

الدكتور إبراهيم الوبيدي



الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني

خلال الثورة التحريرية

1954 - 1962



الدكتور إبراهيم لونيبي

الصراع السياسي داخل جبهة التحرير
الوطنيّ خلال الثورة التحريرية

1954 - 1962

الطبعة 2015



بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى أرواح كل شهداء العزائر

إلى كل المعاقمين الذين ضحوا

من أجل أن تعبا العزائر مرة أخرى

© دار هومة للطباعة النشر والتوزيع - الجزائر /

صفحة : 227/4

-- الإيداع القانوني : 2007 - 360

-- ردمك : 3 - 049 - 65 - 9961 - 978

www.editionshouma.com

email : info@editionshouma.com

مما لاشك فيه أن العديد من المشاكل التي عانت منها الجزائر بعد استرجاعها للسيادة الوطنية، تعود في جزئها الأكبر إلى عدم دراسة تاريخنا دراسة علمية مبنية على التحليل المعمق، واكتفينا فقط بتسجيل الأحداث المختلفة تسجيلات سطحية، في حين أن دراسة التاريخ لا تعني فقط تسجيل الأحداث والوقائع، أي لا يجب أن نهتم بالدراسات التاريخية لذاتها بل يجب تحويلها إلى وسيلة تمكننا من استخلاص الدروس والعبر، وحتى القوانين التي تحول بيننا وبين الوقوع في الأخطاء.

ويمكن لنا هنا التأكيد أن الجماعة التي فجرت ثورة الفاتح من نوفمبر قد وعت ذلك بشكل جيد، لهذا وجدناها قبل أن تقدم على اتخاذ أي خطوة عملية تقوم بدراسة تاريخ المقاومة الشعبية خلال القرن التاسع عشر، واستخلصت من خلال ذلك عدة نقاط أساسية رأت بأنها ضرورية لنجاح العمل الثوري الذي هي مقدمة عليه. فهذه الجماعة الثورية رأت أن سبب فشل المقاومات الشعبية في تحقيق أهدافها يعود إلى ذلك التعزق والتشتت الذي ميزها لهذا قررت هذه الجماعة أن تكون الثورة شاملة لكامل أوجاء الجزائر، كما استنتجت أيضا أنه من عوامل فشل الثورات الشعبية كون كل ثورة كانت مرتبطة باسم شخص معين وبمجرد اختفائه من الميدان لسبب أو لآخر إلا ويكون مصير تلك الثورة الفشل، لهذا قررت الجماعة المفجرة للثورة أن تكون القيادة جماعية، ورفضت أن تكون مرتبطة بشخص معين، وهذان العاملان يعدان من أبرز أسرار نجاح للثورة الجزائرية. ولكن هل تم احترام هذين القوانين؟

إن فكرة القيادة الجماعية ظهرت بشكل بارز وواضح في التاريخ الجزائري المعاصر، غداة اندلاع الثورة التحريرية، كنتيجة مباشرة للآزمة التي عرفها حزب الشعب الجزائري سنتي 1953 و 1954، ولقد تجسدت هذه الفكرة خلال مرحلة الثورة التحريرية بكل وضوح، إذ أنه بحكم التجربة التي عايشها رجال الثورة خلال مرحلة الحركة الوطنية، جعلتهم على دراية كبيرة بهذه المعضلة، إذ كشفت لهم تجربة العمل السياسي السابقة على إثر الانقسامات في مسار الحركة، وبينت لهم كيف يمكن أن تعصف التطلعات الفردية للقيادة بالعمل النضالي الثوري، ولقد برزت فكرة القيادة الجماعية في بدايات الثورة بشكل واضح.

إلا أن تيار التفرد بالقيادة والحكم عاد من جديد للساحة السياسية الجزائرية بعد أقل من سنتين من انفجار الثورة، ليهدد العمل الجماعي الثوري، خاصة عند أولئك الذين كانوا بعيدين عن ساحة المواجهة والمعاركة المسلحة، حيث سمحت لهم ظروفهم في الخارج بالتفرغ لمهام الوصاية على الثورة على مستوى التفكير في البداية، ثم على مستوى الفعل والحركة، بهدف الهيمنة على الثورة، وسلطة توجيهها من الخارج، فباسم الحكم الجماعي تم تركيز واحتكار السلطات في يد فرد واحد، وجماعة مفردة (clun)، ولقد سعى مؤتمر الصومام إلى الوقوف في وجه تيار التفرد بسلطة القيادة بفضل إيجاء هيكل وأجهزة تسمح بتسيير شؤون الثورة بشكل جماعي، وتدعينا لهذا التوجه المبني أساسا على العمل الديمقراطي، اتخذ المجلس الوطني للثورة في دورته الثالثة المنعقدة في طرابلس سنة 1959 جملة من القرارات من ضمنها تبني مبدأ الاحتكام إلى الاقتراع العام كوسيلة لإقرار السلطة التشريعية بعد استرجاع السيادة الوطنية، وكذا التذكير بالطابع الانتقالي للمؤسسات الجزائرية، ويحق

للقارئ هنا أن يتساءل: هل تحقق ذلك فعلا على أرض الواقع؟ أم أنه بقي مجرد حبر على ورق؟

إن القول بأن مبدأ القيادة الجماعية كان محترما بشكل دقيق إبان الثورة التحريرية قول فيه مبالغة وبعيد عن الحقيقة لأن هذا المبدأ انتهك في العديد من العرّات، خاصة من الثلاثي القوي: كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال الذين كانوا يتخذون القرارات والباقي ينصاع لها، ويمكن القول أن إحكامهم السيطرة على مصير الثورة قد أدى إلى تعزيز المنحى التسلسلي واستفحال الاستبداد، ليطلع فيما بعد كل مراحل تطور النظام السياسي الجزائري، وبالتالي القول أن التصرفات التي بدأت تظهر بعد استرجاع السيادة الوطنية، لم تبرز من العدم، بل إن التأسيس لها كان قد بدأ مع الثورة التحريرية ذاتها، وهذا رغم وجود الكثير من النصوص والقوانين الداعية إلى ضرورة احترام مبدأ القيادة الجماعية، وكذا شرعية السلطة. ويمكن القول أن عملية انتهاك مبدأ القيادة الجماعية، وبرز الروح التسلسلية قد ازدادت حدة بعد تشكيل القيادة العامة لأركان الجيش، والتي أصبحت بعد فترة وجيزة من تشكيلها، المتحكم الحقيقي والفعلي لسلطة القرار كما أن هذا الأمر أدى إلى عسكرة النظام الجزائري، وذلك بفضل المخطط الذي كانت قيادة الأركان بزعامة هواري بومدين ترسمه والممثل في تسليم مقاليد السلطة لأحد السجناء الخمس، واستعماله كمنصة للوصول إلى السلطة غداة استرجاع السيادة الوطنية.

لقد نجحت الثورة الجزائرية بعد أكثر من سبع سنوات من الجهاد، الوصول إلى بر الأمان بتحقيقها للهدف الأساس الذي من أجله اندلعت وهو استرجاع السيادة الوطنية، وبالتالي تفكيك التناقضات الأساسية الناتجة عن الغزو العسكري الفرنسي للجزائر وإجبار السلطات الفرنسية

جبهة التحرير الوطني تولد من رحم الأزمة

1. اللجنة الثورية للوحدة والعمل وأهدافها

تعود الإضرابات الأولى لظهور "جبهة التحرير الوطني" في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 إلى استفحال الأزمة داخل حزب الشعب - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية -، وذلك عندما رفضت مجموعة من المناضلين الغيورين على وحدة الحزب، الانسحاق وراء هذا الصراع الذي كان صراعاً من أجل الزعامة والمسؤولية ممزوجاً بالحزازات الشخصية، وأنه كان ضد المصلحة العامة للحزب، فهذه المجموعة أفرعها كثيراً ما آلت إليه أمور الحزب من تدهور وتعفن، هذا الحزب الذي كان دائماً ينادي بضرورة تحرير الجزائر بكل الوسائل بما فيها الوسيلة العسكرية، هو ما دفع بهذه الجماعة على أن تأخذ على عاتقها مسؤولية راب الصنع فبذلت لأجل ذلك مجهودات كبيرة ولكن بدون جدوى.

ظهرت هذه اللجنة في 23 مارس 1954، وكان هدفها الرسمي والعلنى هو إصلاح ذات البين بين مختلف الاتجاهات، قصد إعداد الثورة وعدم ترك المناضلين يتجرون وراء هذه الخلافات وعدم تأييد أي طرف من الطرفين المتصارعين والوقوف على الحياد بشرط أن يكون حياداً إيجابياً، وهو

1. هل فعلاً هذه هي الأهداف الأساسية والحقيقية التي ظهرت من أجلها اللجنة الثورية للوحدة والعمل؟ أم أن هناك أهداف أخرى سرية لم يتم البوح عنها وغير معروفة إلى يومنا هذا، وهي الأهداف الحقيقية التي تأسست من أجلها هذه اللجنة؟

على الاعتراف بالكيان الجزائري الذي كانت تتجاهل وجوده منذ دخولها الجزائر في 05 جويلية 1830 وهذا رغم الصراعات الكثيرة والحادة التي حدثت على مستوى قيادة هذه الثورة، وأقل ما يمكن قوله عن أبسط هذه الصراعات أنه كان بإمكانه نسف الثورة من أساسها وتحطيم كل ما أنجزته سياسياً وعسكرياً، إلا أن ذلك لم يحدث بسبب أن مقزعي هذه الصراعات كانوا جد حريصين على الاحتفاظ بصراعاتهم على مستوى القمة ولم يتجرأ أي منهم بإنزالها إلى القاعدة، أو حتى أن يجعلها تشعر بوجود صراعات تدور في القمة، رغم قيام البعض منهم بالتهديد من حين لآخر بكشف المستور للقاعدة.

ومعظم الجزائريين لم يعرفوا عن حقيقة هذه الصراعات أي شيء إلا بعد مرور سنوات وسنوات من استرجاع السيادة الوطنية، وإن كان البعض منهم قد استشف من أزمة صيف 1962 أن صراعات حادة كانت تدور في القمة خلال سنوات الثورة، وأن هذه الأزمة كانت الفرصة المناسبة لبعض مسئولى الثورة لتفجير كل رواسب تلك الصراعات، وتصفى فيها الحسابات إلا أن الشعب بحسه الوطني الرفيع أوقف كل ذلك بخروجه إلى الشوارع وألقا شعاره "سبع سنين بركات".

في زواله (الجزائر) يوم السبت 15 رجب 1426 هـ
الموافق 20 أوت 2005 م

* سنعود للحديث عن هذه الأزمة في كتاب آخر جاهز للطبع بعنوان "الصراع السياسي في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة 1962 - 1965".

ما جاء في المنشور الذي أعلن فيه عن تأسيس هذه اللجنة وهذا حسب ما يرويه السيد عبد السلام بلعيد¹ والذي دعا مناضلي الحزب إلى الاتحاد، وعدم السير وراء أي من الفريقين المتنازعين على مستوى قيادة الحزب، والهدف من هذه اللجنة هو الانتقال إلى العمل المسلح.

وتم تأسيس هذه اللجنة من أربعة أشخاص محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد الذي كان عضوا في اللجنة المركزية للحزب، رفقة بشير دخلي الذي كان أيضا عضوا في اللجنة نفسها وكذلك رمضان بشبوبة الذي كان مناصرا للجنة المركزية، ومن هنا يمكن القول أن أعضاء اللجنة المركزية لم يكونوا غريبين عن إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، فخوفهم من أن يجر مصالي الحاج البلاد وراءه إلى المغامرة جعلهم يقومون بكل المحاولات لمنعهم من التحرك، ولكن بلوغهم هذه الغاية كان يحتم عليهم استعادة ثقة القاعدة التي كانت تستهويها الشعارات المصالية².

وفي المقابل كانت القاعدة الشعبية تضغط على اللجنة المركزية لتسليم الأمور لرعيم الحزب مصالي الحاج، وبالفعل قررت اللجنة المركزية أن تتنازل عن صلاحياتها لرئيس الحزب وإعطاءه قسما من المال، لتحضير مؤتمر للحزب في أجل أقصاه ثلاثة أشهر³ وهذا ابتداء من 28 مارس 1954، وليس من المستبعد أن فكرة التقرب من بعض الثوريين في الحزب جاءتهم

1. Bennoun (Mahfoud), El Kenz (Ali) : Le hasard et l'histoire, entretiens avec Belaid Abdesselam (Alger 1990) T1, p 52

2. حربي (محمد) : الثورة الجزائرية سنوات المعاض، ترجمة - نجيب عيل، سلاح المقلوني (الجزائر 1994) ص 58.

3. عباس (محمد) : اغتيال حلم... أحاديث مع بوضياف (دار هومة الجزائر 2001) ص 81.

في هذه اللحظات بهدف إبعاد تهمة الإصلاحية عنهم بعد أن التصقت بهم بشكل محكم.

إن أهم ما يلاحظه الدارس لتطورات اللجنة، هي أنها كادت أن تغرق في مستنقع ذلك الصراع الحاد، وبذلك يضع الهدف الذي ظهرت من أجله. فلقد وجدت نفسها تؤيد للمركزيين ضد مصالي الحاج وأنصاره، ويبدو أن ذلك يعود إلى كون بشير دخلي وبشبوبة محسوبين على اللجنة المركزية، فمن الممكن أن يكون المركزيين قد استغلوا هذين الشخصين لصالحهم بهدف احتواء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وتوظيفها لخدمة مصالحهم وأهدافهم، كما استغل أصحاب اللجنة المركزية ذلك الحقد الذي كان بوضياف يكنه للمصاليين منذ أن كان في فرنسا، لتحقيق نفس الغرض ويقول أحمد محساس في هذا الشأن، أن محمد بوضياف كان يتقرب إلى المركزيين بسبب تعرضه إلى الأذى من المصاليين ولسوء معاملتهم له عندما كان متواجدا في فرنسا⁴.

ومن الأدلة التي تؤكد لنا انغماس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، في هذا الصراع إلى جانب المركزيين ما صرح به عبد الحميد مهري من أن ولادة اللجنة الثورية كانت بمساعدة من اللجنة المركزية وبتركية منها. ومن أبرز المساعدين على ذلك حسين لحول وبن يوسف بن خدة، ويؤكد عبد للرحمان كيوان، هذه العلاقة والتي كانت تتمثل في قيام اللجنة المركزية بتمويل صحيفة (الوطني le patriote) الناطقة باسم اللجنة الثورية للوحدة

1- حربي، الثورة الجزائرية ص 58.

2. Mahsas (Ahmed) : Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1^{re} guerre Mondiale à 1954 (Alger 1990), p 307.

والعمل¹ كما أن هذه الصحيفة كانت تتناول بصفة خاصة المصاليين بانتقادات لاذعة² كما أن افتتاحياتها كانت تكتب بقلم حسين لحول العدو اللدود لمصالي الحاج.

وانطلاقاً من كل هذا يمكننا القول أن تلك التخوفات التي أعلنها أنصار مصالي الحاج مباشرة بعد ظهور اللجنة الثورية، كانت في محلها إلى حد ما، وخاصة عندما اعتبروها مناورة من خصومهم المركزيين، وحتى بوضياف يعترف بذلك ضمناً، عندما قال بأن اللجنة الثورية كانت تبدو في سياق تلك المرحلة من الخلاف أقرب إلى المركزيين، وكان من الصعب عليه وعلى رفاقه إبعاد هذه الشبهة دون الكشف عن حقيقة أهدافهم قبل الأوان وبيبر هذه العلاقة التي يعتبرها تكتيكية بعاملين اثنين وهما:

1. كسب الطرف الثاني في الخلاف مؤقلاً بعد أن خسر ورفاقه الطرف المصالي.

2. استعمال وسائل الأمانة العامة المالية والمادية والبشرية لخدمة أهدافهم³، كما أن بوضياف يؤكد على أن هذا هو السبب الذي أدى إلى غضب العناصر المصالية عليهم، لأنهم فوجئوا بهذه المبادرة التي من المحتمل أن تعيد النظر في الانتصارات التي حققوها على اللجنة المركزية⁴.

1. أنظر حديث مهري (عبد الحميد) عن أزمة الحزب في جريدة الشعب 1 نوفمبر 1990، وشهادة حسين لحول في عباس (محمد)، رواد الوطنية (حزب النشر - الجزائر 1992) ص 120.

2. Mahsas : p 310.

3. عباس : اغتيال حلم ص 42.

4. المصدر نفسه ص 181 - 182.

ومهما يكن من أمر هذه القضية فإن محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد تفتنا إلى خطورة الوجهة التي كانا يتوجهان إليها، وهي تكريس حالة الانشقاق داخل الحزب وتشقيت القاعدة، وبدون شك أن لتلك الضغوطات التي تعرضا لها من بعض المناضلين، مثل العربي بن مهيدي وبيدوش مراد وأحمد محساس¹، لها دخل كبير في ذلك، لهذا رأى كل من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد ضرورة تصحيح المسار وأن أحسن وسيلة لتحقيق ذلك هو إبعاد دخلي وبشوبة عن اللجنة الثورية، ولقد جاءتهما الفرصة المناسبة، ليس فقط لإبعاد هذين الشخصين بل للانتقال إلى مرحلة أخرى متقدمة في عملية التحضير للعمل المسلح، وتتمثل هذه الفرصة في أن الحزب قد هضم نهائياً عملية الانشقاق، بانعقاد مؤتمر هورنو ببلجيكا. فهذا المؤتمر حسب رأي بوضياف أنهى عملياً مهمة اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وإن ساعات العمل قد دقت². وتم تنفيذ أول خطوة في هذا الإطار وذلك بمقد سلسلة من الاتصالات مع أعضاء المنظمة الخاصة التي أنضت إلى عقد اجتماع مجموعة الـ 22.

2. اجتماع مجموعة الـ 22 وقراراتها

إن مجموعة الـ 22 واجتماعها المنعقد في أواخر شهر جوان 1954 يكتسي أهمية بالغة في تاريخ الجزائر المعاصرة، وهذا رغم بساطته من الناحية الشكلية، إلا أنه كان حاسماً من حيث المضمون، والدارس يتفهم لهذه المجموعة واجتماعها وما تعكس عنه من نتائج بعد نقاشات حادة وساخنة سيلاحظ أن نقاشاتهم كانت ديمقراطية افتقرت إليها التشكيلات

1. Mahsas, p 308.

2. عباس : اغتيال حلم ص 43.

السياسية التي كانت موجودة على الساحة الجزائرية في تلك الفترة، وهناك أدلة كثيرة ستؤكد لنا هذا الحكم ومن أبرزها نذكر:

1. الشعار الذي رفعته هذه المجموعة وهو "ضرورة فهم كل الأمور حتى أدق التفاصيل" حيث يذكر عيسى كشيدة أحد عناصر المجموعة عن العربي بن مهيدي أنه كان يقول للمناضلين أن الثورة إختيار شخصي ومسؤولية فردية، وأنه كان يحث المناضلين على التحرر من كل القيود التضاللية، والممارسات السابقة، فإذا كان شعار المرحلة السابقة "لا تحاول أن تفهم" فإن شعار المرحلة القادمة هو عكس ذلك تماماً "حاول أن تفهم حتى أدق التفاصيل" وكان يقول لهم "إذا فارقتم لحظة واحدة ثم عدت إليكم وأنا لوتدي بئلة جديدة فلا تتخرجوا في البحث عن كيفية حصولي على هذه البئلة".

2. اتفاق المجموعة منذ البداية على أن تكون أعمالها وفق مبدأ التشاور والتداول وطرح الرأي والرأي الآخر، حتى تتمكن من التوصل إلى وضع جملة من الحلول التي بإمكانها أن تتجاوز بها مرحلة التعفن التي وصلتها الحركة، والخروج بالتالي من العازق الذي دخلت فيه الحركة الوطنية، وكان هذا بعد طرحها للسؤال، ترى ما العمل؟ يجيب التقرير الذي قدمه محمد بوضياف إلى المجتمعين على ذلك بقوله: "نحن الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة علينا أن نتشاور بخصوص الوضعية الخطيرة التي آل إليها الحزب لنقرر معا ما ينبغي عمله مستقبلاً".

3. إن النقاش الديمقراطي التشاوري الذي ساد الاجتماع أدى إلى

بروز موقفين:

1. انظر شهادته في عباس: فرسان الحرية، ص 175.

2. عباس: اغتيال حلم ص 45.

الأول: يدعو إلى الكفاح المسلح مباشرة كوسيلة وحيدة لتجاوز الأزمة.

الثاني: لا يمانع في مبدأ الكفاح المسلح لكنه يرى ضرورة التريث حتى يحين الوقت المناسب.

واحتدم النقاش بين الطرفين، وكان من الممكن أن يؤدي إلى تفجير الاجتماع من أساسه لو أن كل طرف تمسك بموقفه، وتصلب له ولكن مبدأ التشاور والتداول الذي اتفقوا عليه منذ البداية، حال دون الوصول إلى هذه النتيجة الكارثية، ولقد نجح سويداني بجمعية من فك الخلاف، بتدخله الذكي والحاسم والعملي في الوقت ذاته "هل نحن ثوريون أم لا؟ وإذا كنا نزهاء مع أنفسنا فماذا ننتظر لإعلان الثورة؟"، ولا يقل تدخل العربي بن مهيدي ذكاءاً أيضاً عندما قال مخاطباً المتوردين "أعلنوا الثورة والقوا بها إلى الشارع فسوف يتبناها عشرة ملايين جزائري"، والعربي بن مهيدي بتدخله هذا أراد تمرير رسالة واضحة المضمون لأصحابه، مفادها أننا لسنا الوطنيين الوحيدين على الساحة، ولسنا وحدنا في الميدان فكل الشعب الجزائري معنا.

4. الاتفاق على انتخاب شخص من المجموعة ليتولى مسؤولية المنسق الوطني، وذلك عن طريق الاقتراع السري، بشرط أن يتحصل الفائز على أغلبية الثلثين، وبالفعل أجريت انتخابات سرية في جولتين، الأولى لم يتحقق فيها نصاب الثلثين، وفي الثانية فاز أحد المترشحين بالأغلبية، 17 صوتاً من 22 وهو بوضياف.

1. المصدر نفسه ص 45، حربي: الثورة الجزائرية ص 60.

2. أن جل المصادر التي عدنا إليها لم تذكر لنا أسماء هؤلاء المترشحين ولكن على ما يبدو أن قائمة هؤلاء كانت تتكون من مصطفى بن بولعيد وبوضياف. وعن نتيجة هذه الانتخابات انظر عباس: اغتيال حلم ص 184-185.

ويجب علينا الإشارة هنا إلى أن عملية الانتخاب هذه تلو حولها خلاف كبير، ففي الوقت الذي تجمع فيه الكثير من الشهادات أن العملية تمت عن طريق الاقتراع السري، نجد محمد حربي يقول أن العملية تمت بطريقة غير ديمقراطية، وذلك عن طريق الاعتماد على مبدأ الانتخاب والانتزكية، وهو المبدأ الذي كان معمولاً به داخل حزب الشعب، الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية¹، ولكن محمد حربي سرعان ما يستدرك حكمه هذا بقوله، بأن الآراء اختلفت حول كيفية وقوع هذا الانتخاب فمحمد مشاطي يذكر أن الاختيار كان محدوداً، حيث أن الحاضرين لم ينتخبوا سوى شخصين من بين الذين حضروا الاجتماع، وهما ابن بولعيد وبوضياف، وفرضوا لهما مهمة اختيار القيادة²، في حين نجد أن الشخص نفسه يذكر في شهادة أخرى أنه صوت لصالح مصطفى بن بولعيد وبن عبد المالك رمضان³، وهذا ما يجعله متناقضاً مع نفسه، وأصبح قوله بأن الاختيار كان محدوداً غامضاً وغير مفهوم⁴ ثم يقول بعد ذلك "إن الطريقة التي تمت بواسطتها عملية إفراز القيادة الخماسية لم تكن توحى بالثقة المطلوبة ولا سيما في مثل تلك الظروف الصعبة التي تقتضي كامل الثقة والافتناع"⁵، ويبدو أن مشاطي بكلامه هذا الغامض والمتناقض يحاول تقديم تبريرات وأهمية لعملية انسحاب مجموعة قسنطينية من عملية التحضير للثورة التحريرية مباشرة بعد انتهاء اجتماع مجموعة الـ 22⁶.

1. حربي، الثورة الجزائرية ص 60.

2. المصدر نفسه.

3. عباس، فرسان الحرية ص 39.

4. المصدر نفسه.

5. تمثل مجموعة قسنطينية في - محمد مشاطي - عبد السلام حباشي - رشيد ملاح -

السعيد بوعلي.

ويعتبر عيسى كشيدة هذا الانسحاب عبارة عن غضب من القسنطينيين حيث يقول أنه بعد مرور بضعة أيام عن الجلسة التاريخية ظهر سوء تفاهم فقد تشاور عناصر من قسنطينة وعلى رأسهم غراس عبد الرحمن عقب الاجتماع واعتبروا بأنه كان ينبغي دراسة بعض القضايا التي تبدو في رأيهم ذات أهمية دون أن يتم التطرق إليها بما فيه الكفاية وطالبت هذه الجماعة من خلال رابع بيطاط بعقد اجتماع مصغر في منزل مراد بوقشورة أو في منزل كشيدة لوضع استراتيجيات كفيلة بتحليل أفضل للواقع. ولقد أصر الأعضاء القسنطينيون على مناقشة ما يلي:

1. اختيار القادة بالشكل الذي يضمن تمثيلاً جيداً من خلال شخصيات معروفة في الساحة السياسية.

2. ضمان التغطية السياسية وتحديد الدور العسكري في بنية المنظمة.

3. إحصاء كافة الوسائل البشرية والمادية.

ولقد رفض بوضياف عقد أي اجتماع لمناقشة الاستراتيجية المسطرة لأنه من المستحيل التراجع عن قرارات تم اتخاذها وفي المقابل اقترح أن يكون غراس عضواً سادساً في هيئة الأركان إلا أن هذا الأخير رفض العرض واعتبره محاولة لشراء ذمته. وبعد اندلاع الثورة عرفت جماعة قسنطينة متاعب شتى.

ويذكر محمد حربي أن بوضياف يعطي رواية أخرى، مفادها أن الحاضرين طلب منهم انتخاب شخص واحد فاختاروه هو، فيما كان دور

1. عيسى كشيدة، مهندس الثورة (منشورات الشباب، الجزائر 2003)، ص - ص 73 - 75.

ابن بولعيد ينحصر في فئز الأصوات¹ ويذكر أيضا أن العقيد الطاهر الزبيوي أحبره بأن الفئز تم بطريقة مشبوهة. فأصوات الحاضرين كانت في أغلبها لصالح مصطفى بن بولعيد الذي تحصل على سبعة عشر صوتا، مقابل أربعة أصوات لبوضياف²، كما أن العقيد علي كافي يذكر أن المجموعة استجبت مصطفى بن بولعيد مسبقا إلا أنه تنازل عن ذلك لمحمد بوضياف، ويذكر أن هذا ما ذكره بوضياف شخصيا لمحل بن بولعيد في القنيطرة سنة 1989³

أما عيسى كشيدة فيذكر في مذكراته (مهندسو الثورة) أن مجموعة الـ 22 خلال مناقشتها لكيفية اختيار القيادة التي تتولى مسؤولية التنسيق والحركة أقرت بالإجماع عملية انتخاب المسؤول وليس تعيينه بطريقة عشوائية وأن كل الحضور أعربوا عن ثقتهم في مصطفى بن بولعيد ليقوم بفئز الأصوات ويبلغ من سيق عليه الاختيار ويذكر أنه عقب انتهاء الاجتماع قام بن بولعيد بفرز القصاصات الاختتين والعشرين وأشار إلى الحصول على نتيجة عقب لدور الثاني حيث بلغ بوضياف قائلا (أنت الذي انتخبوك) فرد بوضياف (مع رفقاءنا الثلاثة العربي ومراد وزابح الذين ساعدونا في تحضير هذا اللقاء ستكون خمسة في انتظار قولك نهائي بخصوص عدد العناصر التي تشكل هيئة الأركان).

1. حربي الثورة الجزائرية ص 60، ومشير هنا إلى أن حربي لم يشر إلى المصدر الذي أخذ منه هذه المعلومات
2. المصدر نفسه ص 61، ويذكر في ص 74 أن بوضياف هو الذي أخبر الطاهر الزبيوي بهذه المعلومات
3. كافي (عبي) من العناصر السياسي إلى القائد العسكري 1962 - 1946 - مذكرات - (دار القصة للنشر، الجزائر 1999) ص 76. وهذا يتناقض تماما مع كل ما صرح به بوضياف في مختلف حواراته وأحاديثه المنشورة.

وبهذا تمخض هذا الاجتماع عن تكوين لجنة خمسية تتكون من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد ورابح بيطاط⁴، وتيدوش مراد والعربي بن مهدي، وبعد انضمام كرم بلفاسم إليهم أصبحت سداسية، وكلفت هذه اللجنة بالتخطيط والتحضير الجدي لتفجير الثورة ولهدا الغرض عقدت سلسلة من الاجتماعات، طرحت فيها الكثير من القضايا المتعلقة مباشرة بالعمل المسلح، ومن أبرز وأخطر القضايا التي طرحتها اللجنة على بساط البحث قضية الغطاء السياسي للحركة، وهذا انطلاقا من كون العناصر التي قررت إعلان الثورة، لم تكن معروفة لدى عامة الشعب الجزائري، حتى وإن كان بعضهم عبارة عن إطارات سامية أو متوسطة داخل حزب الشعب - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية - لأنها كانت تعمل في الخفاء، وهو الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن شخصية سياسية معروفة على الساحة الوطنية وتستطيع جذب الشعب إليها

وتساءل هنا عن مدى استفادة هذه المجموعة من الدرس الذي تعرض له حزب الشعب - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية - في قضية الزعامة، وما تسببت فيه للحزب من تعزق وتشتت لم يتدارسوا فيه بينهم إمكانية تكرار هذه التجربة، وبالتالي فشل العمل الذي يخططون به ؟ أم أنهم اعتبروا هذا العمل كإجراء تكتيكي فقط ليساعدهم في تفجير الثورة ثم يعملوا على التخلص من هذا الغطاء السياسي بمجرد تفجير الثورة ؟

مهما يكن من أمر هذه القضية، فإن اهتماماتهم توجّهت نحو الدكتور محمد الأمين دباغين النائب السابق في البرلمان الفرنسي والشخصية

1. من مواليد 1925 بغير الكوكة (ولاية أم البواقي) أحد أعضاء المنظمة السرية وعصو في مجموعة الـ 22، ولجنة الستة، التي عليه القيد في شهر مارس 1955، تولى عدة مناصب سياسية بعد استرجاع السيادة الوطنية لجزائرها ورئاسة المجلس الشعبي الوطني، توفي سنة 2000

لثانية في الحرب خلال الحرب العالمية الثانية، إلى غاية خروجه منه سنة 1940 وكان يحظى بتقدير كبير لديهم، بل وكانوا يعتبرونه الأب الروحي لفكرة العمل المسلح في الحرث بعد الحرب العالمية الثانية. فالتصل به كل من محمد بوضياف وكريم بنقاسم ومصطفى بن بولعيد، فطلب منهم مهلة للتفكير متعمدا الرد عليهم خلال أسبوعين، وصرب لهم موعدا بإحدى العاصمي

كان دباغين يطر أن المجموعة تريد الاستفادة من خبرته وتجربته، في حين أن المجموعة طلبت منه الموافقة على تزعم الحركة بدون أي شرط، مما سيجعل كل تردد من جانب دباغين يثير عندهم تحفظهم المعهود من السببيين، وهو ما حصل فعلا عندما أكد لهم أن منطقتي الأوراس والقبائل فقد المستعدين لخوض الكفاح المسلح، إلا أن ممثلي لجنة الستة الذين كانوا يثقون بزملائهم من المناطق الأخرى لم يستسيقوا هذه الملاحظة، وأمام هذا الموقف قررت المجموعة الاستغناء عن خدماته. وهنا قررت لجنة الستة الاعتماد على مبدأ القيادة الجماعية¹

ومن حق لغاري أن يتساءل، هل فكرة القيادة الجماعية التي تم اعتمادها عشية انفجار الثورة، كانت نابعة من قناعات راسخة لدى مفجري الثورة، بفعل تأثيرهم بالتجربة التي عاشوها خلال أزمة حزب لشعب² أم أنهم صرحوها لأسباب أخرى؟ أي هل هذا المبدأ أملاه الحرص على النجاة والفعالية أم هناك أمورا أخرى أدت إلى طرح مبدأ القيادة الجماعية³

حربي الثورة الجزائرية ص 67، وعن هذه الاتصالات انظر عباس اغتيال حلم ص 188
2 عباس المصدر السابق ص 185

إننا نرجح الرأي الأخير، لأن هذه المجموعة لو أنها لحأت فعلا إلى مبدأ القيادة الجماعية كنوس استخلصته من أزمة الحرب بكنت قد قررت مجموعة الـ 22 في جوان 1954، ولم تنظر إلى غاية سبتمبر 1954، وما أتعبت أيضا نفسها في البحث عن شخصية سباسبه باررة كفضاء سباسب لحركتهم، وجد احمد محساس يؤكد هذا رأي بقوله بأن كل واحد يشعر بضرورة إيجاد توازن بين مختلف الأشطة ومختلف الأشخاص والمحافظة عليه، وكانت القيادة الجماعية هي الحل الذي يفرض نفسه للحد من نزعة المسيرين إلى الافراد بالسلطة والبيروقراطية⁴

ويقول محمد حربي معلقا على هذه القضية، بأن القيادة اجماعية لا تعني الديمقراطية بل بالعكس تنفيها، فالسلطة كانت مطلقة، وفي الظاهر مركزية، بل أن كل واحد من الذين يمارسونها مرتبط بأجهزة امركزي، وفي الوقت نفسه ممثل لمنطقة معينة، ومن هذه ابروية يمكن القول بأن جبهة التحرير قد أعادت في ظروف جديدة أشكال سلطة قديمة⁵، أما محمد بوضياف فإنه يقول بأننا قررنا السير وفق اللامركزية أي التخلي عن الديمقراطية المركزية، نظرا لاتساع رقعة العمل الثوري، هذا لاتساع الذي يحل من الصعوبة بمكان أن يقوم جهاز مركزي بتسيير اكفاح تسييرا فعلا، لذا قررت حرية المبادرة للمناطق⁶ وهو ما يناقض تعمد ما ذهب إليه محمد حربي.

والملاحظ أن المجموعة التي فحرت الثورة التحريرية بقيت محبوبة لدى الشعب الجزائري لمدة من الزمن ويعيد الأستاذ ربيع يعيد أسباب ذلك

1 Mahsas. p 316.

2 حربي الثورة الجزائرية ص 69.

3 عباس اغتيال حلم ص 189.

ظهور جبهة التحرير الوطني وتطوراتها إلى غاية 1956

1. ما هي حقيقة الجبهة

إن أبرز سؤال يبادر إلى الأذهان عند التصدي بالتحويل بمسألة ظهور جبهة التحرير الوطني، ومحتواها الإيديولوجي في السنوات الأولى للثورة، هو، هل هي امتداد مباشر لحرب الشعب بجر نزي - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية¹ - إن مصطفى الأشرف يظن أن تكون امتداد لها، بل هي حركة جديدة كل الجدة حسب رأيه²، بل وحتى مؤسسي الجبهة حاولوا تقديم حركتهم على أنها حركة جديدة تماما، ويقولون حربي بأنهم بهذا «عمل حاولوا إعادة بناء الماضي بطريقة نقدية، لم نعيمها اعتبرت نظرية بل فرضتها الحاجة إلى الشرعية التاريخية، وهذا على أساس أن كل الذين أسسوا هذه الحركة هم مناضلين في حزب الشعب - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية - وبالتالي تشبعوا بأفكاره وأسايبه ومبادئه، وقد حاولوا بناء شرعيتهم بتجاوز أنقسامات الحركة، وبالتالي على خصوصهم من قادة حزب الشعب - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية - من مركزيين ومصاليين، باعتبار أن لهم نفس التطلعات ونفس التاريخ السياسي ونفس القاعدة الاجتماعية، وهذا التقارب سيجعل الصدام معهم لا مفر منه³

إلى كون محمد بوضياف وجماعته قرروا ألا يكشفوا عن هوياتهم حتى تحين الفرصة المناسبة، وذلك لخشيتهم من أنه إذا كشفوا عن أنفسهم مع بدايات العمليات العسكرية لن يتبعهم الشعب، وسيعتقد أنهم عملاء مهيجون في خدمة الأعداء، وذلك بحكم أن الشعب لم يكن يعرف هذه المجموعة، وأرادوا من وراء ذلك أيضا أن يوجهوا الشعب أن مصالي الحاج هو محور الثورة وهي لوقت ذاته رأوا أن هذه العملية هي أحسن طريقة لإثارة عملية قمع بوبسية ضد الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، والتي من شأنها القضاء على البقية الباقية من هذا الحزب، وتترك يداي جبهة التحرير للسيادة على الثورة، وبالفعل تحقق لهم مرادهم، فحسب التقديرات التي أوردها مختلف المصادر، فإن الشرطة الفرنسية اعتقلت بين الفتح من نوفمبر والسابع منه أكثر من 446 مناضلا من الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، كما قررت حكومة مديس فرانس يوم 5 نوفمبر حل الحركة ولقد أكد أحمد بن بلة كل هذا سنة 1963 عندما صرح قائلا: «لم تكن نجهل بأنه في حالة وقوع حدث خطير، فإن الحكومة الفرنسية لن تتوانى في حل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وسنجر مسؤوليها وهنا ما فعلته وما ارتاحت له نفوسنا، إن الحكومة الفرنسية خلصتنا بذلك من دسائس محترفي السياسة الذين كانت تعتبرهم شركاء، وهم في الواقع يعرفون عمليا بصورة رهيبة⁴

1. الأشرف (مصطفى) - الجرائد الأمة والمجتمع - ج 1، ص 131-132 (م. و. ك. الجرائد 983)

2. حربي، الثورة الجزائرية ص 154.

3. بلعيد ر. ب. «موقف مصالي الحاج من الثورة الجزائرية» (الخبر الأسبوعي ع 66 الصادر

في 7 إلى 13 جوان 2000)

ومصطفى الأشرف محق في حكمه، إذا كان يقصد به الجوانب النظامية، وأساليب العمل فقط، ومما لا شك فيه أنه يقصد ذلك فعلا، لأنه يؤكد بعد ذلك أن الجبهة تشكل امتدادا أيديولوجيا لحزب الشعب لأن الجبهة قد أنعدت المذهب لومضي الطلائعي هي أساسه وأحييت الفضال القاعدي وصاغت إمكانيات وعيد الأقلية المعاملة . لقد ظهر مع الجبهة بعض المبادئ الكبرى لحزب الشعب الجزائري، ولكن بكيفية أكثر وضوحا وديناميكية وفعالية، وعلى نطاق يتجاوز الكتل الحزبية والحساسيات الشخصية واتعصب الأعمى³² والمستنجد من رأي مصطفى الأشرف أن الجبهة هي في الحقيقة امتداد لحزب الشعب الجزائري قبل 1946، أي قبل أن يعطي لنفسه واجهة شرعية باسم الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية

وهو ما يؤكد محمد حربي بقوله، أن أول خطوة قام بها دعاة الكفاح المسلح لتأكيد القطيعة مع العاظمي هي الرجوع إلى سنة 1947 كبداية للبين الذي حصل سنة 1954، فالوقوف ضد المشاركة في الانتخابات تلك السنة، والانتماء إلى المظنمة الخاصة أصبحت خلافا للواقع هي المعيار لتحديد من كان مع العمل المسلح، ومن كان ضده، فكل قادة حرب الشعب الذين دعوا سنة 1946 إلى المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية بهدف الوقوف في وجه الأحزاب الإصلاحية، وفصح أوهامها، حول إمكانيات ثورة انتدريجية أمام الجماهير ثم تصفيفهم كأصلاحيين واعتبروا الأسباب دعائية من التائهين والانحرافيين³³

الأشرف ص 131 - 32،

2 حربي الثورة الجزائرية ص 155

فالجبهة إذن وصعت حدا نهائيا لتلك الممارسات التي سادت خلال الفترة ما بين 1947 و1954، سواء من الناحية النظامية أو لعملية، حيث تم تحرير مناضلي الحزب من ظاهرة عبادة الشخصية، وتقديس صورة الزعيم المعجسة في مصالي الحاج، وهي اتخلي عن النصار لسياسي لوحده، لأنه أسلوب عقيم وعاجز عن تحقيق أهداف الحرب، والنجوء إلى عملية الجمع بين الأسلوب العسكري والسياسي مع كوسية لتحرير الجزائر أما الذي ورثته الجبهة من حزب الشعب ويعتبر استعمارية له هي الفكرة التحريرية التي سعى الحزب ومن قبله نجم شمال إفريقيا في غرسها في أوساط الشعب الجزائري.

وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن بعض الاختلافات قد ظهرت بين قيادة الداخل والوفد الخارجي في جبهة لتحرير الوطني وقد توصفت إلى هذا الاستنتاج من خلال قرء تب بعض لرسائل الواردة في كتاب (المراسلات بين الداخل والخارج - اجرائ لقاخرة (1954 - 1956) لصاحبه مبروك بلحسين، وخاصة في الوثيقة رقم 29 حيث يقول فيها عيان رمضان ليس لنا نفس التصور من جهة لتحرير بالنسبة إليكم تعتبر جبهة التحرير حزبا تقف خلفه أغلبية الشعب الجزائري كما أنه استعمار لحزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار بحريات الديمقراطية والوحدة والعمل أما بالنسبة لينا من جهة لتحرير هي امتداد في المحال السياسي للشعب الحر ثري المكفح من آخر استقلاله إن الجبهة هي شيء جديد وليست هي حرب لشعب اجرائي ولا حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إن الحمنه هي تجمع كافة اجرائيين الذين يرغبون بإخلاص في الاستقلال إن جميع الناس في اجرائ

2. الجبهة بدون تنظيم قانوني أو مؤسساتي : هل هو دليل

عجز ؟

إن جبهة التحرير الوطني منذ أن تأسست إلى غاية 1956، لم تعرف أي تنظيم قانوني أو مؤسساتي ويذكر أحد أعضاء مجموعة الـ 22 وهو لحضوري طو بال أنهم كانوا أمام خيار صعب، وهو أن تختار المجموعة بين أمرين "التنظيم أولا ثم إعلان الثورة" أو إعلان الثورة أولا ثم التنظيم، وقد كنا مضطرين لاحتير الحل الأول¹

ولكن هذا لا يعني أن مجموعة الـ 22 كانت عاجزة عن صياغة برنامج عمل للتنظيم السياسي الذي أنشأوه، بل يعود ذلك إلى الظروف المحلية والدينية المختلفة التي كانت سائدة أثناء تلك الفترة، والتي لم تكن تسمح بتأجيل عملية تفجير الثورة ويمكن لتعديدها في المقام التالي :

1 انتصورت الخيرة التي بدأت تأخذها أزمة حزب الشعب.

2 ما حدث في الهند الصينية من هزيمة نكراء² للاستعمار الفرنسي

في معركة ديين بيهن في

3 ما كان يحدث في المغرب الأقصى وتونس من تطورات، والتي من

لممكن أن تؤدي إلى تركيز عسكري شديد في الجزائر، مما يعوت عليهم فرصة تفجير الثورة

وربما يتساءل البعض : كيف نجحت مجموعة الـ 22 من تفجير الثورة

قبل أن يقوم بصياغة برنامج عمل، ولا هيكلية التنظيم السياسي الذي سيقود هذه الثورة ؟ أن ذلك يعود أساسا إلى

1. انتمائهم إلى المنظمة السرية

2 انتمائهم إلى الحيل الجديد من المصاليين

3 موقفهم الحيادي تجاه الصراع بين المركزيين والمصاليين

فهذا كله جعلهم مجموعة متجاسسة، وأقرب إلى حرب منها إلى أي بناء جهوي، وهو ما عبر عنه بيان أول نوفمبر 1954 "رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المصاليين الوعي، التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة أن الوقت قد حال لإخراج الحركة الوطنية من المأزق. وبهذا الصدد فإننا نوضح أساسا مستقلا عن انطراين الذين يتنازعان السلطة" ويذكر محمد بوضياف "أن جبهة التحرير كانت منذ اندلاع الثورة وإلى غاية 1956 كيانا أو جسما موحدا لكنها بعد مؤتمر الصومام، أصبحت اثلاثا أو جبهة بأتم معنى للكلمة، فقدماء الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي، ولعلماء دحرو أجهزتها القيادية دون أن يفروا بجدية في ديتهم هبتاء من 1956 تكونت الجبهة الحالية، هذا المزيج المعقد³

فجبهة التحرير الوطني عندما تشكلت في 1954، قامت بدعوة الشعب الجزائري الذي كان مشغلا بين مختلف التشكيلات لسياسية، إلى تحاوز كل الخلافات السياسية والاجتماعية والالتفات حولها، وهو ما كانت ترمي إليه من قولها في بيان أول نوفمبر 1954. "وتتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنصم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار حركي"

التي كانت جبهة التحرير الوطني تتكون من ثلاثة تيارات رئيسية هي التيار المصالي، التيار المركزي، والتيار الديمقراطي.

1 Chikh (Sümane), L'Algérie en Armes ou le temps des certitudes (Alger 1998) p 386.

1. Harbi (Mohammed) - Le FLN mirages et réalité (1945 - 1962) (L.N.A.L. Alger 1993) p 122.

خاصة وأن الشعب حسب اعتقاد الجبهة في هذا الشأن، أنه متحد حول قضية الاستقلال والعمل، وهو الشرط الأساسي لإجراح عمل أي حركة ثورية. فبدلاً من هدف أي حركة ثورية في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحررية. فبالاعتبار أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحداً حول قضية الاستقلال والعمل¹.

والجبهة في نواياها هذا لم تكن تسعى إلى تحقيق اتحاد الأحزاب التي كانت قائمة، بل تدعو جميع أفراد الشعب إلى الانضمام تحت راية واحدة وهي - جبهة التحرير الوطني - بصرف النظر عن المعتقدات السياسية والإيديولوجية المتباينة والمصالح المادية والاجتماعية المتناقضة، وهذه الدعوة أدخلت القوى الاجتماعية والسياسية المكونة للتشكيلات السياسية المختلفة في معادلة صعبة جداً، فإما أن تلتحق بالثورة بشكل فوري وشخصي، أو أن تحافظ على تشكيلاتها السياسية، وهو ما سترفضه جبهة التحرير الوطني، ولكن بعد مرور أقل من سنتين من اندلاع الثورة أحدثت هذه القوى في الالتحاق بالجبهة وبالتالي بالثورة دون أن تصح في حساباتها، ولأدائها الحزبية القديمة ولا مصالحها المادية والاجتماعية.

وبهذا الشكل يمكن القول أن الجبهة قد احتوت على مختلف التناقضات التي تمثلها تركيبها المتمايزة اجتماعياً وسياسياً، هذه التناقضات التي ستعجز مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية

من حق القارئ أن يتساءل هنا أيضاً هل كان همّ مؤسسي جبهة التحرير، ومفجري الثورة هو التفجير فقط، دون التفكير في مختلف الحواشي الأخرى التي ستصاحب عملية التفجير، كالجانب الاجتماعي

والاقتصادي وانعكاساتها على الوضعية العامة²، ومعنى آخر هل كان أول توقعير تعبيرا عن الرغبات الجذرية للمجتمع الاستعماري، ومن ثم فإن هدفه لم يكن يخرج عن إطار تحقيق الاستقلال³.

إن الإجابة بنعم على هذه التساؤلات سيكون مجحفاً في حق بيان أول نوفمبر 54 لأن ذلك سيفرغه من بعض أبعاده الأساسية، وخاصة البعد الإسلامي والاجتماعي الديمقراطي "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية" كما أنه من الخطأ القول بأن مفجري الثورة لم تكن لهم أفكار سياسية واجتماعية بل وحتى مذهبية، لأنهم في الحقيقة كانوا متشبعين بالأفكار التي كان يؤمن بها حزب الشعب - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية - باعتباره أن هؤلاء الذين فجروا الثورة كلهم ينتمون إلى هذا الحزب ومن أبرز الأدلة المؤكدة لهذا هو أن مفجري الثورة قد ثاروا ضد جمود وانتظار لأهراق الجزائريين عامة، والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية خاصة، وليس ضد ضيق وضعف مشروعها السياسي المعتدل في المطالبة بالاستقلال وإقامة "جمهورية جزائرية مستقلة ديمقراطية"، وهذه الديمقراطية تكون سياسية واقتصادية مبنية على أساس العدالة الاجتماعية والرخاء الاقتصادي، وهي لأفكار التي ستلتزمها جبهة التحرير الوطني فيما بعد.

فهؤلاء الذين فجروا الثورة إذن لم يأتوا بثقافة سياسية جديدة، وحتى البعد الثوري نفسه ليس جديداً، بل أن فكرة اللجوء إلى العنف

1. بوعزير (بني)، الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية (د. م. ج. الجزائر 1985) ص 98 - 99.

المسلح ولدت من جديد في الحركة الوطنية منذ قيام الحرب الثابتة¹ قالشيء الذي عدم به الذين عجزوا لثورة هو أنهم تجاوزوا كل التشكيلات السياسية التي كانت متواجدة على الساحة الجزائرية بفضل جبهة التحرير الوطني، وأعطوا لهذه التشكيلات فضاء أوسع للتعبير من خلال الجبهة عن قناعاتها الكامنة والمكبوتة، لهذا فتحت أبواب الجبهة لكل المواطنين ومناصري هذه التشكيلات للالتحاق بالجبهة، لكن بأسمائهم الشخصية، وليس باسم التشكيلات التي ينتمون إليها، حتى لا يقوموا بنقل الصراعات والانقسامات الداخلية التي كانت تعاني منها إلى داخل الجبهة

وبقولنا أن الهدف من جبهة التحرير هو تجاوز التشكيلات السياسية التي كانت متواجدة على الساحة قبل 1954 لا نقصد بذلك أن مغربي الثورة لم يكونوا يفكرون في أحداث جديدة، بل كانوا يؤمنون بضرورة أحداث ثورة اجتماعية ملائمة للثورة التحريرية، إلا أن ذلك لم يظهر إلا بعد 1956، وهو ما يؤكده مبروك بنحسين بقوله أن الذين قاموا بتفجير الثورة كانوا مسلحين بإيديولوجية، وبخطوط عريضة لمشروع مجتمع يستهدف قيم دولة عصرية على أساس من العدالة الاجتماعية، وقد تبلور هذا المشروع في الوثيقة المصادرة عن مؤتمر الصومام كمشروع للثورة بالمحس الشمولي للكلمة، أي تغيير البنيات والذهنيات والمفاهيم ووضع أسس جديد عميق على الصعيد الاقتصادي والثقافي²

ونعود أسباب عدم إبراز هذا المشروع قبل 1956 بشكل واضح المعالم إلى تخوفهم من أن يحدث ذلك - أي طرح ثورة اجتماعية - تصدعا

1. لوميسي (إبراهيم) تجدد فكرة العمل المسلح في الجولان إثر الحرب العالمية الثانية (مجلة المصادر - ج. 1، ص. 1001، 4 العدد 2001)
2. عباس بدء الحق ص 147

داخل وحدة الحركة من أجل الاستقلال، والتي كانت في بداياتها، ولم تصل بعد إلى مرحلة النضج والشمولية، هذه المرحلة التي وصلت في حدود 1956، لذا تحد بروز الأفكار الانحماكية والاقتصادية للثورة بشكل واضح في ميثاق الصومام، حيث شرع في تحديد الملامح العامة وعميقة للثورة التي لم تكن فقط ثورة تحريرية، بل هي ثورة ديمقراطية شعبية تسعى إلى محاربة الإقطاعية والإمبريالية، وإلى إحقاق الثورة الزراعية والنظام الديمقراطي، بضمومه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، العمل في حكم الشعب بنفسه بنفسه، والقضاء على كل أشكال التسلط على إرادته

ولكن لا يجب أن يفهم من كل هذا أن قيادة الثورة الجزائرية كانت تسوي بين العمل العسكري، والتفكير في القضايا الاجتماعية والاقتصادية، بل كان تركيزها أكبر على تجديد كل الطاقات من أجل العمل العسكري. ويرى محمد حربي أن هذه الطريقة هي التي أدت بهم إلى تفصيل الحوانب التقنية المتعلقة بتنشيط وترسيخ وتوسيع الثورة المسلحة، على حساب الجوانب السياسية وبالتالي تفصيل بدء الجهاز العسكري على بناء حزب أو بناء الجهاز السياسي³

مؤتمر الصومام : بين ثنائية تنظيم الثورة وفتح أبواب الصراع داخل الجبهة

1. انعقاد المؤتمر وأهميته

إن فكرة عقد مؤتمر وطني للثورة الجزائرية، تم الاتفاق عليها بين أعضاء لجنة الستة في آخر اجتماع لهم في الجرائر العاصمة، بتاريخ 23 أكتوبر 1954، حيث تواعدوا على الالتقاء بعد شهرين في سبجرات العاصمة. ويذكر رابح بيطاط أنهم اتفقوا على الالتقاء في 11 جانفي 1955. وهذا من أجل تقييم العمل المسلح وتنظيم الأمور أكثر، لأنهم كانوا مقتنعين بأن البداية ستكون صعبة وستفجح امتيازات كبيرة وعيفة مما سيحدث خلال في التنظيم¹ إلا أن اللقاء لم يتم بسبب رد الفعل الفرنسي العنيف تجاه الثورة، وكذا استشهاد ديدوش مراد في جانفي 1955 وعدم تمكن محمد بوضياف من الرجوع إلى داخل الجرائر وانقطاع الاتصال بين لقيادات المخططة ففكرة عقد المؤتمر إنش كادت موجودة، ولم يتم ختلاقي بعد اندلاع الثورة التحريرية.

أعاد زيفود يوسف بحث الفكرة في ديسمبر 1955 من جديد وسعى إلى تحقيقها، ويمكن لما إعتل أن ما قام به في 20 أوت 1955 عبارة عن رسالة غير مباشرة لقادة المناطق المختلفة بضرورة الالتقاء والاجتماع. والتأكد على أن الثورة لم تمت أو لم تخفق، ولكن مهم يكن من أمر ذلك فإن

1 انظر حول بيطاط (رابح) مع عبد العزيز عبالسية في جريدة السلام العدد المنشور بتاريخ 1 نوفمبر 1992، وانظر لهما عباس، اغتيال حلم، ص 190

الفكرة أعيد طرحها بشكل رسمي في اجتماع لإطارات المنطقة الثانية، ولقد قام زيغود يوسف بإعداد رسالة شاملة يقترح فيها عقد مؤتمر وطني تحضره مختلف المناطق، وشرح فيها أيضا مزاي هذا اللقاء بالنسبة لمستقبل الثورة، مرشحا مصققة شبه جريوة القل لاحتضانها، ولكن في الأخير تم الاتفاق على أن يكون ذلك في منطقة الصومام، بالمنطقة الثالثة. ويذكر المجاهد إبراهيم مزهودي أن سبب ذلك يعود إلى تأكيد منظمي المؤتمر من عدم حضور أعضاء الوفد الخارجي¹ ويذكر أوعمران أن عيان ومضمر راسس الوفد الخارجي يدعوهم للحضور إلى المؤتمر، وكان جوابهم أن الظروف الخارجية والداخلية غير مواتية².

وبشكل عام فإن انعقاد هذا المؤتمر، يعد بحق منعرجا حاسما في تاريخ تطور الثورة الجزائرية حيث قام بتحديد الأهداف السياسية للثورة والعباءة التي تسير عليها، كما أنه تمكّن من هيكلة وتنظيم الثورة تنظيميا دقيقا ومحكما، بفضل المؤسسات المختلفة التي أوجدها المؤتمر والمتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية³.

1 عباس، ثوار عظماء ص 93 و 68، و 260. انظر أيضا مزهودي (إبراهيم) في حواره مع مجلة أربو نوفمبر هذا 48، سنة 1996، ص 11.

2 مزهودي مصدر سابق ص 16، ويذكر فتحي الديب أنه هو الذي طلب من أحمد بن بلة عدم الدخول إلى الجزائر للمشاركة في المؤتمر خوفا على حياته لما عرف عن عيان من قدرة على الغدر والخس، وهذا بالاتفاق مع الرئيس جمال عبد الناصر، انظر: الديب (فتحي)، عهد الناصر وثورة الجزائر (دار المستقبل العربي، القاهرة 1984) ص 236.

3 عباس ثوار عظماء ص 186، انظر أيضا مذكرات كلبي، ص 97 - 99.

4 أن يتداول في هذه الفترة ظروف انعقاد المؤتمر والمشركين فيه وتطورات الأمور داخل المؤتمر إذ أنه هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي عالجت هذه القضايا سنذكرها فيما يلي بالدراسة والتحليل في الفترة الموالية من هذا الكتاب.

2. إنشاء المجالس الشعبية وتنظيم الفئات الاجتماعية والمهنية

لقد شرع في تأسيس هذه المجالس منذ الشهور الأولى لاندلاع الثورة، وكان ذلك أولا في المنطقة الثانية، بأمر من زيغود يوسف، والهدف منها أن يتولى السكان حل مشاكلهم بأنفسهم دون تدخل من قيادة الجيش وبالتالي تحس بأنها فعلا في خضم الثورة¹.

وإدراكا من المؤتمر أن التنظيم الشعبي هو القاعدة الأساسية التي يركز عليها العمل الفدائي، ويتوقف عليها نجاح العمليات العسكرية، رأى ضرورة تعميق هذه التجربة وتوسيعها على مختلف مناطق الوطن، وأن تسند إليها مسؤوليات تجعلها أكثر فعالية وأكثر اتصالا بالجمهير الشعبية، ذلك أن هذه المجالس هي التي تتولى تحسيس الجماهير الشعبية بأهمية الكفاح المسلح، وبضرورة الإسهام فيه مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، فالفدائيون والمجاهدون يمكن تجنيدهم بكل سهولة، لكن وجودهم بأعداد كبيرة لا يكون له أي معنى إلا إذا وجدت القاعدة التي تراقب العدو وتجمع أخباره، والتي تحضر المؤن وتعد مراكز الراحة والانطلاق، والتي تشرف على جمع الاشتراكات والتبرعات وشراء ما يحتاج إليه الجيش من معدات ومستلزمات مختلفة، كما أنه بفضل هذه المجالس أصبحت المجموعات المحلية المدنية مزودة بسلطة إدارية تتولى تسيير شؤون الناس اليومية ومن ثم تعززت القطيعة السياسية بقطيعة ثقافية وإدارية².

1. كلبي، مذكرات ص 153 - 156.

2. الزبيري (محمد العربي)، تاريخ الجرائر المعاصر (من منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق، 1999) ج 2، ص 50.

3. الميلي (محمد مهلول)، الحلقة السياسية داخل الجزائر وخارجها منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام (منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين الخاصة بالمعقل الوطني للثاني لتاريخ الثورة، من 8 إلى 30 ماي 1984) مج 2، ج 2، ص 45.

وبالرجوع إلى طريقة تأسيس هذه المجالس، يكفي للتدليل على أن الثورة كسبت تتبع لأسلوب انديمقراطي لتعيين المسؤولين على تلك المجالس، فالمسؤولون على المستوى الأعلى كانوا يسدشرون أكبر عدد ممكن من أبناء القرية قبل اختيار رئيس المجلس والأعضاء الأربعة الذين يساعدونه، وعندما تكون الظروف الأمنية مواتية فإن السكان الراشدين هم الذين يدعون للانتخاب بكل حرية، ويشرف عليها المفوض السياسي، وذلك بأن يقوم بجمع جميع رجال القرية أو المشتى أو الدوار من سن 18 سنة فما فوق، ويعرض عليهم قائمة الخمسة أعضاء الذين اختيروا بعناية من بين الذين رضوا بالثورة وشتهروا بالثقة والأمان لدى الجميع، ولهم القدرة على تحمل المسؤولية التي ستوضع على عاتقهم، ويجري انتخابهم بالهدف الجماعي فإن ظهرت معارضة يجب إجراء تصويت سري¹

وتتكون هذه المجالس من 5 أعضاء، من بينهم رئيس ويكون مكلفا بالصحة المدنية وشؤون لقضايا والإسلامية، ولقد تم تحديد مهام أعضاء المجالس الشعبية على النحو التالي: الرئيس مسؤول عن التنسيق، ومكلف بتنفيذ التعليمات وإتوجيهات وتنشيط الهياكل التنظيمية ومراقبتها ولسهر على تطبيق القرارات التي يتخذها المجلس نفسه، ويرأس الاجتماعات ويراقب أعمال الشرطة أما مسؤول المال فيستقبل كل المداخلات التي يصح بشأنها تقريرها شهريا وتولى بتسديد نفقات الهياكل أما مسؤول الدعاية والأخبار فينظم مراكز البريد وجمع المعلومات وتسليمها في شكل تقارير منتظمة للقيادة، أما مسؤول الأمن فيشرف مباشرة على رجال الشرطة وتحدد الأماكن الملائمة لتمرکز

الجيش ويضبط المسالك والطرق التي يتبعها الأفراد والجماعات والقوافل، أما مسؤول التمويل فتتخصص مهمته في الجمع والتخزين والتوزيع ولديه يحد المسؤولون الجدد الشامل بممتلكات الثورة

والهدف الأساسي من إنشاء هذه المجالس، هو حلها محل الإدارة الاستعمارية التي يجب أن تزول نهائيا، وتزول اتصالاتها بالأوساط الشعبية، وكانت مهمتها الأساسية تتمثل في تدريب الشعب على إدارة شؤونه بنفسه، فكل مجلس مسؤول على تسخير جميع لشؤون التي تهم سكان منطقته²

وإلى جانب قيام مؤتمر الصومام بتنظيم القعدة الشعبية عبر المجالس الشعبية، فإنه سعى أيضا إلى الاهتمام بتنظيم لغات الاجتماعية المختلفة عبر تنظيمات خاصة، وتدعيم تلك التي كانت متواجدة على الساحة، والتي لعبت الجبهة دورا مهما في إيجادها، وكان هدف الجبهة من ذلك هو جعل هذه التنظيمات سخيا لها وامتدادا طبيعيا بها أيضا في أوساط الشعب، مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي تأسس في 24 فبراير 1956، والذي جاء عنه في ميثاق الصومام أن الطبقة العاملة تستطيع، ويجب عليها أن تقدم مساهمة أكثر ديناميكية يمكنها بها تحقيق تصوير

1. للزبيدي، تاريخ الجزائر ج2/90 - 91

2. المصدر نفسه، ج2/90

3. انظر أيضا عن هذه المجالس جريدة المجاهد 5 سبتمبر 1957 والمقدمة الجرائز ج1 جويلية 1957 ص5. ولقد هذا العدد أنه بعد مضي أكثر من نصف عام على مؤتمر الصومام نجد أن هذه المجالس قد انتخبت بالفعل في جميع نواحي القطر. وتذكر بعض المصادر أن هذه المجالس شرع في تشكيلها مع الأشهر الأولى من اندلاع الثورة في المنطقة الأولى وأن الذي حدث في مؤتمر الصومام هو تعميمها وتكثفها وتوسيعها لتشمل كل الجزائر، انظر كافي ص 94 - 95 و 135 - 136، وأيضا الزبيدي، تاريخ الجزائر ج 2/50.

سريع للثورة ودعم لقوتها، وضمان لنجاحها النهائي¹ وخاصة بعد انضمامه في حويلية 1956 إلى الاتحاد النضالي للمقايات الحرة وأصبح عضوا فيه.

ويذكر أيضا، الاتحاد العام لتجار الحرائيين الذي أولى له ميثاق الصومم اهتماما خاصا، حيث أكد على أنه من واجب جبهة التحرير أن تساعد هذه المنظمة النضالية على التطور والتوسع، بتكوين الظروف والشروط السياسية المناسبة وقد حدد ميثاق الصومم هذه الظروف على شكل التالي:

1. مكافحة الضرائب.

2. مقاطعة كبار التجار الاستعماريين، الذين يمدون الحرب الاستعمارية بمؤازرة نشيطة²

كما أن ميثاق الصومم حي بتأثر وإعجاب "الحركة النضالية" وشجعها الثورية³، مع العلم أن هذه الحركة لم تتطور بعد على شكل تنظيم على غرار ما حدث مع العمال والتجار

ولكن لا يسعى أن يفهم من كل هذا أن مؤتمر الصومم اهتم فقط بهذه الجوانب الهيكلية التنظيمية، بل تجاوزها إلى طرح جملة من القضايا الحساسة والحساسة آنذاك، والتي سنجد لها انعكاسات مباشرة على

1 Plate-forme de la Soummam. (Wilaya de Bejaia, 20 Août, 1996) p 20

2. Ibid p 23

3. Ibid p 23-24.

وعن هذه التسميات وغيرها وعلاقتها بالجبهة، انظر الزبيري: تاريخ الجرائر ج 2/ 60 - 67

مسيرة الثورة التحريرية، وستبقى معها إلى ما بعد الاستقلال، وصرح المؤتمر لهذه القضايا هو الذي دفع بعض المصادر إلى انقوس من المؤتمر عرف أثناء مدولاته، مناقشات حادة وصريحة إلى أبعد الحدود، ووصلت في بعض الأحيان إلى درجة التهديد بتعجيل المؤتمر وبكر لا يمكن أن نحكم على مدى صحة هذه المعلومات بسبب عدم توفرنا على محاضر المداولات، والموجود بين أيدينا حاليا ما هو، لا محضر انقرات التي تمخضت عن المؤتمر ولا يمكن لنا من خلاله تأكيد أو نفي صحة ذلك ويبدو أن طرح المؤتمر لهذه القضايا التي سنأتي على ذكر بعضها فيما بعد هي التي دفعت بعض قيادات الثورة إلى إعلان صراحة عن رفضها لهذه القرارات ومن أبرز هؤلاء الرافضين نجد أحمد بن بلة كم سيأتي ذكره لاحقا

3. إشكالية إيجاد قيادة جديدة للجبهة

من القضايا الحساسة التي طرحت في المؤتمر، قضية القيادة، وفكرة ضم القيادات الحزبية التي كانت تابعة للتشكيلات السياسية السابقة إلى هذه القيادة، فمما لا شك فيه أن مؤتمر الصومم عمل على ترسيخ مبدأ القيادة الجماعية الذي كانت قد تفقت عليه لجنة الستة، فالمؤتمر نبذ بشكل صريح السلطة الفردية على جميع المستويات من خلال القرارات التي اتخذت عنه، وهذا لاقتناعه الشديد من إدارة الجماعية تجنب الوقوع في الأخطاء الشخصية، أو بروز ظاهرة تقديس الفرد، وهذا المبدأ يؤكد أن كل فرد مفيد وضروري لثورة، ولا امتياز له على غيره. فلكل فرد مسؤوليته ومجال نشاطه في الداخل والخارج، فقد جاء

في ميثاق الصومام أنه من العوامل البارزة والأسسية التي جعلت الجبهة تشتت أقدامها بشكل محكم وكذا السيطرة الكاملة على الوضع :

• مع السقوط الشخصي، وإقرار مبدأ الإدارة الجماعية

• الاستنكار النهائي لتقليد الشخصنة

ويؤكد أحمد توفيق المدني هذه القضية بقوله أنه منذ مؤتمر الصومام أصبحنا نعرف من المسؤول، فالجيش خضع لسلطة مركزية واحدة¹ وأصبحت في القاهرة وفي غير القاهرة يتم من نحن، ونعلم ماهي وضعيتنا ونعرف خصوصاً لمن نحن تابعون وضحت أمامنا معالم الطريق²

وأخيراً سؤال واجهه المؤتمرون، هو كيف ستكون طبيعة وتركيبية القيادة التي ستنبثق عن هذا المؤتمر ؟ لقد دافع عيان رمضان على فكرة ضرورة فتح الجبهة بكل التيارات السياسية التي كانت متواجدة في الجزائر، حتى يمكن لها أن تساهم في الوصول إلى تحقيق الهدف الأساسي للثورة وهو الاستقلال، وذلك بقوله يجب أن تصبح الجبهة مرادفة لموحدة الوهسية، لذلك علينا أن نعتمد على كل التوجهات حركة فرحات عباس والمركبيين والعلماء بل وحتى الشيوعيين . لقد تحلوا كلهم عن انتمائهم السياسي لصالح جبهة التحرير الوطني لذلك يجب أن يكونوا ممثلين³

1. Plate-forme de la Soummam, p 7

2. المدني (أحمد توفيق) ، حياة كجاج مع ركاب الثورة التحريرية (ش، و، ن، ت، الجزائر 1982) ج3 - ص 231

3. Courrière (Yves) La guerre d'Algérie (Paris 1968) T3, p 92.

ولقد عارض الكثير من العسكريين هذه الفكرة، إذ يذكر سليمان دهليس أن لخصر بن طوبال كان من أشد المعارضين لها، وكان يحيد بقاء مقاليد الأمور بين أيدي الثوار من مجموعة 1 22 وقدماء المصطمة الخاصة ، ويتحدث بن طوبال عن ذلك بنفسه ويقول بأن ممثلي المنطقة اثنية وعدداً من ممثلي المنطقة الثالثة والرابعة كانوا كلهم يحالبون بأن تكون القيادة متكونة من الإطارات الأساسية التي ساهمت في تفجير الثورة، والتي هي متشعبة بإيديولوجية واحدة، وذلك حفاظاً على التوجهات الثورية وتجنباً للانزلاق في شتى أنواع الانحراف².

كما يعد أوعمران الذي كان قائداً للمنطقة الرابعة من أشد المعارضين لهذه الفكرة، حيث كان متخوفاً من أن تتحول هذه لفئة إلى قوة شائنة تتفاوض مع فرنسا، وذلك بحكم تواجد أغلبيتهم.

في المدن ولكن عيان ومن مهيدي تمكنا من إقناع أغلبية المعارضين للفكرة وهم من العسكريين مثل كريم بلقاسم وزيغود يوسف، إلى جانب أوعمران بأهمية تحسيدها على أرض الواقع، باستثناء بن طوبال الذي وجد نفسه مجبراً على تقبل رأي الأغلبية³

والحجة التي استعملها عبد رمضان ومحمد العربي بن مهيدي في إقناع هؤلاء المعارضين، تتمثل في أن الثورة قد توسعت وصارت تضم في صفوفها فئات اجتماعية مختلفة، وبنابراین إيديولوجية متعددة، وهي مدعوة لأن تتطور أكثر، كما أن هدفهم من ذلك هو ترغيب لإصرات سامية

1 عيان، فرسان العربة - ص 101

2 قرييري: تاريخ الجزائر ج 2 / 52 - 53

3. Courrière OP cit

4. Ibid.

4. مبدأ أولوية الداخل على الخارج، والسياسي على العسكري

أ - أولوية الداخل على الخارج :

إن الحديث عن هذا المبدأ يدفع بنا إلى التساؤل عن البداية الحقيقية لظهوره، وهل مؤتمر الصومام هو الذي أبدعه ؟ أم أنه في الحقيقة كان موجودا منذ اندلاع الثورة التحريرية، وما قام به مؤتمر الصومام هو تكريسه وترسيمه كمبدأ من المبادئ المنظمة للثورة انتحيرية ؟

في الحقيقة أن هذا المبدأ ليس وليد مؤتمر الصومام بل نجده قد طرح بكل قوة أثناء عملية التحضير للثورة خلال اجتماعات لجنة الستة، وهو ما يشير إليه محمد بوضياف إذ تم الاتفاق أثناء اجتماعات هذه اللجنة على مبدئين أساسيين وهما :

1) اللامركزية، نظرا لاتساع البلاد الذي يجعل من الصعوبة بمكان أن يقوم جهاز مركزي بتسيير الكفاح، ومن ثمة ترك حرية المبادرة لكل منطقة.

2) أولوية الداخل على الخارج أي أن القرارات الهامة ينبغي أن تصدر عن المجاهدين بالداخل¹

وتجده يشير إلى هذه القضية أيضا، في ارسالة التي بعث بها إلى الوفد الخارجي بتاريخ 29 أكتوبر 64 من سويسرا، ويذكر لهم فيها أن أولئك لهم مواقف ثابتة من هذا الجانب ولا يقبلون أية وصية وهذا السبب

1 عباس الغنوال حلم من 58 - 59.

المذكورة هي الثورة، وجعلها تسلخ إلى الالتحاق بالصف، معتقدين أن مقتنهم حرج إطار لجهة قد يشجع الاستعمار على استعمالهم لخلق قوة ثالثة للصفط بها عند الحاجة

وفي الأخير، استنوب الأغلبية في مومن فكرتها، ولقد تدخل مبدأ المركزية انديمقراطية ليمسح الانقسام الفعلي، ويضمن للقيادة الجديدة استمرارية وحدتها ويوفر لها شروط النجاح والملاحظ أن مؤتمر الصومام لم يشترط على الإطارات المنتخبة بالمجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، والتي هي من التيارات السياسية المختلفة ضرورة التخلي نهائيا عن فذعاتها الإيديولوجية السابقة وتبنيها المطلق للإيديولوجية التي يعود الفضل إليها في تهيئة الأرضية الصلبة التي أطلقت منها اشتراة الأولى لمعلنة عن بدء الكفاح المسلح. ونحن في اعتقادنا أن وضع مثل هذا الشرط يعد ضربا من الخيال، وأنه مستحيل لتقليد به حتى ولو وضع فعلا لأنه سيكون عديم الفائدة أو الأهمية، لأن ما المانع أن يعين الشخص عن تخليه عن فكرة معينة ظاهريا ويبقى متمسكا بها بأهسيا ؟ إذ لا يمكن لنا التأكد من نواياه الحقيقية، كما أن هذا الشرط كان موجودا أصلا ووضع مع بداية الثورة من معجزوها وطرحنا إلى جانب هذه القضية قضية أخرى لا تقل أهمية ولا خطورة عن هذه ونمثل في أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري.

الربيري تاريخ الجزائر ج 2/ 53 - 54

2 المصدر نفسه ج 2 - 54

3 المصدر نفسه ج 2/ 53 - 54

هو الذي يجب أن يكون دافعاً لكم لتزعموا بموقف المطابق للموقف الذي نم تحديده بتقادي سوء الفهم الذي قد يكون خطيراً على مستقبل العمل¹.

كما أن مصطفى بن عودة أشار إلى هذه القضية، ويذكر بأنها كانت مطروحة بكل قوة أثناء عملية التحضير للثورة التحريرية. فعندما قام ديدوش مراد بإحباره هو وريغود يوسف وبين طويال بأن لجنة الستة ترغب في إضافة الثلاثي بن بلة وحيصر وأيت أحمد² - أي الوفد الخارجي - إليها كان رأي ريغود يوسف، أنه ليس من المعقول انقسام قيادة الثورة بين الداخل والخارج فهما أن تكون كلها بالداخل أو تلتحق كلها بالخارج، أما بن سويل ف رأى أنه من الأحق أن تكون كلها بالداخل حتى يكون هناك فكر واحد ورأي واحد، أما بن عودة فكان رأيه "أن من لا يشارك في إطلاق رصاصة فاتح نوفمبر لا يجوز له أن يكون في قيادة الثورة، فإذا رغبوا في ذلك فعلى عليهم إلا أن يدخلوا ويتركوا مهامهم بالخارج لعناصر ثبوتية بهدف التمثيل والدعوة لا القيادة" ويقول بن عودة بأن ما تقرر في مؤتمر الصومام بهذا الشأن ما هو إلا تحصيل حاصل³.

1. مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر - القاهرة) 1954-1956 (مركز القضية للشعر الجرائر 2004)، ص 81.

2 من أعضاء منظمة الخاصة وعبد السلام الثورة أصبح أحد أعضاء الوفد الخارجي لهذا كان ضمن المعتقلين سنة 1956 من الاستعمار، بقي في السجن إلى غاية الاستقلال وبعد تولي مسؤولية جبهة التحرير الوطني ومهمته هي التحضير لمقد أول مؤتمر للحرب، وبعد خلافه مع أحمد بن بلة استقال من المكتب السياسي، وفتح بالمعارضة والتجديد في 3 جدي 1967.

3 ولد في 20 أوت 1926 بعين الحمام (ولاية تيزي وزو) التحق بمسؤول حزب الشعب في سنة 1947، أصبح عضواً في لجنته المركزية ومكتبه السياسي سنة 1947، وتولى قيادة المنظمة الخاصة، احتُلف في 22 أكتوبر 1956، وبقي في السجن إلى غاية استعادة السيادة وبعد ذلك دخل ميدان المعارضة السياسية.

4 عباس ثوار أعضاء ص 91

كما أن سعد دحلب وضع هذه القضية بشكل حلي عندما كتب بقول "في الحقيقة بتأكيدنا على هذه المبادئ، لم نقم إلا بإعادة تأكيد الحقيقة العلمية، وهي أننا نقيم في الداخل وفيه نقاتل مع مجرييات الأمور، نعرف إذا كان في امكاننا التقدم أو التراجع، إذا كان في امكاننا الصمود أو لا، إذا كان الشعب يتبعنا يوافق أم لا، فمهم كانت قرارات هي تحدد أو في آخر للحرب أو للسلم، فالقرار لا يمكنه أن يطبق أو يرفض إلا في الداخل ومن طرف الداخل. فالجرائر هي التي أوقفت إطلاق النار وليست تونس أو الرباط أو القاهرة..."¹

ويبدو أن السبب الرئيسي الذي جعل لجنة ستة تتبنى هذا لبعيداً، هو رفض مجري الثورة، وخاصة مجموعة الـ 22 لفكرة وجود قيدين، إحداهما في الداخل والأخرى في الخارج، لهذا قررت اللجنة تفويض الوفد الخارجي ليتحدث باسم قيادة الثورة الموجودة بالداخل، هذا التفويض الذي كلف بوضياف بإبلاغه لهم، وقدم بذلك فعلاً في الرسالة لمشارييه أنفاً والتي جاء فيها: "بالنسبة للخارج أن يكون لكم أنتم الثلاثة وليس لأحد آخر سلطة الكلام باسم هذا العمل"².

إلا أنه لا ينبغي أن نستنتج من هذا التفويض، بأنه عبارة عن إشراك هذا الوفد في قيادة الثورة، لأن القيادة يجب أن تكون في الداخل، أما مهمة الوفد الخارجي فهي إصصال مطالب الثورة إلى الخارج وشرحها للرأي العام العالمي، والبحث عن التدعيم للمادي و المعنوي للثورة، ويتضح لنا ذلك من عملية تقسيم المهام عليهم والذي كان على النحو التالي:

1 دحلب (سعد): المهمة المنوطة من أجل استقلال الجزائر (مشورات دحلب، الجرائر) ص 31

2 بلحسين، ص 82.

• محمد حيصر مكلف بالشؤون السياسية.

• حسين آيت أحمد مكلف بالشؤون الدبلوماسية.

• أحمد بن بنة مكلف بالمالية والتسليح.

والسؤال الأساسي الذي يجب طرحه، هل تم وضع الوفد الخارجي في نفس مستوى القيادة في الداخل؟ أي هل كان هناك توازن بين الداخل والخارج؟ وهل عباس رمضان ظهر في بدايات إلتحاقه بالثورة وكأنه ملتزم بالتوازن المبدئي بين الداخل والخارج؟ هو قول بعيد كل البعد عن الحقيقة التاريخية، واعتبار ما جاء في بيانه المنشور بالجزائر في جوار 1955 والذي جاء فيه أنه لا يمكن أن يتحدث باسم جيش التحرير سوى قادة الجبهة الموجودين بالداخل وبالخارج¹، كدليل على هذا الالتزام غير صحيح، وهذا يعود إلى التفسير الخاطئ لما جاء في هذا المنشور فعنان هت يقصد استحدث باسم الثورة وليس قيادة الثورة.

وعندما اكتشف عباس رمضان أن أعضاء الوفد الخارجي، وخاصة أحمد بن بنة يتصرفون كقادة للثورة ورعاة لها، نجده يتجاهل التفويض المخور للوفد الخارجي، ويحاول التأسيس لعلاقة جديدة بين الوفد الخارجي وقيادة الثورة في الداخل، حيث شى هجوما عييفا على الوفد الخارجي في رسالة مؤرخة في 20 سبتمبر 1955 بسبب الخلافات الحادة التي ظهرت في أوساطهم، ويخبرهم بأن رأي الثوار فيهم سيء جدا حيث

1 عباس (محمد) "بريد الجزائر القاهرة" حقائق جديدة عن أول انقلاب في الثورة الجزائرية (جريدة الشروق اليومي، 15 فيفري 2001) ص 11

2 بحسين ص 99

يخاطبهم قائلا: "نحن لا نفهم صمتكم بين الغيبة والأخرى تصلنا أنباء متضاربة فهل أنتم متفقون على الأقل فيما بينكم أم أنكم تتعادون في سلوككم المعتاد وأن المعركة الوهمية التي كانت في الجزائر تتواصل في القاهرة؟ هي هذه الحالة هناك إلى وضع المؤخرة على الأرض" ويشير عباس في هذه الرسالة إلى وجود خلاف حقيقي بين أعضاء الوفد عندما يقول أن بوضياف يؤكد أن في حورتكم أسلحة، فلماذا في هذه الحالة لا يدخل بن بنة لدراسة طرق رميها بمظلات من الطائرة أو إنزالها عن طريق البحر في القبائل يمكن لما أن نستنتج من هذا الكلام أن بوضياف يتهم بن بنة بالتقاعس في عملية إيصال السلاح إلى الداخل خاصة وأنه هو المكلف بهذه المهمة.

وكخطوة متقدمة من عباس رمضان، نجده يسقط التفويض من الوفد الخارجي في رسالة إليهم بتاريخ 4 نوفمبر 1955، ولم يكتف بذلك، بل يحط من مستوى تمثيلهم الخارجي حيث يقول لهم "إن بن بنة ليس هو ممثل جيش وجبهة التحرير الوطني في القاهرة أو أي واحد آخر لا بوضياف ولا آيت أحمد أو خيضر أو يريد أو لحول إنكم وطنيون مهاجرون في الشرق وكلفتكم جبهة وجيش للتحرير الوطني بعمل في الخارج هذا كل شيء، وعندما تتخذ قرارات هامة تقر مستقبل البلاد ستكون لكم الفرصة لقول كلمتكم، لكن يرجوكم لا تنقصوا من الآن أدوار الوزراء والسفراء والقادة الكبار²."

ونعيد أسباب هذا التصرف، إلى محاولات هذا الوفد إيجاد قيادة موازية في الخارج حيث يحذر للوفد في رسالة مؤرخة في 29 فبراير 1956 من احتمال قيامهم بإنشاء حكومة مؤقتة بالخارج، بحجة أن الثوار بالداخل

1 انظر للرسالة كاملة في المصدر نفسه ص 94-96.

2 انظر للرسالة كاملة في بلحسن ص - ص 114-116.

يعبر صواب ذلك وما يؤكد كل هذا قيام خيضر بطرح فكرة إنشاء قيادة مشتركة مباحصة بين الداخل والخارج - ستة لكل طرف - على عيان رمحس حيث شرح خيضر في رسالة لعيان ومصان أهمية إنشاء حكومة جزائرية في المنفى إلا أن هذا الأخير رد عليه بكل حزم في رسالة بتاريخ 13 مارس 1956 قائلا له فيها "بدلاً من الإكثار من الحديث طوال الدهور عن القيادة المشتركة وتحليل الوضعية الداخلية للجزائر... فإن أحسن ما تفعلونه هو أن تنشغلو بشيء واحد بإرساء السلاح" ولقد عاد عيان إلى الحديث عن هذا الموضوع مرة أخرى في رسالته بتاريخ 15 مارس 1956 هذه المرة بشكل واضح وصريح حيث يقول "حول هذه المشكلة يريد أن تحذركم بأن جميع مسؤولي جبهة وجيش التحرير في الجزائر مهما كانت مراتبهم يعارضون جذرياً مبدأ إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة في الخارج وإنا كان علينا أن ننشئ في يوم ما حكومة مؤقتة ستكون في الجزائر وليس خارجها وإذا حدث لسوء الحظ أن أقدمتم على تشكيل حكومة في الخارج ستكون مجبرين على لتثديد بكم عليها وتكون القطيعة تامة بيننا"

وبقد كان الوفد الخارجي يخطط فعلاً لتكوين قيادة موحدة في الخارج، لتقود بثورة دون الرجوع إلى الداخل، وهو ما يؤكد أحمد توفيق امديسي بقوله "أساساً اجتماعياً بالقدرة في 2 جوان 1956 مع أهم عناصر الوفد الخارجي، وكان من جملة الاقتراحات التي عرضت علينا اقتراح بتشكيل حكومة مؤقتة في أحسن الأجاء، وفي اجتماع آخر في 3 جوان حاول أحد عناصر الوفد الخارجي أن يضع الجميع أمام الأمر الواقع، بإعلان تشكيله لجنة تنعبد عليها لثورة على النحو التالي، الوفد الخارجي زائد محمد

1. المرجع نفسه ص 157 - 62.

2. بدحسير ص 163 ونشر أيضاً الصفحات 175 و 204 بشأن هذه القضية

بوضياف والعربي بن مهيدي والكتور محمد الأمين دباغين، إلا أن المحاولة فشلت¹ ويؤكد محمد بوضياف² هذه الحادثة ويقول بأنه عرضها على العربي بن مهيدي في الباطور بالمغرب الأقصى، عرضها مبرر، ذلك بحجة أن الشعب يموت، ولا حاجة لتكوين قيادة ليس لديها الإمكانيات اللازمة للتسيير من الداخل، وأنه من أفدح الأخطاء أن تنفصل الإدارة عن الشعب

وحسب اعتقادنا أن هذه المحاولة تعد من الأسباب الأساسية التي دفعت بمؤتمر الصومام إلى ترسيخ هذا المبدأ وترسيمه، أي أولوية بدخ على الخارج ويمكن لنا أن نصيف إليه سبباً آخر ويتمثل في ما جاء في تقرير الذي عرضه العربي بن مهيدي على المؤتمرين عن المهمة التي فام بها إلى القاهرة في مستهل سنة 1956، حيث جاء فيه أنه لا يمكن لاعتماد على مصر في الحصول على الأسلحة، لأن موقفهم من الثورة الجزائرية يفضح بقصد وافر إلى نشاطها الدبلوماسي، وكذا بسبب لانقسام السائد في داخل الوفد الخارجي بفعل قيام كل واحد منهم بالبحث عن الرعاية لنفسه

إلا أن هذا المبدأ لم يصمد كثيراً، إذ سرعان ما تخطت عنه قيادة الثورة مباشرة بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر بعد إضراب استثنائية أيام خلال الفترة ما بين جانفي وفبراير 1957، وقرار انتحلي عن هذا المبدأ تم انفاذه رسمياً في اجتماع المجلس الوطني لثورة الجزائرية بمعقد بالقاهرة في الفترة ما بين 20 و 28 أوت 1957³ ولقد قدم طلب إعادة النظر في هذا المبدأ وكذا مبدأ أولوية السياسي على العسكري من طرف كريم

1. المدي حيلا كفاف، ج 3/153 - 154

2. عيسى اغتيال حلم، ص 192

3. الرديري، تاريخ الجزائر ج 2/36 - 57

بلفاسم بحيث طالب بتعويض هدين المبدئين بمبدأ الأولوية لرجال الساعة الأولى ومفجري الثورة وعندما قدم التعديل للتصويت لم يمتنع عن التصويت سوى فرحات عباس والصائقي دهلبيس وعد هذا التصويت أول فريضة يمتنى بها عباس ومصالي

ومما لا شك فيه أن قيادة الداخل والتي أصبحت تتجسد في قادة الولايات لم تكن راضية على هذا القرار إلا أنها حفاظا على وحدة الثورة تويثت في الرد على القرار وكذلك أرادوا الانتظار حتى يعطوا الفرصة والوقت المنسبين للقيادة الجديدة التي استبقت عن هذه الدورة حتى تقوم بإصلاح الأوضاع، وتقوم بتزويد الداخل بالسلاح اللازم لاستمرار الثورة، ولكن بعد مرور أكثر من سنة على ذلك لاحظت أن لا شيء تغير، فقرر قادة الولايات عقد اجتماع تنسيقي في ما بينهم، وتم ذلك فعلا في الفترة ما بين 6 و12 ديسمبر 1958، وحضرته الولايات الأولى والثالثة والرابعة والسادسة وتغيبت عنه الولاية الثانية والخامسة وأبرز نقطة كانت مسجلة في جدول أعمال هذا الاجتماع هو محاولة تكوين هيئة تنسيق بين لولايات في الداخل، وبعد انتهاء الاجتماع والمصادقة على محضره تقرر إرسال نسخة منه إلى الحكومة المؤقتة مع عمر أوصديق، الذي كان عضوا بمجلس الولاية الرابعة، وكذا كاتب الدولة في الحكومة المؤقتة، وتضمن هذا التقرير نقدا لاذعا لطريقة التي تم بها تأسيس الحكومة واشتمل أيضا على توبيخ لقيادة على تقاعسها وتهونها بالنسبة لعملية التسليح التي توقفت

3: القابات التي حضرت الاجتماع هي: عميروش عن الولاية الثالثة، وسي الحواس عن الولاية السادسة وأحمد بوقرة عن الولاية الرابعة والحاج لخضر عن الولاية الأولى، والملاحظ أن الأمين خازن حضر الاجتماع، وهو عضو مجلس الولاية الثانية التي رفض قائدها التصويت وهو علي كامي مهل حضور خازن الاجتماع، كان بصفتها مكتب دولة في الحكومة أم ممثلا للولاية الثانية، انظر في ذلك - عباس : فرسان الحرية ص 155

نهائيا بسبب خطي موريس وشال، وطلب مضرورة الرجوع إلى مبادئ للصومام. وأعلوا عن تشكيل لجنة التنسيق بين الولايات لأن لثورة لا تسير من قيادة في الخارج¹، ويذكر فرحات عباس أن عمر أوصديق أحيره بأن عميروش عزم على أن لا تبقى في الخارج سوى مندوبية يسيرف شخص واحد وهو فرحات عباس، وسيجبر الباقي على العودة إلى أرض الوطن²

والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو هل كن هذا الاجتماع كرد فعل متأخر نوعا ما عن قرار التخلي عن مبدأ أولوية الداخل على الخارج؟ وهل يمكن لنا القول أن محاولة إنشاء لجنة لتنسيق بين الولايات كانت في الحقيقة محاولة من قادة الولايات لإيجاد قيادة جديدة في الداخل، تكون موازية للقيادة الموجودة في الخارج؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة صعبة جدا بسبب عدم توفر الوثائق التي تؤكد أو تنفي ذلك، وكذا بسبب أن إقرارات المتخذة في الاجتماع لم يكتب لها التنفيذ بفعل استشهاد أهم الدعين إلى اتخاذها وهو عميروش وسي الحواس في مارس 1959 وأحمد بوقرة في بداية ماي 1959 أي أن الاستشهاد جاء بعد أقل من أربعة أشهر من إسقاط هذا الاجتماع³

وأخر ما يمكن لنا قوله عن هذه القضية هو أن إشكالية الداخل والخارج تحولت إلى عقدة حقيقية لدى قادة الثورة فمثلا نجد أنه كلما تعرضت قيادة الثورة إلى أي أزمة حادة في الخارج تقوم بالاستجداد بالداخل، كما أن بن يوسف بن خدة طرح على قادة الثورة ضرورة إنشاء حكومة مؤقتة ومصغرة، وعليها أن تدخل إلى لجرائر، حتى يتم صنع حد

1 Anbus (Ferhat) Autopsie d'une guerre (Paris 1980) p 256.

2. Ibid p 258

للإزمات لحصيرة التي كانت تتعرض لها الحكومة المؤقتة، كما أن هذه العقدة سيستمر وجودها إلى غاية أزمة صيف 1962¹

ب - أولوية السياسي على العسكري

مع لاشك فيه أن هذا المبدأ أيضا أثار جدالا وتناقشا حادا خلال طرحه في مؤتمر الصومام، الذي عمل على تكريسه كمبدأ أساسي في عمل الثورة، وهذا ما يستنتج من شهادة مصطفى بن عودة الذي يقول بأننا نتحفظ عليه² لأننا لم نذكر جيش من المحترفين وكانت المهام السياسية والعسكرية متداخلة في بداية الثورة³، والنشء المستنتج من هذه الشهادة أيضا هو أن نتحفظ من هذا المبدأ خلال انعقاد مؤتمر الصومام، كان نابعا أساسا من خشية المؤتمرين أن يحدث هذا شرحا داخل قيادة الثورة بسبب تدخل العمر السياسي والعسكري، وصعوبة الفصل بينهما وتجد أن سعد دحلب قد ذهب هذا المذهب في حديثه عن هذا المبدأ حيث يقول "أن مشكلتنا كانت سياسية وعلى ضوء أهداف السياسية كان دوما يواصل أو يوقف العمل العسكري مع إثبات مرة أخرى حقيقة هي أن رئيس الولاية كان سياسيا وعسكريا، ومن هنا فلم يكن أبدا لهذا الصراع الوهمي أن يوجد".

في حين أن بعض العسكريين ذهبوا بعيدا في حكمهم على هذا المبدأ، وعلى رأسهم علي كافي الذي يرى بأن الذين سعوا إلى تكريسه، كان هدمهم الأول والأخير هو انقضاء على الثوريين الحقيقيين وفي طلبتهم

1. سننصر هذه النقاط في الصفحات الموالية

2. عباس ثوار غصماء، ص 94

3. دحلب، ص 31

جيش التحرير⁴، وتكريس فكرة التفاوض⁵، ومسائله المعتدلين مع العلم أن عبان رمضان هو الذي اقترح فوجات عباس المرفوض نصاليا وثوريا، والشيخ عباس بن الشيخ الحسين عضوين في مجلس الثورة

ويقول أيضا بأن عناصر من هذا التيار استعصمت عصء الوحدة الوصية لاستقطاب سياسة محترفين من مختلف اتجاهات، وبالتالي العودة بالثورة تدريجيا إلى الكفاح السياسي، ومواصلة طريق التفاوض، وكان يحلو لبعضهم، ومهم عباس رمضان القول أن وجود عناصر من العدم مكونة سياسيا وذات تجربة تحت القيادة الواعية والبصيرة بجبهة التحرير الوطني، قد سمح ومكن من تسيير النواحي المختلفة⁶، ويؤكد السيد علي كافي أن التاريخ أثبت أن قرار أولوية السياسي على العسكري تسبب في شرح كبير هي صفوف الثورة، وهو الذي لم يرد ذكره في بيان أول نوفمبر 1954 فأصبح هناك من يقول "أنا من جيش التحرير، وآخر يقول أنا من جبهة التحرير"⁷

إن علي كافي في حكمه هذا ابتعد كثيرا عن الحقيقة التاريخية ويتضح لنا بأنه لم يدرس بيان أول نوفمبر بشكل معمق، لأنه لو فعل ذلك ما أصدر حكمه هذا على محتويات البيان، فاندلجس بتعمق وتفحص للأهداف المعلنة عنها في بيان أول نوفمبر يتبين به مدى الاهتمام الكبير الذي أعطته الجبهة للضمان السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي،

1. لم يكن العربي بن مهيدي ثوريا حقيقيا، باعتباره من الذين سعوا إلى تكريس هذا المبدأ وبأي حق ينزع عن عيل ثوريت

2. لقد كان مدفا أساسيا من أهداف بيان أول نوفمبر 1954

3. لقد حللنا هذه القضية في الصفحات السابقة، وسنعود إليها مرة أخرى في الصفحات

الموالية

4. كافي، ص 103

5. المصدر نفسه ص 104.

وهذا دليل على إيمانها بأن الوسائل العسكرية لوحدها غير كافية لحل فرنسا تجلس إلى مائدة المفاوضات التي جددت جبهة التحرير بشأنها شروطها في نفس الدار، معبرة عن رعبها الحقيقية في السلم وتجديدا للحسابات الشوية وإرافة الدماء فقد أعدنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة

كعب أن هذا البين اعتبر اندخول في مفاوضات مع الدولة الفرنسية، وسيلة من وسائل الكفاح، على أن تكون هذه المفاوضات مبنية أساسا على الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقه عينية ورسمية، والاعتراف بالسيادة الجزائرية وحده لا تتجزأ، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة، وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة

فيما أول نوفمبر إذن يتحدث على العمل السياسي والعسكري على حد سواء، بل أن الهدف الأساسي الذي أعلنت من أجله الثورة هو سياسي ببعده اقتصادي واجتماعي، ويتمثل في الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية لاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية وباحترام جميع الحريات الأساسية، دون تمييز عرقي أو ديني. وهو هدف سيتحقق بالوسيلة العسكرية وبغيرها من الوسائل الأخرى المختلفة، ومن بينها فتح مفاوضات مع الطرف الفرنسي، وهو ما حاول عنار رمضان القيام به وهو لم يتجاوز في ذلك صلاحيات مسؤوليته في إطار لجنة التنسيق والتنفيذ، مع العلم أن تحقيق انخراط عسكري حاسم على الجيش الفرنسي، مثل ذلك الذي حققه الفيتناميون في ماي 1954 كان مستبعدا نوعا ما، وهو الشيء الذي اعتمد عليه دعاة هذا المبدأ في إقناع المتخوفين منه حسب شهادة مصطفى بن عودة. الذي يذكر أن تخوفاتنا من هذا المبدأ سرعان ما زالت عندما أعطيت لنا توضيحات من واضعي

الميثاق بأن المقصود بالمبدأ هو التركيز على التفاوض مع العدو لسط شروط وقف إطلاق النار، لأن الانتصار العسكري على واحدة من أكبر الدول الاستعمارية في العالم يعد من باب المستحيلات تقريبا

فالشيء الذي قام به مؤتمر الصومام إذن هو توصيخ هذا المبدأ بشكل بارز، بعد أن كان موجودا صميا في بيان أول نوفمبر 1954، وعلى العموم فإن الحديث عن هذا المبدأ يثير لدى الدارس الكثير من الأسئلة، منها هل كانت الجرائر في تلك الفترة تمتلك ساسة معترفين ؟ وهل كانت تمتلك عسكريين معترفين ؟ أم أن ما كانت تمتلكه من رجال لم يكونوا يعرفون من أمور السياسة أكثر من معرفتهم بالأمور العسكرية ؟ ما هو الفرق بين ما كان يعرفه عنار رمضان في السياسة وبين ما كان يعرفه زيغود يوسف أو علي كافي وغيرهم من العسكريين في الأمور العسكرية ؟ ومن أين اكتسب هؤلاء الساسة الخبرة والاحترافية فلم يكن هؤلاء الذين تحولوا إلى عسكريين زملاء، لهم قبل الثورة ؟ فليس من المعقول اعتبار عنار رمصا سياسيا محترفا، فهو لا يختلف عن غيره من المناضلين الذين آمنوا بضرورة انتهاز الكفاح المسلح لاسترجاع السيادة الوطنية

وهي الأخير يمكن لنا القول أن هذا المبدأ لم يطرح في طوره الصحيح، فمما لا شك فيه أن المقصود بهذا المبدأ هو أولوية العمل السياسي على العمل العسكري، إلا أن حل الدين تناولوا هذا المبدأ بالدراسة والتحليل تسولوه على ضوء أولوية الرجل السياسي على الرجل العسكري وهو ما أثار حذرا ونقاشا كبيرين عليه، ولكن لو تمت عملية تدوله على ضوء العمل السياسي والعمل العسكري فلننا نعتقد أن كل هذا النقاش سيصبح بدور أي فائدة

والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان بعد كل هذا، هو هل حقاً مؤتمر الصومم بقراريه هذين هو الذي فتح باب الصراع على السلطة في الجرائر ؟ أم أن بدور هذا الصراع كانت موجودة منذ عهد اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التي مهدت لقيام الثورة، هذا الصراع الذي ورثته من انقسام حزب الشعب - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية - وكذا محاولات محمد بوضياف مزاحمة مصالي الحاج على الزعامة وهو الشيء الذي كان في حكم المستحيل فلجأ إلى التحالف مع الماركسيين من أجل زحزحة مصالي الحاج وإبعاده نهائياً من زعامة الحزب ؟

يلاحظ محمد حربى أن محمد بوضياف وعبان رمضان كانا من أشهر زعماء الجبهة المذهبية مصالي الحاج، لدرجة أنهما كانا مضممان على تصفيته جسدياً، وشناهدا الغرض حملة تشهير عنيفة هذه ابتداء من 1955 إلى حد أنهما اتهماه بالحياة، لا لأنهما كانا يعتقدان بالفعل أنه خائن، ولكن لأنهما أرادا تصفيته جسدياً، ويذكر أن عبان رمضان قال لابن الشيخ الحسير بن الميني في ربيع 1955 "سوف نحسرك بطريقة تجعله يشك في وصيته" وقد ذهب بوضياف إلى أبعد من كل هذا عندما وافق على فكرة تصفية مصالي الحاج جسدياً في مايو 1955 ويمكن لنا إعادة كل هذا إلى تعارف هؤلاء من قيام مصالي الحاج بخطف مشعل الثورة من بين أيديهم، خاصة وأنه كان يحظى بسمعة دولية جيدة، كما أن شعبيته في الجرائر لم تتدهور بشكل كبير حتى ذلك الوقت

ومن الأسباب التي ولدت هذا الصراع أيضاً اعتقاد أحمد بن بلة أن مؤتمر الصومم عقد أساساً من أجل إبعاده من القيادة، ومن هنا يمكن لنا

1 Harbi Le F.L.N p 157.

2 Ibid p 158.

إعادة طرح السؤال السابق على النحو التالي، هل الصراع الداخلي على السلطة بين قادة الثورة تسبب في ظهوره قرارات مؤتمر الصومم ؟ أم أشخاصاً معينين هم الذين تسببوا في ظهوره و تحذوا من المبادئ أووية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري كغصاء لمدى تعاطفهم للزعامة والسلطة ؟ ويمكن لنا القول أن هذين المبدأين لم يولد الصراع بين أدبا إلى لزياد حدته، وهذا ما يستتجه من قيام لجنة للتنسيق والتنفيذ مباشرة بعد تنصيبها بإرسال وفد عنها مكون من مصطفى بن عودة وأوعمران وإبراهيم مزهودي إلى تونس قصد شرح قرارات مؤتمر، وكذا إيجاد الحلول اللازمة للمشاكل العديدة التي تعترض سبيل تزويد الداخل بالأسلحة والدخيرة، فقيام اللجنة بهذا العمل يدل على إدراكها أن القرارات التي تمخضت عن المؤتمر ستلقى معارضة شديدة من بعض عناصر الوفد الخارجي، والسبب الذي جعلها تتوصل إلى هذه النتيجة هو أن القرارات أخذت زمام المبادرة من الوفد الخارجي الذي كان يسعى إلى تنصيب نفسه قائداً على الثورة، وخاصة أحمد بن بلة الذي يعد من أشد معارضي هذه القرارات

فلقد قام بإرسال رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في بدايات خريف 1956 - وهي موجودة في كتاب مبروك بلحسين تحت رقم الوثيقة 44 - يطلب فيها إرجاء نشر قرارات مؤتمر الصومم نظراً لحصوة بعضها ويعلن أنها أصبحت منذ الآن عرضة للخلاف .

وحاول بن بلة أن يوهم الرأي العام بأن معارضته بقرارات مؤتمر الصومم نابعة أساساً من خوفه على ضياع ثورة وغرقها بسبب أنه حلب للثورة جهازاً بيروقراطياً، وكذا إدخاله إلى الأجهزة الإدارية الشخصيات السياسية التي ظلت في كل الأوقات تحارب فكرة العمل المسلح، والتي لم

تتعدد بعد الفاتح من نوفمبر أن تشجب "عملنا علنياً، وهكذا فإن الالتباس والتناقض، وغياب المبادئ الثلاثة أصبحت على رأس جبهة التحرير الوطني"، ويذكر أيضاً في الرسالة السابقة أن قرارات كانت مصحوبة بقرارات أخرى تكوّن موجد عناصر ضمن الأجهزة القيادية للجبهة تمثل انحرافاً حقيقياً عن المبادئ الثابتة للثورة وهي عناصر إذا لم نحتر منها تنتهي وإنني أرى كلامي إلى أن تدق عتق الثورة مرة واحدة

ولم يكتف أحمد بن بلة بهذا الموقف من قرارات مؤتمر الصومام، بل نجده ينتقل من القول إلى الفعل في معارضته لهذه القرارات حيث قام بإرسال رسوياً¹ إلى منطقة النمامشة - حسب شهادة الوردى قتال - ليحرض مجاهدي المنطقة على رفض قرارات مؤتمر الصومام، ثم أرسل لهم مبعوثاً آخر وهو عبد الكريم اسوفى² الذي شرح لهم قرارات الصومام سلباً وحذرهم من "السياسيين الذين يريدون الاستئثار بالثورة دون العسكريين"³.

ولتوضيح الأمور أكثر خرجت قيادة منطقة النمامشة إلى تونس لمقابلة أحمد محساس الذي جاء بتعليمات من بن بلة، وخيصر، تدعو إلى رفض قرارات الصومام، ولتحضير لمؤتمر حقيقي رسمي بحضور قادة الداخل والخارج معاً، وقد عملت لجنة التنسيق والتنفيذ ما في وسعها لوضع حد لنشاطات محساس المعارضة للقرارات مؤتمر الصومام في تونس حيث أرسلت إلى معتمليها هناك ومن بينهم إبراهيم مزهودي برسالة

1 Merle (Robert) Ahmed Ben Bella (Paris 1975 p. 13-14)

2 يدعى هذا الرسوياً (أحمد بوربيد)

3 كان هذا الرجل محسوب على أحمد بن بلة إلا أن العلاقات بينهما ساءت بسبب أن هذا الأخير أخرجته من القاهرة

4 عباس فرسان الحرية، ص 197

في يوم 03 ديسمبر 1956 طالب فيها منهم الاتصال بمحساس والعمل على ضمه إليهم بهدف تكوين فريق واحد للعمل مع تحت أوامر لجنة التنسيق والتنفيذ وإذا رفض الانضمام "فادركوه لشأنه واصلقوه، في العمل بعفركم" ويعود عباس رمضان في الرسالة نفسها بعد بضعة أسطر فقط إلى مطالبة إبراهيم مزهودي وأصحابه بضرورة الاتصال بمحساس للمرة الأخيرة "أشترحواله أن الجميع يعترفون بسلطة التنسيق والتبديد ويقبلون بقرارات المؤتمر لقد طلبنا رسالة من بن بلة بتذكير محساس بالنصم وإذا واصل السير في الضلال رغم كل هذا، سنعمد إلى إقصائه علنية"

ومن الانتقادات التي وجهت للمؤتمر آنذاك نذكر:

1. أن المؤتمر لم يشر في قراراته لاندعوبة ولا للإسلام

2. أن المؤتمر كان منقوصاً من ابولية الأولى والخمسة والوفد الخارجي واتحادية فرنسا، وذرى من هذا كيف أن أحمد بن بلة كان يسعى بتصرفاته هذه إلى خلق فتنة داخل صفوف لثورة، وبم ينلذذ من ذلك سوى إلقاء القبض عليه رفقة زملاءه في الوفد الخارجي، ولكن من الخطأ القول أن هذه العملية أوقدت الثورة من أزمة حادة بين الداخل والخارج، لأن هذا يطرح علينا سؤالاً هاماً وهو: هل انتهى وحود الحرج بمجرد اعتقال هؤلاء الأربعة؟ وبالتالي يجب علينا أن نضع هذه القصيدة في إطارها التاريخي الصحيح، فإن المخططين الأربعة كان بإمكانهم خلق أزمة حادة ليس بسبب تلك المبادئ بل بسبب حدهم للترعم وانتسلاط، خاصة أحمد بن بلة الذي أصبح متشعباً بفكرة القيادة التي غرست في ذهنه بفعل

1 أن هذه العملية انطلقت للثورة من فتنة حلقية وليس فقط من أزمة حادة

حكماكه بالمضاربات المصرية وعلى رأسها فتحي الديب، الذي حكم على مؤتمر الصومام بأنه أوقع الثورة الجزائرية في المحذور، وأنه لم يعقد سوى لتحقيق هدف واحد وهو "إزاحة أحمد بن بلة من طريق توليه لزعامة الثورة وذلك بمحاولة إفساح قعدة الكفاح المسلح بضرورة سيطرة قيادة الدخول على كل شؤون الكفاح الداخلي والخارجي، واقتصر دور أحمد بن بلة على تمثيلهم بالخارج وتنفيذ التوجيهات والتعليمات التي تصدرها قيادة الثورة بداخله".

إن الموقف المعارض الذي وقفه أحمد بن بلة من قرارات مؤتمر الصومام نبع أساسا من كون هذا المؤتمر قد فصل نهائيا في مسألة الزعامة والصراع على السلطة بعد اعتماده على مبدأ القيادة الجماعية الذي تم الاتفاق عليه منذ اندلاع الثورة، وهو ما يتناقض مع رغبة بن بلة الذي كان يسعى إلى تسيير الثورة من الخارج، والمعروف عنه أنه كان يهصر نفسه بهذا الدور على أساس أنه من القادة التاريخيين، وكان رئيسا للمنظمة الخاصة ويحظى بدعم مباشر من الحكومة المصرية ومخابراتها.

وهذا ما نستنتجه بشكل واضح عندما طرح أحمد محساس على مصطفى بن عودة الذي ذهب إلى تونس لشرح قرارات مؤتمر الصومام - والمعروف أن محساس محسوب على أحمد بن بلة - فكرة أهمية الزعامة وسعى إلى إقناعه بذلك بأهمية دورها، إلا أن ابن عودة أجابه بأن الثورة لا رئيس لها وقيادتها جماعية وكفدا ما عانينا من مصالي الذي جعلنا منه زعيما فكان ما كان¹

1 الديب ص 234

2 عباس ثوار عظماء ص 95

ومثل ما حدث مع المبدأ الأول حدث أيضا مع هذا المبدأ حيث تم التخلي عنه في الاجتماع الذي عقده المجلس الوطني للثورة بسقاهرة خلال شهر أوت 1957

5. جبهة التحرير الوطني وموقعها في ميثاق الصومام

إن القرارين بتمتع لمختلف النقط التي عالجهما ليس أول نوفمبر 1954، يتأكد أن ما حدث في ذلك الليلة لم يكن إعلاء عن مجرد حرب تحريرية تنتهي بوقف إطلاق النار، بل كانت بداية لثورة ترمي في ذات الوقت إلى تحرير الأرض وتحرير الإنسان، لأجل ذلك فإن قيادة الثورة كانت مطالبة بالإضافة إلى توفير الشروط الضرورية واللازمة لإنجاح معركة المسلحة بوضع تصور إجمالي للمجتمع الذي ينتظر بذؤه بعد انقضاء على السيطرة الاستعمارية ومن هنا جاء اهتمام مؤتمر الصومام بالنقطتين،

1. إثراء بيان أول نوفمبر 1954

2. تعيين القيادة العليا التي تناط بها مسؤولية مواصلة الكفاح من أجل استرجاع السيادة الوطنية¹

وتعد الوثيقة المسبقة عن مؤتمر الصومام ميثاقا² تضمن بكثير من الدقة والتفصيل تقييم المرحلة المقطوعة من حياة الثورة، وأفاق المجتمع الجزائري بعد استرجاع السيادة الوطنية والمتمثلة في إعادة بناء الدولة

1 قريبي: تاريخ الجزائر ج 2، ص 45

2 أن صياغة هذا الميثاق تمت بواسطة لجنة عيها عبد رمضان تتكون من عمر أوزقان ومحمد ليجاوي. وعبد الرزاق شنتوف، وعن الأجراء التي تتحدث عن أهداف الحرب ووقف إطلاق النار والمفاوضات فقد صيغت من عهد الملك تمام وبيوسف بن حدة بنظر

- Ben Khedda (Ben Youcef)

Abane, Ben M. hidi, leur apport à la révolution algérienne (Dahlab, Alger 2000) p 163

الجزائريه هي شكل جمهورية ديمقراطية اجتماعية، وليس ملكية
أوتوقراطية مع إبعاد المبادئ الإسلامية، مما يجعلنا نقول أن ميثاق
الصومام لا يعد بحق استعمارية كاملة لبيان أول نوفمبر 1954

وقدم في الوقت ذاته بئرء إيديولوجية جبهة التحرير الوطني،
فأعطى لها مفهوما آخر حيث حولها إلى حركة مفتوحة الأبواب ليس فقط
لمسؤولين جمعيتهم إيديولوجية واحدة، ولكن لمواطنين وإطارات
ومعاضدين ظلوا حتى ذلك التاريخ أو إلى ما قبله بقليل متمسكين
بإيديولوجية مختلفة، وقرروا تجميد تمسكهم بذلك، للالتحاق بالمسار
الثوري دون أن يقدموا الدليل على أن التهاقهم نهائي وبدون رجعة¹

وبعد هذا تزداد عن واحد من الشروط الأساسية الواردة في بيان
أول نوفمبر، والمتمثل في أن يعلن المنتقم بالثورة عن تخليه النهائي عن
إيديولوجيته السابقة ولكن بفضل هذا التنازل حققت الجبهة مكسبا
أساسيا، وهو أنها عررت صفوفها بإطارات سياسية وثقافية ستؤدي
أدوارا لا يستهان بها في الثورة²

وبكن هذا الانفتاح أثر كثيرا على التركيبة العامة لجبهة التحرير
الوطني، ولقد انعكس ذلك بوضوح من خلال التركيبة البشرية للقيادة التي
انبثقت عن هذا المؤتمر، إذ أن التشكيلات القيادية عيرت عن إنهاء الاحتكار
الذي كان لصالح مؤسسي جبهة التحرير الوطني، وهذا معناه أيضا وضع
حد لاستمرارية استيطرة لمطلقة لإيديولوجية حزب الشعب على الثورة،
وانعناحها على المركزيين من جهة، وإيديولوجية الاتحاد الديمقراطي

البريري تاريخ الجرح 85/2 86

2 لقد شرحنا ذلك ووضحناه بالتفصيل في الصفحات السابقة.

3. Harbi - Le FLN p 178.

البيان الجزائري وجميعه العلماء المسلمين من جهة ثانية، هذا الانفتاح
الذي جعل نسبة العناصر المنحدرة من حزب الشعب تنقلص إلى 84 % بدلا
من 100 % وحل نسبة الثوار تنخفض إلى أقل من 45 % ونسبة السياسيين
من أعضاء اللجنة المركزية تصعد بسرعة إلى حوالي 47 %، وإذا حاولنا أن
نقارن بين استمرارية مجموعة الـ 22 وتشكيلة المجلس الوطني المنتق من
مؤتمر الصومام نلاحظ ما يلي:

1 أن الاستمرارية في الحالة الأولى كانت أكثر تجانسا (ثوار 100 %)

2 هناك بداية انفتاح على حزب الاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء
بحوالي 15 %، وإن كان محصورا في المجلس الوطني لثورة دون لجنة
التنسيق والتنفيذ.

3 غلبة السياسيين على الثوار في لجنة التنسيق (3 من 5) خلافا
لتركيبة المجلس الوطني للثورة التي تعكس نسبة الثوار، فمن أسبعة عشر
الدائمين نجد 10 منهم من الثوار.

إن أبرز ما ترتب عن قرار الانفتاح، هو حدوث نوعا من الانحراف في
المنطلقات الإيديولوجية مثل التخلي بالتدريج عن الإطار الإسلامي الذي
كان حزب الشعب قد ضبطه وظل ملتزم به لبناء الدولة الجزائرية
المستقلة، وأدى ذلك أيضا إلى ترايد حدة التدافس على المسؤولية في
أعلى هرم السلطة، بالإضافة إلى تمركز الثقافة الغربية من دهيبت عدد كبير
من المسؤولين القياديين في جبهة التحرير في الخارج، لأن الداخل سيظل

1 عباس (محمد) :الاتحاد لمجربون الجدد (دعاب الجزائر، 1993) ص 56

2 المصدر نفسه ص 57

سلم، التوجه بفعل تأثير القواعد التي لا يمكن أن ترضى بأي بديل عن عروبتها وإسلامها

وبتساءل هنا عن الأسباب التي جعلته يبعد المبادئ الإسلامية من برنامجه فهل يعود ذلك إلى الحلفية السياسية لبعض العناصر التي صاغت البيان وعلى رأسها عمر أوزقار الذي كان أميناً عاماً للحزب الشيوعي الجزائري في وقت سابق ولدي جد بصعته ظاهرة بشكل واضح في هذا الميثاق، الذي جاء رزحاً بالكثير من المصطلحات التي تجدها في الأدبيات الشيوعية مثل الطبقات الاجتماعية، النضال الطبقي، العدالة الاجتماعية، الاعتماد على الطبقات الاجتماعية لأكثر عدداً، والأكثر فقراً والأكثر ثورية وغيرها أم أن أسباب ذلك تعود إلى قيام السلطات الفرنسية باتهام الثورة الجزائرية على أنها حركة دينية متزمتة في خدمة الحركة الإسلامية ككل، فأراد مؤتمر الصومام في ذلك ببعده للمبادئ الإسلامية؟ ونسجل هنا أن استبعاد المبادئ الإسلامية سيكون من الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمات خطيرة داخل الجبهة خلال الثورة وخاصة من أحمد بن بلة الذي استغل هذه القضية إلى أقصى الحدود

كما أن التحاق عناصر مختلف التنظيمات السياسية السابقة، وعلى الخصوص قياداتها مثل فرحات عباس وأحمد فرنسيس وعلي بومنجل، وغيرهم من القيادات السياسية لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وعمر أوزقار من الحزب الشيوعي واشتدح خير الدين وأحمد توفيق للمعدي من جمعية لعلماء وكذا التحاق المركزيين بها، جعل من الجبهة هيئة غير منسجمة العناصر على عكس ما كانت عليه قبل مؤتمر الصومام، حيث كانت

3. البربري تاريخ الجزائر ج 2/19

تشكل من عناصر منسجمة بفعل انتماء كل عناصرها إلى حزب الشعب والمنظمة الحلصة، والحديث عن كل هذا يدفع بنا إلى طرح العديد من التساؤلات الجوهرية، والتي تعد عملية الإجابة عليها جند صعبة. هل اقتنع الجبهة على مختلف هذه العناصر هو الذي سبب به في ظهور الكثير من التناقضات؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل كان من حق الجبهة منع هؤلاء من الانضمام إليها حتى تحافظ على ظاهرة الانسجام الأولى الذي صهرت به؟ أم أنه كان عليها أن تسمح لهم بالانضمام وبأن كان من المفروض عيها أن لا تتركهم يصلون إلى مهام قيادية ومسؤولة؟ وبكر بأي حق يمنع جزائري من الوصول إلى مهام المسؤولية والقيادة بما أنه أظهر بوفاء وإخلاص لتحقيق الهدف المسطر من الجبهة وهو استرجاع لسيادة لوطية؟

وينبغي علينا الإشارة هنا إلى أن الجبهة منذ تأسيسها وإلى عام 1956، كانت تحمل بداخلها وبشكل ضمني نزعة القضاية تجاه الحركات السياسية التي كانت موجودة على الساحة الجزائرية، وإن لم تطرح ذلك عليه إلا خلال مؤتمر الصومام، فهي على الرغم مما جاء في بيان أول نوفمبر 1954 من أنه تتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات التحررية أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر، إلا أن الجبهة من ناحية الفعلية وضعت الإنسان الجزائري أمام خيارين إما أنه وطني ولذا عليه الالتحاق بصعوف الجبهة، وإلا فهو حاش للامة لجزائرية وبالتالي عدو للجبهة وحتى عملية الانضمام يجب أن تكون بشكل شخصي وهدي

وفي مؤتمر الصومام قامت الجبهة رسمياً وعليها بإدانة مختلف التنظيمات السياسية الجزائرية واعتبرتها فاشلة، كما وجهت انتقادات شديدة للحزب الشيوعي الجزائري الذي اعتبرت إدارته إدارة مكتنية لا

صلة لها بالشعب، لم تترك قائمة على تحليل الحالة الثورية تحليلاً صحيحاً واعتبرته أيضاً حزباً خاضعاً للحزب الشيوعي الفرنسي وشبهت هذا الموضوع بـ "موضوع بي بي وي وي" للإدارة الاستعمارية

وفي المقابل تقرر تنظيم جبهة التحرير الوطني، واعتبرها قائداً وحيداً للثورة الجزائرية، دور سواها، وبهذا الشكل تحولت جبهة التحرير الوطني إلى حركة قصائدية واضحة المعالم وإن كانت اقصائية الجبهة مضمومة ولها مبرراتها خلال فترة الثورة التحريرية، فإن هذه المبررات ستصبح عديمة الطعنة وغير مشروعة بعد الاستقلال.

كما أن لجمعية بعد مؤتمر الصومام أصبح وجودها يكتسب طابعاً قانونياً، حيث اعتبرها ميثاق الصومام المرشد الوحيد للثورة الجزائرية وبالتالي يجب أن تعمل على أن توجد لنفسها عروق بعيدة في كافة طبقات الشعب، وأن تعمل على تنصيب نفسها تنصيباً نظامياً في كافة أنحاء الجزائر، في كل مدينة وفي كل عرش وكل حارة وكل معمل وكل جامعة. أي أن تتواجد في كل مكان¹

وبسبب هذا الدور الذي منح لجمعية التحرير الوطني خلال مؤتمر الصومام، صيغ لها قانون أساسي خاص بها من المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في الفترة ما بين 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960، والذي يصر في ديبجته² أن جمعية التحرير الوطني هو التنظيم الوطني للشعب الجزائري خلال الثورة وهو الذي يسيروها، ويوجهها وهدفه

1> Plate-Forme de la Sommane p 10

3> انظر ما جاء عن هذه الحركة في

2. Ibid p 17 - 20.

3> انظر القانون كاملاً في

Haroun (Ali): L'état de la discorde, Algérie 1962 (Caribah éditions Alger 2000) p 213 - 218.

الأساسي هو القضاء النهائي على النظام الاستعماري، وإعادة بناء الدولة الجزائرية السعيدة، وإن تكون جمهورية ديمقراطية واجتماعية

ولدارس لمحتويات هذا القانون يتعمق سيكتشف أن عملية لإرساء للتنظيم السياسي الأحادي هي الجرائر، كان مخططاً لها منذ الثورة التحريرية، إذ تنص المادة الرابعة من هذا القانون بأن جبهة التحرير الوطني "ستواصل بعد استقلال الوطن مهمتها التاريخية كقائدة ومظلة للشعب الجزائري من أجل بناء الديمقراطية الحقيقية، ورحاء للاقتصاد والعدالة الاجتماعية، بل ويمكن لنا القول أنها اعتبرت كتتنظيم سياسي وحيد وأحادي في الجرائر منذ تلك الفترة حيث جاء في ديبجة بقدر "يجب على جبهة التحرير الوطني التي حققت وحدة القوى الحية الشعب، هذه الوحدة التي بنيت بواسطة المشاركة الواعية لكل الجزائريين، أن تسهر على تثبيت هذه الوحدة من أجل القيام بدورها التريفي وتحقيق أهداف الثورة"

ويمكن أيضاً لدارس هذا القانون أن يستنتج أن الجمعية عبارة عن تنظيم ثوري ديمقراطي بناءاً على طريقة الأسخراط فيه، فهو مفتوح للجميع، ويسعى في كل وقت إلى مشاركة جماهيرية وشعبية واسعة فيه، وهذا على حسب ما تنص عليه المادة الخامسة من القانون "يعتبر مضملاً في جبهته التحرير الوطني كل جزائري وحرثية يلتزم وفق هذه القوانين الأساسية بالكفاح من أجل أهداف جمعية التحرير الوطني ويؤدي وحيات تحدها الهيئة التي يتبعها". وتنص المادة التاسعة أيضاً على أنه طبقاً لمبدأ الديمقراطية المركزية التي تسيّر شؤون الجمعية فإن لكل مخصص الحق في

• طرح والدفاع عن آرائه وجهة نظره في الاجتماعات التي تعقدتها الهيكل التي ينتمي إليها.

• إرسال كل التقارير والشكاوي والوثائق عن طريق السلم الإداري إلى الهيئات العليا حتى تصل إلى المجلس الوطني للثورة، واحترام هذه الطريقة إجبارية على شكل من القاعدة إلى القمة والعكس أيضا

وتنص المادة العشرة أيضا على أن كل المماضيل متساويين داخل الجبهة من أعلى مسؤول إلى المناضل البسيط في القاعدة

وحتى يتم حماية الجبهة من السقوط في التسيير الدكتاتوري بشؤونها وكذا حتى تنجو من السمنة الشخصية والتسلط الفردي تقرر أن تسيير وفق مبدأ اقيادة لجماعية وهو ما تنص عليه المادة 12 من قانونهم بأن السلطة الفردية وعبادة الشخصية تتعارض مع مبادئ لثورة فإن للقيادة لجماعية مبدأ أساسي للعمل داخل جبهة التحرير لوصفي وتضيف المادة توضيحها لمفهوم القيادة الجماعية بقولها أن هذه القيادة تعني "أن إقرارات تتخذ بعد مناقشات ومداولات والتي يجب أن تبقى سرية، والانتخاب إجباري لكل الأعضاء في كل الأجهزة والهيكل لتابعة لجبهة، والتي يجب أن تخضع فيها الأقلية قانونيا لقرارات لأغلبية".

يرى بعض الباحثين أن جبهة التحرير الوطني لم تقم خلال الثورة بطرح المسألة الاجتماعية، والاختيار الإيديولوجي، ويعيدون ذلك إلى الأسباب التالية

1. عدم إمكانية توحيد الموقف الإيديولوجي بفعل التحاق أعضاء مختلف التنظيمات السياسية بالجبهة، فكل المحاولات التي تمت داخل

انظر ذلك في رحيلة (عامر) - التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962 - 1980 (د. م. ج. الجزائر 1993) ص 66

المجلس الوطني للثورة كانت تؤدي إلى تعدد الصروحات لإيديولوجية والسياسية المتباينة

2. رغبة الشعب الجزائري في الاستقلال كمطلب أساسي لاسترجاع مقومات وجوده كشعب حر مستقل

3. إدراك الجبهة كمحركة سياسية وعسكرية، أن طرح لمسألة الإيديولوجية سيؤدي حتما إلى تمسك التنظيمات السياسية الجزائرية بوجودها التنظيمي، وهو ما كانت تحاربه وتعاقب دعاته في صفوفها وخارج صفوفها

4. خوفهم من تبني الاشتراكية منذ تلك الفترة لأن الاشتراكية معناها الشيوعية والإلحاد، وهو ما يتسبب في قطع أي مساعدة مادية أو دعم دبلوماسي وسياسي

ولكن الملاحظ أن هذا الحكم قد ابتعد قليلا عن الحقيقة التاريخية، لأنه يرجعنا إلى حل الموائيق التي أصدرتها جبهة التحرير الوطني خلال الثورة ابتداء من بيان أول نوفمبر 1964، مروراً بميثاق الصومام، وصولاً إلى القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني. فإب نجد فيها الكثير من الإشارات إلى المبادئ الأساسية التي سبقت عليها إيديولوجية جبهة التحرير الوطني. فهي كانت تسعى إلى بناء دولة جزائرية، وأن تكون جمهورية ديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية، وعلى أسس لعدالة الاجتماعية، وكذلك السعي إلى تحقيق الرجاء الاقتصادي للمجتمع الجزائري عن طريق عملية الإصلاح الزراعي، وتحرير الأرض ممثلاً بجد أن ميثاق الصومام يعتبر أن الإصلاح الزراعي الحقيقي هو الحل الوطني لمشكلة الأسس التي تتخبط فيها البوادي، ونجد ذلك أيضا في دعوتها الملحة إلى ضرورة الاعتماد على ما سيوفر بعد الاستقلال بالمنظمات الجماهيرية، والتي

مؤسسات الثورة وبداية التأسيس للصراع على السلطة

1. المجلس الوطني للثورة الجزائرية

انبثق هذا المجلس عن مؤتمر الصومام الذي اعتبره السلطة العليا للثورة وبرلمانها وكان بمثابة المجسد الحقيقي لمبدأ الوحدة داخل الثورة، وحدة القيادة، وحدة السلطة، وحدة الأمة ووحدة المصير، وهو ما عبرت عنه تقريرا المادة 23 من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني التي تنص على أن هذا المجلس هو بمثابة الهيئة العليا للجبهة في «مقرات الواقعة بين دورات المؤتمر الوطني والذي يكون مسؤولا أمامه، والمستنتج من هذه المادة هو ازدواجية الوظيفة لهذا المجلس، فهو من جهة يمثل السلطة التشريعية للدولة الجزائرية ومن جهة أخرى يعتبر بمثابة لجنة مركزية لجبهة التحرير الوطني

ومن مهامه حماية السيادة الوطنية والقيام بمهمة لتشريع، وهو الوحيد الذي له صلاحية اتخاذ القرار بالدخول في المفاوضات مع الدولة الفرنسية، وكذا إقرار وقف إطلاق النار، وأصبح من حقه مراقبة الحكومة المؤقتة بعد إنشائها وتجديد سياستها، وأن تقدم له حسابا عن كل نشاطاتها في كل دورة من دوراته، ويعوم لمجلس أيضا بمهمة تعيين أعضاء الحكومة وبمنحها ثقة ومقوم بالمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها الحكومة بأغلبية الثلثين ويصادق على تفاهية

1 نص المادة 21 من القانون نفسه أن المؤتمر الوطني هو الهيئة العليا وسيجتمع على أقرب الوثني بمجرد توفر الظروف المناسبة.

حخص بها، حره هام في ميثاق الصومام، والتي اسمها بالحركة الفلاحية والعمالية والشباب وبنجار والصناع والمثقفون وأصحاب المهن الحرة

ويرد زهير أحنند على أولئك الذين يعيبون على الثورة الجزائرية حلول من قاعدة إيديولوجية، ويعتبر هذا الحكم غير صحيح، ويقول بأن هؤلاء في الحقيقة يعيبون على الثورة الجزائرية عدم انحيازها إلى إحدى الإيديولوجيات السائدة آنذاك، وهي إما الرأسمالية أو الشيوعية، ويرى أن للقاعدة الإيديولوجية لجبهة التحرير الوطني تتمثل في ذلك الإرث الذي ورثته من حرب الشعب وبم شمال إفريقيا، والتمثل في الوطنية التي كانت تسعى إلى تغيير نظام سياسي قائم، وهو الاستعمار بنظام سياسي جديد وهو استرجاع السيادة الوطنية المستغصبة، وجميع مناضلي جبهة التحرير الوطني كانوا يشعرون بأنهم وطنيون ثوريون منذ فاتح نوفمبر 1954 إلى غاية 1962، والوطنية الإيديولوجية قائمة تكفي بذاتها، وبالأخص عندما تكون تحريرية أي تواجه من يريد القضاء عليها.

كما نجد أن جبهة التحرير قد لخصت توجهها الإيديولوجي بشكل واضح في القانون الأساسي المنظم للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية، والذي صادق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته المعقدة في الفترة من بين 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960 حيث تنص المادة الأولى على أن «الدولة الجزائرية عبارة عن جمهورية، الجمهورية الجزائرية المستقلة ستصبح ديمقراطية واجتماعية، ومؤسسانها سوف لن تتناقض أو تتعارض مع المبادئ الإسلامية»

1 أحنند (زهير)، «دعاية جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية» في (الإعلام ومهامه أثناء الثورة دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المصاد) من إصدار (م، و، د، ب، ج، و، د) 1 نوفمبر 54 - الأبيال الجزائر ص 34 - 35

وقف إطلاق النار بمسدة أربعة أحماس أعضائه الحاضرين أو الممثلين أما القرارات الأخرى فتكون خاضعة للأغلبية المطلقة¹

وبسبب الثورة لم يكن هذا المجلس ينتخب بطريقة ديمقراطية. وبالتالي لا يمكن له الحديث عن ديمقراطية التمثيل المتعارف عليه بالنسبة لأعضائه، ولكن هذا لا يمنعنا من القول بأنهم يمثلون الشرعية وهذا لكونهم تمسكوا بالعمل الثوري، وبأنهم كانوا في خدمة الشعب وحمية مصالحه، وكانت للمجلس صلاحيات توسيع نفسه أو تفويض هذه الصلاحيات لجنة للتنسيق والتنفيذ، التي مارست هذه العملية في دورته المنعقدة في أوت 1957 حيث ارتفع عدد أعضائه من 34 عضوا إلى 54 عضوا وبعدها ارتفع إلى 70 عضوا في دورته المنعقدة في الفترة ما بين 16 ديسمبر 59 إلى 18 جانفي 1960

وسنجد هنا أن هذا المجلس ضم بداخله مختلف التيارات المعبرة عن التشكيلات السياسية التي كانت متواجدة على الساحة الجزائرية قبل الثورة فمثلا ضم المجلس الأول أربعة من المركزيين واثان من العلماء واثان من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وتسعة من الثوريين الذين كانوا من مجموعة الـ 22 والمنظمة الخاصة - وهذا من مجموع أعضائه 17 الناشئين - وقد نتساءل هل يمكن لنا اعتبار هذا المجلس مجلسا انتقافيا لهذه التشكيلة؟

عقد المجلس الوطني للثورة أول دورة له في القاهرة في الفترة ما بين 20 و 27 أوت 1957 وذلك بعد انتهاء لجنة التنسيق والتنفيذ لاجتماعها المنعقد بتونس، والذي تم خلاله التصديق على ورقة عمل تضمنت تقييما

أخرى من هذه القضية المواد 9، 10، 11، 12 من القانون نفسه في: Harom . p 219

2. Ben Said (Mohamed Tahar) Le régime Pontique Algérien - de la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle (B.N.A.L. Alger 1992) p 27 - 28

مفصلا وموضوعيا للمراحل التي قطعتها لثورة ومجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تكون أساسا لبرنامج العمل المستقبلي الذي سوف يصدر عن المجلس¹.

وبمثل القرارات المروعة من لجنة للتنسيق والتنفيذ لهذه الثورة، في المطالبة بالتخلي عن مبدئي أوبوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري، وكان كريم بلقاسم من شد بحريصين على تجسيد هذا القرار، وطرح فكرة استبدالهم بعبدا آخر وهو الأولوية برحب الساعة الأولى ومفجري الثورة، وحجته في ذلك أن وقت الإدارة لجماعية قد تم تجاوزه فالثورة بحاجة إلى قائد، كما رفع شعار التصالح مع رفاق الدرب المعتقلين لسد الطريق أمام المركزيين المعتدلين وتمكين العسكريين من شغل مناصب الحل والربط في أجهزة الثورة، كما صالبت للجنة من المجلس بتوسيع عدد أعضائها إلى 9 بدلا من 5 أعضاء.

لم يظهر كل من بن خدة ودخل أي معارضة للأفكار الجديدة التي طرحها كريم بلقاسم، إلا أن عباس رمضان بدل كل ما في وسعه بتصدي لها، ويذكر سعد دخل أن عباس حاول بثمر، ولكن لم يمهده بأي دعم ويقول أيضا بأنه بعد ذلك بفترة من الزمن وصغهما - أي سحب وين خدة

1. الزبيري: تاريخ الجزائر ج 2/ 98 - 99.

2. هشماوي (مصطفى) "تحقيقات مؤتمر وادي الصومام" (مجلة أوب نوفمبر العدد 164 سنة 2000) ص 28 وانظر أيضا Harbi le F.L.N p 215

ويذكر كلالي أن اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ كان بتاريخ 20 أوت بالقاهرة وهو غير صحيح ويبدو أن التواريخ اختلطت عليه، ص 112.

3 Harbi le F.L.N p 215

4 الزبيري: تاريخ الجزائر ج 2/ 99.

- بكل الكلمات التي كان يعرفها، وصب علينا جام غضبه وسخطه¹ ولكن الظروف تعيرت فلم يعد هو الأمر الناهي، ولم يعد كريم منبهاً بشخصيته الفذة وتدير أن حساساته التي جعلته بخار بن حدة ودخلت لعضوية لجنة التنسيق والتنفيذ كانت حاطة، وكل ذلك سيكون له بالغ الأثر على مسيرة الثورة، وسوف يكون عيان أول من يدفع ثمن سوء التقدير²

ولقد انعكس ما حدث في اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بشكل مباشر على اجتماعات المجلس الوطني للثورة، مما جعله يعرف نقاشات حادة وجدالا واسعا ولكن تغلب الروح الوطنية جعلت المشاركين يتوصلون إلى مجموعة من الحلول الوسطى، التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية، وأوجدت السبيل لتواصل الكفاح المسلح، مع الحفاظ على مظهر القيادة ووحدة التوجه رغم كل ما وقع من مشادات وزاعات واختلافات تجاوزت حد النفاق في كثير من الأحيان، مما كاد أن يحول اللقاء إلى مأساة دموية³.

بعد المناقشات قرر المجلس عدم تأييد كريم بلقاسم في طرحه المتعلق بضرورة إسناد مسؤولية الثورة لأقدم العناصر القيادية. وفضل مواصلة تسيير شؤون الثورة طبقا لأسلوب العمل الذي تقرر في مؤتمر الصومام والاحتفاء بسبب المسؤولية مفتوحا في وجه إطلالات لتشكيلات السياسية الأخرى، كما أبدى المجلس مرونة كبيرة عندما تعرض لمسألة مراجعة مدني أولوية الداخل على الخارج، والسياسي على العسكري، حيث قام بالعشهما وفي المستقبل أكد في لائحته النهائية أن الأولوية لا تكون

1 دخل، المصراع منبهاً ص 67 68

2 الربيري تاريخ الجزائر ج2/98

3 المصدر نفسه ج2 99

إلا حيث العتالبه وحيث مصلحة الثورة، وهذا التأكيد لم يكن إلا شكليا فقط، لأن الواقع لم يكن كذلك بالنسبة للنقطتين على حد سواء⁴

فبالنسبة لأولوية السياسي على العسكري فإننا نجد أن لصيغة كلها انتقلت إلى القادة العسكريين الذين شرعوا في الانجذاب نحو الاستبداد، رغم معارضة علان الذي أصبح وحيدا بعض سكوت لذين كانوا يسمون بالسياسيين، الذين رصو، بدور المبعذ، وأحد عيان يتقدم العسكريين بكل قسوة واتهامهم بالميل نحو ممارسة الحكم المطلق، ويعتبر أن تكوينهم السياسي ضعيف جدا، مما أثار هؤلاء هذه حيث أخذوا في محاصرته شيئا فشيئا حتى قدموا، باغتياله في 27 ديسمبر 1957

ويمكن لنا القول أن هزيمة عيان رمض تأكدت بشكل قطعي خلال هذا الاجتماع، فمثلا بمجرد افتتاح أشغال المؤتمر شن عليه انعقاد أو عمران هجوما عنيفا، وكذلك على لجنة التنسيق والتنفيذ واتهمهم بالعجز، ولقد أخذ عيان يهدد العسكريين بأنه سيدخل إلى الجزائر وسيقوم بفضهم، وكشف حقيقتهم للمناضلين في القاعدة أما بالنسبة لأولوية الداخل على الخارج فباستثناء العلاقات مع الخارج فإن الداخل كان مستقلا وسيظل كذلك إلى غاية وقف إطلاق النار⁵

كما قرر المجلس الوطني للثورة في هذه الدورة توسيع نفسه بحيث أصبح عدد أعضائه 54 عضوا بدلا من 34 عضوا، وكان نصيب العسكريين فيه كبيرا، كما قرر أيضا رفع عدد أعضاء لحيه التنسيق والتنفيذ إلى أربعة

4 المصدر نفسه ج2/101

2 Courrière op-cit T 3/926

3 Yefsah Abdelkader La question du pouvoir en Algérie (E.N.A.P Alger 1990) p 51

4 الربيري تاريخ الجزائر ج2/102

عشر عضواً ولقد اقترح كريم بلقاسم أن تتكون من 5 عسكريين وثلاثة سياسيين، إلا أن عيان رمضان رفض ذلك، واحتج عليه بشكل حاد، وفي الأخير تم تشكيل لجنة جديدة من 5 عقلاء هم كريم بلقاسم، وبوصوف ودومروا وس طوبال ومحمود شريف، والسياسيين هم فرحات عباس، ومحمد الأمين دبغين وعبد الحميد مهري، إلى جانب السجناء الخمسة في فرنسا وهم أحمد بن بلة، ومحمد بوضياف ورايح بيماط ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد¹

في سبتمبر 1958 عرفت الثورة الجزائرية تحولا جديدا في مؤسساتها، بظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كبديل للجنة التنسيق والتنفيذ، التي أصبحت مشلولة تقريبا منذ اغتيال عباس رمضان من العسكريين بدون استشارة السياسيين²، إلا أن هذا التغيير لم يضع حدا للصراعات التي كانت موجودة بين قادة الثورة أو حتى التخفيف من حدتها، إذ لم تمر سوى 10 أشهر على إنشاء هذه الحكومة حتى عرفت أول أزمة، وذلك في جويلية 1959، ويعيد بن خدة أسبابها إلى عدم وجود استراتيجية سياسية وعسكرية لمواجهة العدو بها، وأمام عجز الحكومة فيها رضخت لمطلب لواءات الثلاث (كريم بلقاسم بن طوبال وبوصوف) ومنعتهم كامل السلطات لعقد الاجتماع الشهير للعقلاء العشر بهدف

1. ود سنة 49، بوضوي مدينة تبسة، تخرج من مدرسة تكوين الضباط في فرنسا. وشارك في الحرب الإمبريالية الثانية كضابط، واستقال من الجيش الفرنسي بعد مجازر 8 ماي 45 وهو برتبة ملازم. وفي 1946 التحق بحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وفي 1955 الحق بصوف حيش التحرير لنظر عنه الديري: تاريخ الجزائر ج2/100
2. Belboucin op-cit p 63-66
3. Yefrah p 52
و عن كيفية تصفية عباس رمضان انظر Courtiere T3. p 940. Harba Le F L N p 199

تعيين مجلس وطني جديد للثورة ليؤلى مسؤولية رسم إستراتيجية عسكرية وسياسية ودبلوماسية جديدة للثورة

ويذكر محمد حربي أنه عشية انعقاد الاجتماع اقترح بن خدة فكرة نقل الحكومة المؤقتة إلى الداخل، وأن تكون مشكلة من 5 أعضاء على الأكثر، وكان يعدد ذلك أحسن وسيلة لنجاح للقيادة من أجل إثارة حماس المجاهدين وحفظ الثقة وإيجاد اتفاق بين جميع القادة، إلا أن الفكرة لم تؤخذ بعين الاعتبار، على أساس أن الحكومة في داخل ستكون معرضة للملاحقة والمطاردة، وأنها عديمة الفائدة ومصيرها انقراض والذوال

لقد شرع العقلاء العشر في عقد اجتماعهم بتونس في 11 أوت 1959، ولم ينهوه إلا في 16 ديسمبر 1959 أي بعد 128 يوما عقدوا خلالها ما لا يقل عن 48 جلسة³ وطيلة هذه الفترة عاشت الثورة الجزائرية بدور قيادة واضحة المعالم، ويقول بن عودة أن موضوع الاجتماع تمحور حول قضية أساسية وهي العمل على اختيار قيادة جديدة للثورة، وكان الممثل الأول لذلك أبرز شخصية تتزعم الثورة وتجسد مبادئها، وكانت هتت أشراف عربية تشجع هذا الاتجاه، لأن مبدأ القيادة الجماعية في الثورة يهزج كثيرا من الزعماء العرب باعتبارهم خروجا عن الأوضاع السائدة وعن التقاليد العربية المعروفة، وكان كريم بلقاسم يدعو لنفسه "باعتباره الشخصية التاريخية الوحيدة التي

1. عباس، رواد الوطنية ص 91

2. مطلب: المهمة مجرة ص 135.

Harbi Le F L N p 240-241

3. Ben Khedda (Ben Youcef) L'Algérie à l'indépendance. La crise de 1962 (Dahlab- Alger, 1997) p 78

4. يذكر علي متجلي أنه ذهب إلى تونس بطلب من الأمين خاتم خلال اجتماع العقلاء العشر فوجد بعضهم على أهبة الاستعداد من تونس بدعوى أن كريم بلقاسم مع السلطات سوسية لالقاء القبض عليهم، وعلى إثر ذلك اتصل بكريم بن طوبال وبوصوف ويقول بأن كريم قال له

مرآلت تشاركو المسؤولية الفعلية في الثورة، إلا أن هذا المطلب لقي معارضة من بعض الأحرار، وفي مقدمتها بن طويال وبوصوف شريكا كريم في القيادة الثلاثية. وانتهى الاجتماع في الأخير بتكريس مبدأ القيادة الجماعية التي كانت السلبية الفعلية فيها للباءات الثلاث.

وبعد كثير من الأخذ والرد خلال اجتماع انعقاد العشر، وتدخل العديد من الأوساط وخاصة بن يوسف بن حدة، الذي كان بعيدا عن كل الشبهات في ذلك الحين نظرا لثباته على المبدأ واستمراره في المطالبة بدخول الحكومة المؤقتة إلى الجزائر، وهذا لإصلاح ذات البين ولتقريب وجهات النظر، وبعد توقف لاجتماع لمرات متعددة توصل المجتمعون إلى الاتفاق على تركيبة جديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وحددوا له يوم 17 ديسمبر لبدء أعماله في طرابلس.

إذن في 17 ديسمبر 1959 شرع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتشكيلته الجديدة في عقد اجتماعات، والتي استمرت إلى غاية 18 جانفي 1960 أي لمدة 33 يوما. وبعد تمكن المجلس من خلال جلساته التغلب على كل المشكل الداخلية بفعل الحكمة التي ساعدت على تجاوز المساسيات الشخصية، وتحقيق المصالح بين سائر النزاعات، وإقناع كريم بلقاسم على التخلي بمحض إرادته عن مشروعته الخاص بقيادة الثورة، وذلك بأن يتم استبدال الحكومة لمؤقتة بقيادة ثلاثية برأسها هو باعتباره أقدم أبناء مسؤوليه، وهذا على حسب ما يرويه عبد الحفيظ بوصوف، إلا أن

نم يبق من الصفحة التاريخي، سواي فالمفروض أن يكون المسؤول الأول لأن في ذلك ضخمة بثورة، انظر عباس، رواد الوطنية ص 356

1 عباس ثور عظماء، ص 102

2 الربيري تاريخ الجزائر ج 2/136

3. Ben Khedda L'Algérie p78

4 الربيري، تاريخ الجزائر ج 2/137، انظر لاهم، رقم 1

هذا العمل لم ير النور لأنه انبثقت عن هذا الاجتماع حكومة مؤقتة جديدة برئاسة رئيسها السابق فرحات عباس¹ اللهم إلا إذا كان يقصد بذلك للجنة الوزارية للحرب Comité Interministériel de la guerre (C.I.G) والتي تتكون من كريم، بن طويال، وبوصوف، والتي ستشرف على قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني المتكون من قائد أحمد وعي مجلي ورايح زواوي، تحت قيادة هوارى بومدير² ولكن على ما يبدو أن هذه اللجنة لم تمارس سلطاتها بالفعل على هذه الهيئة ربما لانشغال أعضائها بمشاكل أخرى، وكان من الطبيعي أن تستغل هيئة الأركان هذه اوضعية تدعم نفسها، مع توجيه انتقادات شديدة للحكومة، ويمكن لنا القول أن جذور أزمة صيف 1962 التي عرفتها الجزائر تعود إلى هذه الفترة وتمض هذا الاجتماع على وثيقتين أساسيتين الأولى تتعلق بالقدون الأساسي بجهة التحرير الوطني والثانية بمؤسسات الدولة الجزائرية المؤقتة والتي شكلت لتسيير فترة الكفاح المسلح³

إلا أن الأزمات لم تتوقف بعد اجتماع انعقاد العشر وتشكيلهم لمجلس وطني جديد وظهور حكومة مؤقتة جديدة، إذ سرعان ما تجددت الأزمة في صيف 1961، وكانت المفاوضات الجزائرية الفرنسية قد قطعت مراحل حاسمة ومتأزمة في أن واحد، وهو ما ولد أزمة حادة داخل صفوف قيادة الثورة، وخاصة بعد توتر العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة قيادة

1 انظر ذلك في الفقرة الثالثة من هذا الفصل

2 ولقد ألقيت مقابل ذلك وزارة القوت المسلحة، انظر في ذلك

Ben Khedda L'Algérie p 79

3 وهي الأزمة التي كانت أن تعصف بكل ما تحقق خلال الثورة

4 لقد تعرفنا على بعض محتويات هذين القانونين في الصفحات السابقة وانظر عنها أيضا

Harbi Le F.L.N pp 245 249

الأركان التي قدم استقالتها بتاريخ 15 جويلية ضمنها مآخذ كثيرة في مقدمتها انهيار والعوصى والرشوة، وأمام هذه الأوضاع دعي المجلس لوطني للثورة للاجتماع في طرابلس في الفترة ما بين 9 و27 أوت 1961

ويذكر سعد دحلب أن المناقشات كانت حادة مما جعل المجلس يعجز تماماً عن حل المشاكل المطروحة عليه وذلك بفعل تشديد قيادة الأركان التي صبت جام غضبها على رئيس الحكومة والباءات الثلاث، حيث كان أعضاء الهيئة يزور أن فرحات عباس لم يتشبع بعد بإيديولوجية الثورة، وأنه معتدل أكثر من اللازم وغير قادر على مواجهة الحكومة الفرنسية، أما بالنسبة لرايهم في كريم بلقاسم فيعتقد في أنه قدم تنازلات كثيرة بدون فائدة تذكر، وبأنه لم يحسن الدفاع عن الملف الجزائري في مختلف اللقاءات مع الجانب الفرنسي.

ورد على كل هذه الاتهامات غير المؤسسية، ورعت محاضر جلسات لتفاوض وعمل رئيس الحكومة ونايب على التشهير بقيادة الأركان التي "تحصلت على كل الأموال لنفي طلبتها، وجلبا لها كميات هائلة من الأسلحة المتطورة والذخيرة وبدلاً من إمداد الداخل بما يحتاج إليه راحت تشغل نفسها بأمور سياسية لا ناقة لها فيها ولا جمل¹، ويعيد سعد دحلب غضب قيادة الأركان إلى عجزها في اجتياز حاجز الحدود الذي منعهم من حوض المعارك الحقيقية مع الجيش الفرنسي، وكذا الحاجز النفسي الذي أصبحت نعسي منه والتمتر في محاولتها الاستيلاء على السلطة في الخارج، وهو الأمن الذي أصبح يراودهم بشكل قوي²

1 دحلب المهمة منجزة ص 34،

2 Abbas Autopsie p 317

1 دحلب المهمة منجزة ص 34

وحتى يمكن المجلس الوطني للثورة من إخراج نفسه من المأرق الذي دخل فيه قرر تغيير الحكومة المؤقتة تغييراً جذرياً، بحجة أن فرحات عباس برهر على عدم استقامته التحكم في وزرائه، كذا أن كرسم بلقاسم أعلن للجميع أنه سينسحب علانية من الحكومة، إذا أعيد تعيين فرحات عباس رئيساً لها¹ ولم يكن من الممكن تعيين أحد الباءات الثلاث رئيساً، لأن كل واحد يسعى إلى إبطال مفعول الآخر كما أنهم كانوا محل استفاد ورفض من قيادة الأركان، وللخروج من مشكلة تعيين رئيس الحكومة، قام المجلس بتشكيل لجنة تتكون من محمدي السعيد ومحمد الصديق بن يحي وعمر بوداود، مهمتها إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس بتشكيل الحكومة الجديدة واقتراح رئيس لها، وبعد مشاورات كثيفة اقترحت بن يوسف بن خدة رئيس للحكومة²

كما درس المجلس أوضاع الجيش في الداخل والخارج، وطلب من قيادة الأركان التراجع عن استقالتها وأوصاه بمضاعفة الجهود من أجل تزويد الولايات بكل ما تحتاج إليه قصد تمكينها من مواصلة العمل المسلح

ولقد علق فرحات عباس على هذا التغيير بأنه كان اسعراً، فخطيراً لجبهة التحرير الوطني التي أصبحت بعد هذا التعديل حكراً على عبصر من الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، ويقول "يظهر جيب بعد التحليل أن الحكومة المؤقتة الجديدة لم تعد تمثل جبهة التحرير لوطني في مجموعها بل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وحدها فالمؤامرات التي حيكت في تونس قد أدت إلى إبعاد ممثلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين، ومع اقتراب موعد

1 المصدر نفسه ص 135

2 المصدر نفسه ص 136

الاستقلال تجمع المركزيين واعتلوا الصدارة متهمين إيانا بالانتهازيين واستغفلين في حين أن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قد انضم قسبهم إلى جبهة التحرير الوطني¹

والاجتماع ما قبل الأخير²، الذي عقده المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الذي تم في طرابلس في الفترة ما بين 23 و27 فيفري، وهي دورة استثنائية يفرضها الوضع في مسودة الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان استقوضت فيه الجزئيات والفرنسي في إيفيان. درسوا خلاله مختلف الجوانب لسير المفاوضات، ونشجها وأهدافها وفي النهاية حددوا الإطار الذي يجب أن تستمر فيه المفاوضات، والأهداف التي يجب أن تصل إليها. وكلف المؤتمر الحكومة المؤقتة بمواصلة تلك المفاوضات التي انتهت بوقف إطلاق النار في 19 مارس 1962

2. لجنة التنسيق والتنفيذ

تشكلت هذه اللجنة رسمياً خلال مؤتمر الصومام، من خمسة أعضاء³ هم عيان رمصان وكريم بن قاسم والعربي بن مهيدي وسعد دحلب وبين يوسف بن خدة. ولقد تم اختيارهم من المجلس الوطني للثورة، وتعمد المؤتمر أن يكونوا من العناصر التي كانت متواجدة داخل التراب الوطني، وهذا تجسيدا لمبدأ أولوية الداخل على الخارج، وحتى تتمكن من ممارسة نشاطاتها اتحدت من الجرائر العاصمة مقراً لها، واعتبرت هذه المنطقة

1 Abbas Op cit p 318

2 الاجتماع الأخير هو ذلك الذي انعقد في الفترة ما بين 27 ماي إلى 7 جوان والذي تمخض عنه ميثاق طرابلس.

3 يمكن لنا اعتبار هذه اللجنة بأنها عبارة عن نسخة ثانية مطورة ومنقحة من لجنة الستة التي خضرت الثورة بنفس الشيء. يمكن قوله عن المجلس الوطني للثورة أي أنه يعد نسخة ثانية أبهى من مجموعة الـ 22

مستقلة وواقعة تحت سلطتها المباشرة، إلا أن هذا القرار يعد أكبر خطأ لتكتيكة اللجنة وهذا بسبب صعوبة التحرك على مستوى الجرائر العاصمة

ويقول سعد دحلب عن التشكيلة لأولى التي كانت تتشكل منها بلجنة "إننا كنا نشكل قيادة جماعية، وبأن كل الأمور كانت تناقش ويبحث فيها بالصفة الأكثر ديمقراطية إلا أنه يستدرك ذلك بقوله "أنت لم تكن أبداً شديدي الحرص على هذا المبدأ فكل واحد من هؤلاء كان يتمتع بحرية كبيرة في التصرف، وخاصة في دائرة عمله، كان عيان رمضان أسرعهم فكل يحرق ملاحظاته وتوجيهاته بسرعة، وكان يقرر ويبحث في الأمور بسرعة، لم يكن يعرف التردد ولم يكن يتحرج لأية عواقب، وكثيراً ما كان يضع رفاهه أمام الأمر الواقع، ويقول أيضاً بأن كريم بن قاسم وبين مهيدي يغضبان منه بسبب تظاهره "بالزعامة" وأن سعد دحلب كان في كثير من الأحيان يعمل على إصلاح الأمور بينهم موضحاً أن عيان لم يرق إلا بتحقيق أو تنفيذ فكرة أو قرار كنا قد تحدثنا عنه من قبل أو كنا سنتخذها فيما بعد".

ومن أخطر القرارات التي اتخذتها هذه اللجنة، قرار الإضراب العام لعدة أسابيع في الجرائر في الفترة ما بين 28 جانفي و4 فبراير 1957، وهو القرار الذي ترتب عنه خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني، وبذلك وضعت نفسها أمام امتحان عسير يتعلق بممارسة مبدأ أولوية الداخل على الخارج، والوحيد الذي رفض الخروج من المجموعة هو العربي بن مهيدي الذي ظل وفياً للمبادئ التي صادق عليها المؤتمر، حين صرح في آخر اجتماع عقدته اللجنة في 15 فبراير 1957 أنه يفضل الموت في

ساحة المعركة حتى يكون وقودا جديدا وكافيا لثورة لن تتوقف حتى تسترجع احواز سيديتها¹ ودفع حياته ثعنا لهذا القرار

بعد خروج اللجنة من الجزائر، تم تشكيل لجنة ثانية قام كريم بتشكيلها بطريقة جعلها تكرر تحت نفوذه وسيطرته² ضم إليها بن طوبال وبوصوف واوعمر ومحمود شريف، مما أعاد الكفة مرة أخرى لصالح العسكريين بعد أن كانت لصالح السياسيين في اللجنة الأولى، حيث أصبح عدد السياسيين في هذه اللجنة أربعة فقط مقابل خمسة عقلاء، أما السجاء الخمسة فلم يكن لهم أي نفوذ على هذه اللجنة بحكم تواجدهم في السجن بفرنسا وحتى بالنسبة لمهري ودبلين فإن العسكريين كانوا يعتبرونهم قريبين منهم أكثر من قريبهم من السياسيين، وبهذا الشكل انتقل صنع القرار من عقلاء الخمس في اللجنة، أما السياسيون فقد انحصر دورهم في تركية القرارات المتخذة وكان لا يسمح لهم بالمشاركة في بعض الاجتماعات مثل ذلك الذي عقده بتونس في الفترة ما بين 17 و20 ديسمبر 1957 والذي ناقشوا فيه قضية عيان ومصان وكيفية وضع حد لتصرفاته³

وبلاحظ على التركيبة الجديدة للجنة التنسيق والتنفيذ أنها انفتحت على العناصر السياسية القادمة من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. كما كانت الولايات الخمسة ممثلة فيها، محمود شريف من الولاية الأولى، وبن صوبال من الثانية وكريم بلقاسم من الثالثة، واوعمران من الرابعة وبوصوف من الخامسة

البربري ماريح الجزائر ج2/97-98 وعن كيفية خروج اللجنة من الجزائر، انظر مطلب ص 56 60

2. انظر في هذا ما سبق ذكره.

3. Harbi Le F.L.N p 199, Confront T3, p 940

وبعد تشكل هذه اللجنة مباشرة بدأت مكانة عيان ومصان بهتز بعد أن كان منسقا للجنة الأولى، أصبح مجرد عضو بسيط فيها مكلف بالإعلام والدعاية، ولم يتمكن عيان من هضم هذه الهزيمة، وحاول أن يوجهها لا أن ميزان القوة لم يكن في صالحه، ويشير العقيد سيمان دهلبيس إلى أن تصفية عيان كانت بدون اللجوء إلى المحاكمة، بل جاءت مباشرة بعد اجتماع استشاري للعقلاء الخمسة وبموافقة أحد اسجاء الخمسة ويذكر أيضا أنه قام بطرح قضية عيان عندما بدأ العقلاء لعشرة اجتماعهم الطويل في تونس، والذي شارك فيه بصفته قائدا للولاية الرابعة، في مناقشة مسألة تكوين الفيلق وتسميتها بأسماء اشهداء حين قترح تعيين أحد الفيلق باسم عيان، وقد رد عليه بن صوبال قائلا "إن قبول الاقتراح يعني إدانة صريحة للذين كانوا وراء تصفية عيان" وكان بن طوبال يحاول التنصل من هذه العملية بدعوى أنه كان مع وقف عين فقط وليس مع إعدامه فسأله العقيد بودي أن تمثل أمام محكمة فتسأل لموافقك على وقفه⁴ فكان رد بن طوبال "لأنه حول انجته إلى جبهة فعلا عندما دمج فيها البنايين والمركبيين والعلماء والشيوعيين" ويفسر العقيد دهلبيس ذلك بأن بن طوبال كان ممن يعارضون هذا الاتجاه مفضلا بقاء مقاليد الأمور بين أيدي الثوار من مجموعة الـ22 وقدماء المنظمة الخاصة⁵

واغتيال عيان ومصان تسبب في تجميد نشاطات لجنة التنسيق والتنفيذ وكذا في زرع بذور الشك في أذهان مختلف العناصر القيادية إلى درجة أن الثقة المتبادلة انحطت نهائيا وقد انعكس ذلك سلبا على سائر

1 هو أحمد بن بلة وهذا حسب ما جاء في شهادة للعقيد اوعمران، انظر عباس الاندماج ص 68، أما بوضياف فإنه يذكر بأنه لم يكن على علم إطلاقا بهذه الاستشارة انظر عباس اغتيال حلم

2. عباس، فرنسا الحرة، ص 99 - 101

مشاطات حصة انتحريو الوطني، وجعل معظم الطاقات تنصرف إلى الاحتراس من الآخر والتعص في إيجاه وسائل الأمن الفردية¹

إن أبرز ما استنتجناه من خلال دراستنا لهذه اللجنة، ووجود الثلاثي كريم وبوصوف وبر طوبال فيها، وحسم للرعاية والتسلط، بل وحتى الأفراد بذلك، هو أن هذه اللجنة هي التي أرست الركائز الأولى للكثير من الأسس التي أصبحت تتحكم في آليات سير النظام الجزائري، ويمكن لنا تحديد هذه الركائز في:

1. الاغتيالات السياسية

2. النزوع نحو الحكم الفردي، وملفيا المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، ويظهر ذلك من خلال تنصيب الباءات الثلاث أنفسهم كمجموعة محكمة في كل شيء، رغم تناقضهم عن بعضهم البعض، وكل تصرفاتهم الجماعية تتمسك فيها المصالح الشخصية، وكل طرف يخوف من الآخرين، فكريم كان يحاول الأفراد بالسلطة شاعرا في وجه الجميع، كونه الوحيد المثلي طليق وعلى قيد الحياة من بين أعضاء القيادة التي أشعلت فتيل الثورة، ويذكر فرحات عباس أن هذا الشعور بالتعالي الذي كان يحرك كريم بلقاسم قد قوبل بأحر لا يختلف عنه من العقيدين بوصوف وبر طوبال اللذين لم يترددا في التذكير بأنهما شاركا في اجتماع الـ 22 عندما كان كريم ما يزال متعلقا بأهداب مصالي الحاج²

3. احتراق انقياد وتجاوز صلاحيات أجهزة أخرى، وظهر ذلك جليا في إنشاء الحكومة المؤقتة، وإعدام عباس ومصار دون محاكمة عادلة، أو حتى الرجوع إلى المجلس الوطني للثورة، فهذه التصرفات كلها عبارة عن

1. الربيوي تاريخ الجزائر ج2/128

2. Abbas p 269.

انتهاك صريح لصلاحيات المجلس الوطني للثورة وهو ما سيتحول إلى قاعدة أساسية في نظام الحكم بالجزائر

4. توريث الحكومة المؤقتة أزمة سلطة وفقد حادة والتي ستعاني

منها كثيرا

3. الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

إن أبرز سؤال يتبادر إلى الأذهان عند تدور قضية إنشاء لحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، هو كيف تم لإعلان عن هذه الحكومة؟ وهل فعلا المجلس الوطني للثورة هو الذي خول سلطة التنسيق والتنفيذ وصلاحيات إنشاء هذه الحكومة؟ أم أن لجنة لتنسيق والتنفيذ هي التي اتخذت قرار تشكيلها من تلقاء نفسها بفعل الصراع الشديد الذي كان دافعا بين الباءات الثلاث على قضية الزعامة، وكذا بفعل تدمير لكثير من القيادات الثورية من هؤلاء الباءات بسبب تصرفاتهم³

من خلال تتبعنا لكيفية إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية توصلنا إلى أن العمل كان انفراديا من لجنة التنسيق والتفويض، فهي لم تعين من المجلس الوطني للثورة بل أن الذي حدث هو تحول اللجنة إلى حكومة، ويمكن لما إعانة جدور فكرة إنشاء هذه الحكومة إلى محاولة كريم بلقاسم تقريب الصباط الجزائريين القادمين من الجيش العرسي عن طريق تعيين الرائد مولود ابيحيز رئيسا لحيواته العسكري، وتكليفه بمعد مشروع هيكلية جديدة لجيش التحرير يتولى الإشراف عليه الصباط الذين تكونوا في صفوف الجيش الفرنسي، ويستهدف هذا المشروع تحويل جيش التحرير إلى جيش محترف قوامه 160 ألف جندي ويضم 5 آلاف ضابط و16 ألف ضابط صف ويتم تدريبه وفق أساس الانضباط العسكري الصارم أما

انقضاء مناصلوهم فيسرحون باعتيولهم ينطوون على بذور الفوضى¹ ولقد قدم المشروع إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في 19 جويلية 1958، ولكنه لم يحظ بالموافقة لجماعية، ووجدوا صباط جيش التحرير الوطني في ذلك عاملا أساسيا للصدام واتوحد لإفشال وإجهاض المشروع وسد طريق المسؤولية الحقيقية في وجه الصباط القادمين من الجيش الفرنسي²

في هذا العصر كلف كريم بنقاسم فقدانه للسمعة الطيبة التي كان يتمتع بها في أوساط المجاهدين، كما أنه حول الكثير من صباط جيش التحرير المتوجدين على حدود الشرقية والعربية إلى خصوم له، وألمم هذه التطورات أصبح لبيات الثلاث مقتنعين بعدم قدرتهم على تسخير شؤون الثورة، وخاصة بعد أن تسربت إليهم معلومات من الداخل مفادها أن قادة الثورة بالداخل عارمون على إبعادهم واستبدالهم بمن هم أكثر كفاءة منهم، وأمام كل هذا وفي جو تصادمي بين البيات الثلاث تمكنوا من سبق الأحداث وأعلنوا بدسم لجنة التنسيق والتنفيذ عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية³

ومما يؤكد لنا هذا قيام كل من محمد العموري ومصطفى لكلل بالتهذير من الانحراف الذي بدأت تعرفه الثورة، والمطالبة بعدم الانتعاض عن الخط الإيديولوجي الوارد تحديده في بيان أول نوفمبر 1954، ويبدو أن هذه الدعوة التي رفع لوائها هدير الصباطين قد وجدت لها أنصارا كثيرين من بين

1 Harbi Le F.L.N p 225 - 226

والمصدر الوحيد الذي يذكر أن المجلس الوطني للثورة هو الذي فوض لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل الحكومة المؤقتة عندما ترى أن الظروف المناسبة متوفرة هو القمعي حياة كفاف، ج 3 (199) وذلك خلال اجتماعه في أوت 1957

2 Harbi OP cit p 232

3 الربيري تاريخ الجبهة ج 126/2

إطارات جميع الولايات، ويبدو أيضا أن اتصالات أوليه مباشرة قد وقعت مع الداخل، وعلى إثرها عاد العموري من منفاه حفية بترأس في منطقة لكاف، مقر أركان قيادة جيش التحرير الوطني اجتماعا سريا في 16 نوفمبر 1958، أي بعد أقل من شهرين من الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة لعدد كبير من إطارات الثورة العسكرية والسياسية من أجل لإصاحه بالحكومة المؤقتة، وإعادة تأهيل المجلس الوطني، وتطهيره من العناصر التي قامت بالانقلاب عليه، إلا أن البيات الثلاث تفضوا إلى ذلك وتدحسوا لدى لسلطات التونسية لمساعدتهم على إخفاء هذه (الفتنة) حين أوهموه أن أنصار صالح بن يوسف يقفون وراء الاجتماع، كما اعتمدوا أيضا على الصباط الجزائريين القادمين من الجيش الفرنسي بأقنعهم بأن الحركة تستهدفهم لأن صباط جيش التحرير يرفضون تواجدهم على الحدود الجزائرية التونسية ويعتبرونهم عيونا تعمل لعائدة الجيش الفرنسي²

ويؤكد علي كافي أن الإعلان من الحكومة المؤقتة كانت مفاجأة لأن قادة الولايات في الداخل لم يستشروا بصلتهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة، بل كانت قيادة الخارج ترسل إليهم بقرائنها المتكررة ومحتواها انتظروا حدثا هاما يوم 19 سبتمبر³ ويؤكد أن تشكيل الحكومة

1 لقد تعرض العموري إلى محاكمة من لجنة التنسيق والتنفيذ في 9 سبتمبر 1958 وحكم عليه بتسريحه وإبعاده إلى بلد ومنعه من كل نشاط رسمي مع تحديد إقامته ببلدية بئر المصير نفسه ج 104-105 وهنا تتساءل هل كانت هذه المحاكمة مؤسسه على أدلة مؤكدة أم أنها كليب مبنية على أساس أن العموري كان لا يطمش لأي أحد من البيات الثلاث؟

2 انظر عن محاولة للعموري الانقلابية الربيري تاريخ الجرائد ج 105-106، 223 - 220 Harbi Le F.L.N p 220 ولعمري من المعلومات عن العموري انظر بيلغليغيت (محمد الأمين) - تاريخ الجرائد المعاصر دراسة ووثائق، وثائق جريدة وصورة مادية تبشر لأول مرة (فيلز للبلاغ للنشر والنويع - الجزائر دار ابن كثير، بيروت 2001) ص 239 - 254

لم يتم بالصريقة اتفاقية إذ لم يحظر المجلس الوطني للثورة، ولم يجمع ولم يقرر شيئا وهو الهيئة العليا للثورة التي تلعب دورين أساسيين :

1 دور اللجنة المركزية (أي دور حزبي)

2 دور تشريعي (أي البرلمان)

كما لم يتم استشارة قادة الداخل - أي قادة الولايات - رغم الاتصالات التي كانت قائمة يوميا عن طريق الأسلكي ثم أن أغلبية أعضاء المجلس الوطني للثورة كانت في الداخل، خاصة بعد توسيع المجلس في أوت 1957 حيث أضيفت إليه أعضاء مجلس الولايات بحكم مراكزهم¹، أي أن هذه العملية تمت دون إعطاء أي اعتبار لداخل الذي وضع أمام الأمر الواقع قبله حتى لا يزيد في شرخ الثورة وتكريس فصل الداخل عن الخارج².

إن فكرة إنشاء الحكومة المؤقتة ظهرت خلال صيف 1958، عندما تم تشكيل لجنة تفكير في الموضوع وتتكون من كريم بلقاسم وبن طوبال واوعمران وفرحات عباس وعندما أهدت اللجنة أعمالها عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ اجتماع لها في 9 سبتمبر، حيث أطلعت خلاله على التقارير المقدمة من اللجنة، وبدلاً من استدعاء المجلس الوطني للثورة للاجتماع بصفته الهيئة العليا للثورة التي يحق لها اتخاذ القرار في مثل هذه الحالات قام أعضاء اللجنة من تلقاء أنفسهم بتكوين حكومة برئاسة فرحات عباس على أن يضل فيها الباءات الثلاث هم السلطة المرجعية الوحيدة التي يهدف الحل والربط³.

كافي ص 225

المصدر نفسه

3 الربيعي سريج الجرائد 2 135

فهذه الحكومة إذن لم تعين من المجلس الوطني للثورة، ولعريب أن لا أحد من أعضاء المجلس الوطني للثورة قام بالاستفسار عن هذا الحجب بل استقبل بكل حفاوة وصفق له كل أعضاء المجلس، وهذا لعمل في حقيقته يعد أول تجاوز خطير حدث خلال الثورة لمؤسساتها، ويقور سعد دحطب أن هذا العمل وصح المجلس الوطني للثورة أمام الأمر الواقع لهدل وصفق لإعلان الحكومة لأنه كان يعرف جيدا أن أي محاولة للمعرضة ستكون انعكاساتها جد خطيرة على مسيرة الثورة التحريرية، بهذا فصل أن يصحى بصلاحياته على أن يضحى بما تم إنجازه إلى غاية 1958 من نتائج لصالح الثورة.

لقد أعلن رسميا عن تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 وتتمثل مهامها في ممارسة السلطة التنفيذية للدولة الجزائرية إلى حين تحرير الوطن وهي مسؤولة أيضا على قيادة الحرب، وتسيير مصالح الأمة ومن صلاحياتها أنها تقيم العلاقات الدبلوماسية، وتعين في الوظائف المدنية والعسكرية، وتناقش وتصادق على معيضية، ويمكن بها استدعاء المجلس الوطني للثورة لعقد دورات استثنائية⁴.

والمتمثل في التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة، سيبدو أنها تعكس بحق فكرة الجبهة، فكل التشكيلات السياسية التي كانت موحدة قبل 1954 ممثلة بداخلها فهناك المركزيين - محمد يريـد وبن يوسف بن خدة - والعلماء - أحمد توفيق المدني - والاتحاد الديمقراطي للبين الجزائري - فرحات عباس وأحمد فرنسيس - وحزب الشعب - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية - كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف -

1 دحطب، ص 80.

2 انظر القانون في، Haroun (Ali), L'État de la dissonance, Algérie 1962 p 220.

1. رجوع القيادة العليا للثورة إلى أرض الوطن

2. تمرير الأسلحة والذخيرة إلى الداخل

3. ضرورة دخول جيش الحدود وقيادته لتحرير الولايات

ولقد قام العقلاء العشر بتخصيص كل شيء ولم يبق سوى تركية القنولوات المتخذة في هذا الاجتماع، ويذكر سعد دحلب أن كريم بلقاسم قرر أنه لا يمكن مواصلة توكل فرحات عباس على مصير جبهة التحرير، وكان يدعي بأنه هو المؤهل الكفئ لرئاسة الحكومة المؤقتة بما أنه العصور التاريخي الوحيد الذي لا يزال حيا ظليفاً. ولتجاوز هذه لأزمة قام المجلس الوطني بتشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء وهم محمدي لسعيد وهوري بومدير وسعد دحلب، للتشاور مع أعضاء المجلس حول تشكيل الحكومة الجديدة والقيام باقتراح رئيس لها لم يكن كريم بلقاسم يشك في ترفيته إلى الرئاسة فقد قام بحملة كبيرة لهذا الغرض وكان أعضاء المجلس متأكدين بأنه إن لم يعين رئيساً فإنه سيحدث انشقاقاً داخل صفوف الثورة، ويذكر دحلب أن هذا الأمر كان واضحاً عندما تبحث الأمر مع أعضاء المجلس كل واحد على حدة، فأغبيتهم كانوا يعطون اسم كريم بلقاسم، مع أنه كان بادياً وجلياً أنهم كانوا يعطون ذلك على مضض، وكان ذلك هو الحل الوحيد المتبقي فالأمر كان بالنسبة لهم، وبكل بساطة أحسن طريق للخروج من المأزق

كانوا يعتقدون أن كريم بلقاسم ليس هو الأجدر ولكنه يكفي أن يكون محافظاً جيداً، وحتى فرحات عباس نفسه أعطانا اسم كريم بلقاسم ومع مرور المحادثات والمشاورات تيقنت أن كريم لم يكن يحظى بتأييد الأغلبية

والملاحظ أنه مع مرور على هذه الحكومة الأولى سنة واحدة حتى بدأت المشاكل تتهاطل عليها، محاولة العموري الانقلابية، وتردي أوضاع المجاهدين في الداخل مما أدى إلى تصاعد حدة الانتقادات الموجهة لهذه الحكومة، إلى جانب تريد تعود البعثات الثلاث على الحكومة، وهو ما جعل فرحات عباس، وإلياس، والأوضاع، يستدعي قادة الداخل للاجتماع في تونس وإيجاد حل لكل هذه المشاكل المتراكمة، ولكي يضع حداً للفراغات الشخصية القائمة ليس بين البعثات الثلاث فقط، ولكن بينهم فرادي ومجتمعي وبين عدد آخر من الأعضاء الأساسيين في القيادة مثل ذلك الصراع الذي كان بين كريم بلقاسم ومحمود شريف، الذي اتهم وزير الحربية بالعجز ولتقصير، وبأنه السبب في كل المشاكل التي تعرفها الثورة في الخارج وفي الداخل، وذلك في اجتماع الحكومة المتعقد في 29 جوان 1959، وتصور ذلك إلى صدام حاد بينهما كان أن يقود إلى استعمال الأسلحة لو لم ترفع الجلسة، وهو السبب المباشر الذي أدى إلى استدعاء مجالس الولايات للاجتماع في تونس.

أمام تعدد استقال مجالس الولايات كلها إلى تونس لأسباب أمنية وعملية تم لاتفاق على أن تسند المهمة المحددة من رئيس الحكومة إلى 5 عقلاء، وهم لطفي من اولاية الخمسة والحاج لخضر من الأولى وعلي كافي من الثانية وسليمان دهلبيس من الزاوية والرائد يازوران من الثالثة بالإضافة إلى العقيد هوري بومدير، ومحمدي سعيد من قيادة الأركان، والبعثات الثلاث، وهذا الاجتماع هو المعروف باجتماع العقلاء العشرة، وفيه طرحت جن القضايا الأساسية التي كانت تواجهها الثورة وهي :

1 Abbas p 268 269

2 سبق في بحثنا عنه من قبل وللمزيد من المعلومات انظر عنه أيضاً: Herti, Le FLN p241 - 344

الصراع بين الحكومة المؤقتة والقيادة العامة للأركان

وانه كان ملاحظ فلما حققيا على وجوه أعضاء المجلس الذين كانوا حائضين من ألا يكون كريم أهلا للوظيفة الرئاسة وأن يكون سيء التمثل¹

ويذكر دحلب أيضا أن يومين أخوه مأم بن طوبال كان يحكي عندما رفض قبول وزارة الداخلية التي اقترحت عليه لأنه كان رافضا أن يكون وزيرا تحت رئاسة كريم²، لا أن الذي حدث في الأخير هو اقتراح فرجات عباس كرئيس للحكومة وكريم بلقاسم نائبا له ووزيرا للخارجية. ولقيادة الحرب تم اقتراح لجنة وزارية مكونة من الباءات الثلاث وبذلك تمكنت الثورة من تجاوز هذه الأزمة

تقرر في اجتماع المجلس الوطني للثورة في ديسمبر 1959 وجانفي 1960، إنشاء هيئة القيادة العامة للأركان وإلغاء وزارة القوات المسلحة، وتعويضها بلجنة وزارية للحرب C.I.G تتكون من كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف والأخضر بن طوبال، أما هيئة الأركان فأسندت مهمة قيادتها لهولوي يومين وتتكون من علي منجني وفيد، محمد وعز الدين زداري وشرعت الهيئة في ممارسة مهامها ابتداء من 23 فبراير 1960، وكان الاعتقاد الواسع عند ذلك قاموا بهذا العمل هو توحيد جيش التحرير الوطني وجعله يعمل تحت قيادة موحدة، وبالتالي سيصبح أكثر انسجاما وفعالية سواء في الداخل أو في الخارج، بعد أن كان موزعا بين قيادتين أحدهما في الشرق متمركزة في غار الدماء على الحدود التونسية الجزائرية، والأخرى غربية متمركزة في الناظور على الحدود المغربية الجزائرية

كان من المفروض أن تكون هيئة قيادة الأركان تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب، ولكن حسب شهادة بن يوسف بن هدة، فإن هذه اللجنة لم تمارس هذه السلطة ربما لانشغال أعضائها بمشاكل أخرى، وكان من الطبيعي أن تستغل هيئة قيادة الأركان هذه الوضعية لتدعم نفسها، حيث تمكنت من تشكيل قوة عسكرية نشيطة وطبعة ومهيكلية على الحدود، وتمكنت من الاستيلاء على جنود جميع الولايات المتاخمة للحدود، كما وضعت كل

1 عباس، رواد الوطنية، ص 91

1 المصدر نفسه ص 07 - 108

2 المصدر نفسه ص 108

إمكانات الحرب نحت بصرف هذه الهيئة التي لم تكن تهتم بالحرب إلا قليلا حيث تمكنت من تحويل جهاز كامل عن مهمته الحقيقية ألا وهي الحرب، نحو الاهتمام بالسياق لسفور بالسلطة بعد استرجاع السيادة الوطنية¹

ومع مرور الزمن ظهرت الكثير من الخلافات بين اللجنة للوزارية، وهيئة قيادة الأركان، وتسببت هذه الخلافات في أزمة سلطة بين عسكريين قدامى هم العقلاء كريم بنقاسم وبن طوبس ويوسف، وعسكريين جدد وهم أعضاء هيئة قيادة الأركان فبمجرد أن بدأ القدامى يشعرون أن العسكريين الجدد شرعوا في سحب البساط من تحت اقدامهم، وأخذوا لأي القدامى - في الضغط على رئيس الحكومة لإعفاء أوامره لهيئة قيادة الأركان بضرورة الدخول إلى الجزائر في أجل أقصاه 31 مارس 1961، ويؤكد هواري بومدين أن تصرفات اللجنة لم تكن إلا لتحقيق رغبة أعضائها في الاحتفاظ بالسلطة مهما كان الثمن وقد كان هؤلاء الأعضاء يعتقدون أن دخول قيادة الأركان إلى الجزائر سيؤدي إلى إلغائها عمليا إما أثناء اجتياز الأسلاك المكونة وحقول الألفم، أو بواسطة كتل الولايات التي تتوافق على الانصواء تحت لوائها، لهذا كله لم تقم قيادة الأركان بتطبيق أوامر اللجنة²

وبملاحظة على هذا الصراع أنه كان علميا، حيث صرح لخضر بن طوبس في 5 فبراير 1961، في محاضرة للإطارات بتونس، "الذين يريدون السيادة هم عليهم إلا حمل البندقية لافتكها من أيدينا ويذكر عبد الحميد إبراهيمي أن هذه اللغة سمعها أيضا من العقيد هواري بومدين³

1 كافي، مذكرات، ص 258 مطلب ص 113

2 Harbi (Mohammed) - Une vie debout, mémoires politiques 1945 - 1962 (Alger 2001) T1, p 358 - 359.

3. الربيعي تاريخ الجزائر، ج 2، ص 146 - 147

4. Harbi - Une vie debout, p 359.

ولقد تأزمت الأمور أكثر فأكثر بين هيئة قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، أثناء ما يعرف بحادثة الطيار الفرنسي الذي أسقطت طائرته ووقعه في قبضة جيش الحدود إلا أن الحكومة المؤقتة برئاسة عرحات عباس قامت بسليمه إلى السلطات الفرنسية بعد ضغوطات من الحبيب بورقيبة، فعضب قائد هيئة قيادة الأركان من هذا التصرف، فاستقر وفقا مساعديه في 15 جويلية 1961¹، والهدف الأساس من وراء هذه الاستقالة هو وضع رئيس الحكومة المؤقتة أمام الأمر الواقع ودس بترك الجيش بدون قيادة، وفي الوقت ذاته السعي إلى تخليص قيادة الأركان من سلطة الحكومة المؤقتة عليها، ويتضح لنا ذلك من خلال عملية سير الأحداث فيما بعد إذ أنه عندما جاء بن يوسف بر خدة خلفا لفرحات عباس الذي كان قد رفض الاستقالة حاول تشكيل لجنة مؤقتة على رأس قيادة الأركان العامة، فرفض ضباط جيش الحدود هذه اللجنة لأن بومدين كان قد حصص لذلك من قبل وضمن ولاء الجميع له، فوقع هؤلاء الضباط على وثيقة تطالب بعودة بومدين على رأس هيئة قيادة الأركان العامة للجيش، فاستعمل بومدين هذه المطالبة كترية للاستقلال عن الحكومة المؤقتة لأنه استلم القيادة من العسكريين، وليس من الحكومة المؤقتة فأصبح بذلك مسؤولا أمام الضباط وليس أمام الحكومة المؤقتة، فحور بذلك جيش الحدود إلى قوة مستقلة لها وزنها وكلمتها²

وكان بالأماكن تعادي الكثير من المشاكل التي عرفتها الجزائر بعد هذه الأزمة لو أن بن يوسف بن خدة قبل الاستقالة، ولقد قدم السيد عبد السلام بلعيد الذي التحق بنحوان رئيس الحكومة فتراح بهد الشال

1 Ibid p 359 - 360.

2 Benmoune. E. Kenz op-cit T1 p 174.

إمكانيات أخرى. نحت تصرف هذه الهيئة التي لم تكن تهتم بالحرب إلا قليلا حيث تمكنت من تحويل جهل كامل عن مهمته الحقيقية ألا وهي الحرب، نحو الاهتمام بالسياق بفوز بالسلطة بعد استرجاع السيادة الوطنية¹

ومع مرور الزمن ظهرت الكثير من الخلافات بين اللجنة الوزارية، وهيئة قيادة الأركان، ونسبت هذه الخلافات هي أزمة سلطة بين عسكريين قدامى هم العقلاء كريم بقاسم وبن صوبال وبوصوف، وعسكريين جدد وهم أعضاء هيئة قيادة الأركان، فمجرد أن بدأ القدامى يشعرون أن العسكريين لجدد شرعوا، في سحب البساط من تحت أقدامهم، وأخذوا لا أي القدامى - في الضغط على رئيس الحكومة لإعطاء أوامره لهيئة قيادة الأركان بضرورة الدخول إلى الجزائر في أجل أقصاه 31 مارس 1961². ويؤكد هواري بومدين أن تصرفات اللجنة لم تكن إلا لتحقيق رغبة أعضائها في الاحتفاظ بالسلطة مهم كان الثمن وقد كان هؤلاء الأعضاء يعتقدون أن دخول قيادة الأركان إلى الجزائر سيؤدي إلى إلغائها عمليا إما أثناء اجتياز الأسلاك المكهربة وحقوق الألغام، أو بواسطة كتل الولايات التي لن توافق على الانصواء تحت لوائها، لهذا كله لم تقم قيادة الأركان بتطبيق أوامر اللجنة³

والملاحظ على هذا الصراع أنه كان علنيا، حيث صرح لخصو بن طوبال في 5 فبراير 1961، في محاصرة للإطارات بتونس: "الذين يريدون السلطة فم عليهم إلا حمل البندقية لافتكاكها من أيدينا" ويذكر عبد الحميد إبرهيمي أن هذه اللغة سمعها أيضا من العقيد هواري بومدين⁴

1 كامي مذكرات، ص 258، دخلت ص 113

2 Harbi (Mohammed) . Une vie debout. mémoires politiques 1945 - 1962 (Alger 2001) T1, p 358 - 359

3 التبريري تاريخ الجزائر، ج 2 - ص 146 - 147

4 Harbi Une vie debout, p 359

ولقد تأزمت الأمور أكثر فأكثر بين هيئة قيادته الأركان والحكومة المؤقتة، أثناء ما يعرف بحادثه الطيار الفرنسي الذي أسقطت صئره ووقوعه في قبضة جيش الحدود إلا أن الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس قامت بسليبه إلى السلطات الفرنسية بعد صعوبات من حبيب بورقيبة، فغضب قائد هيئة قيادة الأركان من هذا التصرف واستقال رفقة مساعديه في 15 جويلية 1961 والهدف الأساس من وراء هذه الاستقالة هو وضع رئيس الحكومة المؤقتة أمام الأمر الواقع وذلك بترك الجيش بدون قيادة، وفي الوقت ذاته السعي إلى تخليص قيادة الأركان من سلطة الحكومة المؤقتة عليها، ويتضح لنا ذلك من خلال عملية سير الأحداث فيما بعد إذ أنه عندما جاء بن يوسف بن خدة خف فرحات عباس لذي كان قد رفض الاستقالة حاول تشكيل لجنة مؤقتة على رأس قيادة الأركان لعامة، فرفض ضباط جيش الحدود هذه اللجنة لأن بومدين كان قد خطط لذلك من قبل وصمم ولاء الجميع له، فوقع هؤلاء الضباط على وثيقة تطالب بعودة بومدين على رأس هيئة قيادة الأركان العامة للجيش فستعمل بومدين هذه المطالبة كبريعة للاستقلال عن الحكومة المؤقتة لأنه ستلم القيادة من العسكريين، وليس من الحكومة المؤقتة فأصبح بذلك مسؤولا أمام الضباط وليس أمام الحكومة المؤقتة، فعوض بذلك جيش الحدود إلى قوة مستقلة لها وزنها وكلمتها¹

وكان بالإمكان تفادي الكثير من المشاكل التي عرفتها الجزائر بعد هذه الأزمة لو أن بن يوسف بن خدة قبل الاستقالة، ولقد قدم السيد عبد السلام بلعيد الذي التحق بديوان رئيس الحكومة اقتراحا بهذا الشأن

1 Ibid p 359 - 360

2 Benneque El Kenz op-cit T1 p 174.

لبن يوسف بن حدة الذي كان من أشد المتحمسين أثناء أزمة 1959 لدخول العسكريين وعودة بعض أعضاء الحكومة المؤقتة إلى الداخل، ويتمثل الاقتراح في ضرورة استعجال الاستقالة لإلغاء هذه الهيئة حتى ولو اقتضى الأمر إيجاد منصب في الحكومة لرجل مثل هواري بومدين لتولي الشؤون العسكرية. وكان من شأن هذا الحل لو تحقق أن يحم حق أي محاولة تمرد على الحكومة المؤقتة في المهد، ولكن تردد بن حدة في الأحد به وقيامه بطرح الحل السابق ذكره والذي رفضه الضباط أدى إلى ازدياد نفوذ هيئة قيادة الأركان على قوات الحدود، وفي الوقت ذاته بروز بومدين ورفاقه كقوة صاعدة جديدة في جسد الثورة رافضة تماما لسلطة الحكومة المؤقتة، بل وصل بها الأمر إلى أن تطلب من بن حدة القيام بتصفية الباءات الثلاث¹ وإن صح هذا الطلب فإنه يعد دليلا قاطعا على تصميم قيادة الأركان على الوصول إلى السلطة، لأنها كانت متأكدة أن الطرف الوحيد الذي يمكن له الوقوف في وجههم كسد منيع هم هؤلاء الباءات الثلاث، وكذلك آخر على الرغبة في الوصول إلى قمة هرم السلطة، هو وضعها برنامج سياسي اقتصادي للجزائر بعد استعادة السيادة الوطنية، يقوم على جملة من المحاور أبرزها:

• الإصلاح الزراعي

• تصحيح البلاد

• التوزيع العادل للإنتاج والثروات

1. Benmoune, El Kenz, op-cit. T1 p 173

والملاحظ أيضا في هذا الشأن، بورقة، ص 103

2. Benmoune, El Kenz, op-cit. T1. p 179.

3. Harbi. Le P. L. N p 319.

أدت هذه العملية إلى زعزعة مكانة الحكومة المؤقتة في عملية صنع القرار خلال الثورة، بل أصبحت تتوحس حيفه من هيئة قيادة الأركان ويوضح لنا ذلك حلبا من خلال تدفقات بن يوسف بن حدة الدخول مرة أخرى في مفاوضات مع فرنسا إذ أن أبرز سؤال كان يورقه في خريف 1961، ماذا يحدث لو تفاوضت الحكومة المؤقتة مع السلطات الفرنسية، وانتهت إلى اتفاقيات لا تحترمها هيئة قيادة الأركان؟ وكيف يمكن عندئذ الخروج من الأزمة التي من الممكن أن تتولد من هذا الموقف؟ خاصة وأن رئيس الحكومة المؤقتة كان على علم بالاستقادات الموجهة من بومدين للمفاوضات التي جرت في عهد فرحات عباس، بل والأكثر من ذلك فإنه أصبح حبيس هذا الموقف الاستقادي، ولم يتمكن بن حدة من التحرر من هذا الموقف إلا بعد أن يسر له بومدين الأمر عندما قال له ذات يوم "إذا وجدت الفرصة المواتية للتفاوض فلا تتردد وسنلست أطفلا فإذا توصلتم إلى اتفاق من المحتمل أن ننقد بعض بنوده لكن هذا لا يعني أننا نرفضه"² وبهذا الشكل شرعت الحكومة المؤقتة في تحضير المفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي، والتي انتهت بتوقيع اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962.

ولكن في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات تجري بين الطرفين، كانت هيئة قيادة الأركان تخطط لكيفية الوصول إلى السلطة لأنها كانت شعبة متأكدة أن الثورة الجزائرية قد دخلت مرحلتها الأخيرة وأن فرنسا ستعترف باستقلال الجزائر في أقرب الآجال، وبما أن جيش التحرير الوطني لم يكن معظما بالشكل الذي يسمح له بالانفراد بالسلطة عند وقف إطلاق النار، فقد كان لا بد له من التقرب من بعض العناصر السياسية التي

بقيت مطبوعة لأسباب معروفة والتي باحتوائها والاتفاق معها يمكن كسر شوكة الحكومة المؤقتة والمقصود بهؤلاء، السجناء الخمس

إن فكرة الاعتماد على أحد السجناء الخمسة لاستعماله كمطبخ للوصول إلى اسلمة بدأت تخمر في ذهنية يومدين منذ تاريخ تقديم استقالته في 15 جويلية 1961، والدليل هي تلك المذكرة المرفوعة من الهيئة إلى رئيس الحكومة والتي يصرح فيها أعضاء هيئة قيادة الأركان أهمية الاحتكام إلى المسجونين الخمسة، "لأن الأحداث ولحسن الحظ قدرت لهم هذه المهمة الدقيقة والشاقة لأرباب" خاصة وأن هيئة قيادة الأركان كانت تعتبر المجلس الوطني للثورة تنظيما تجاوزته الأحداث لذا فإنه لم يعد قدوا على حل الخلافات المطروحة على الساحة الجزائرية.

قامت هيئة قيادة الأركان بإرسال جملة من الرسائل بهدف كسب بوضياف إلى صفها، وأولى هذه الرسائل تلك التي أرسلها قائد أحمد وعلي منجني للدين متدب تمثيل الجيش في مفاوضات إيفيان الأولى، وبعد غلق بوضياف على هذه رسالة بقوله "إن اشغالات هيئة قيادة الأركان كم تبين الرسالة تكاد تهمصر يومئذ في كيفية الاستيلاء على السلطة لا غير" كما قام يومدين بعد تلك بإرسال رسالة أخرى منه شخص بوضياف جاء فيها "قد قررنا تحمل مسؤوليتنا وبودنا أن نعمل مع" والرسالة عبارة عن عرض صريح بالتحالف لقلب الحكومة المؤقتة والبناءات الثلاث وقام بوضياف بإطلاع بن بلة على الرسالة، ولم يكن يتري أن مثل هذا العرض يغربه إلى أبعد الحدود إذ أخذ منذ تلك اللحظة يسعى

بكل جدية إلى التحالف مع يومدين، إن هذه المحاولات لم تجد انتحلوب المنتظر من بوضياف، إلا أنها أثارت في العقول حسب روايه بوضياف شهية بن بلة الذي نجح في إقناع بيطاط وحيزر بالنصيف مع هيئة قيده الأركان ضد الحكومة المؤقتة وهو الشيء الذي سيجسد على أرض الواقع فيما بعد وأبرز ما يمكن استنتاجه من كل هذا هو أن بوضياف قرر الوقوف إلى جانب الشرعية العميلة في الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة، على عكس أحمد بن بلة الذي قيل عرض قيادة الأركان بمجرد الاتصال به.

ويذكر على كافي أن يومدين كان في اليدوية يرغب في الاعتماد على محمد بوضياف ولكن بعد عملية لاتصال لعباشر بالمسجونين قرر استعمال أحمد بن بلة فيومدين يعرف أنه بدون ثقل سياسي على عكس بوضياف، الرجل القوي الذي لا يتنزل عن قناعته بسهولة وصارم وقوي في مبادئه، لأن يومدين كان في حاجة إلى دمية تحرك بسهولة، ويتخلص منها عندما تؤدي دورها وتصبح بدون فائدة¹

1 المصغر نفسه، وعن هذه الاتصالات انظر على سبيل المثال: الربري، تاريخ الجزائر ج 2 ص 202 - 203.

Harbi Une vie debout, P 360 - 361

2 قام بهذه العملية عبد العزيز بوتفليقة الذي اتصل بالسجناء الخمسة بطلب من هيئة قيادة الأركان لجس نبض هؤلاء بشأن موقفهم من اتفاقيات إيفيان

3 كافي، ص 282

الخاتمة

إن أبزر ما يمكن لنا استنتاجه من خلال كل هذا هو أن مؤسسات الثورة، عجزت عن إيجاد حلول للمشاكل المعروضة عليها وهذا بسبب عدم لجوء أعضائها إلى النقاش الهادئ، والحوار البناء المبني على أساس تبادل الآراء للتوصل إلى موقف مشترك، بل نجد كل طرف يحاول فرض رأيه بكل الوسائل والطرق على الطرف الآخر، والمخرج الوحيد الذي وجدته هذه المؤسسات أمامها وخاصة الحكومة المؤقتة هو اللجوء إلى العسكريين المعطلين في قادة الولايات ليقوموا بحل هذه المشاكل، أي أن الخارج كان دائم يعود إلى الداخل الذي كان يمثل الشرعية الحقيقية وهي "شرعية الميدان"، وكان التأسيس لهذه العملية التي أصبحت تقليدا في ديسمبر 1957، وهذا على حسب ما يذكره علي كافي عندما تم استدعاء قادة الولايات لعقد اجتماع في تونس وفيه قام كل من كريم بلقاسم وبن طوبال بطرح مشاكل القيادة الخارجية على قادة الولايات. ويذكر أن بن طوبال أظن في إبراز الخلاف الحاد ومحاولات استقصاد القيادة والثورة من عيان رمضان، وتدد أيضا بتصرفاته ومواقفه وقد "أن له طموحات وحتى اتصالات مشبوهة مع الطرف الفرنسي من دون علمنا"، ويقول كافي أن عيان انفرد به أيضا وحدته عن كريم ومجموعته وتدد بها وبأحباطها وانحرافها، ويقول كافي أن كل طرف كان يهاجم الآخر بدور حجج، وقادة الداخل مشكلتهم هي الأسلحة، أما قيادة الخارج فهي السلطة²

1 عن الأسماء التي حضرت الاجتماع انظر كافي، ص 212

2 المصرونه ص 212 - 214

ولاحظ أيضا اعتماد مبدأ وحدة السلطة المطلقة في يد للمجلس الوصي لثورة، باعتبارها أعلى هيئة في الجبهة وفي الدولة، وهذا في غياب المؤتمر الذي لم يعقد أبدا بعد مؤتمر الصومام، واعتماد مبدأ القيادة الجماعية كمبدأ أساسي للمؤسسات الجزائرية، وفي الوقت ذاته اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث والذي اعتبر كقاعدة أساسية للمؤسسات الجزائرية، وهذا على حسب ما تنص عليه المادة السادسة من القانون الأساسي العظم للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية حيث جاء فيها أن الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية يعد عنصرا أساسيا

ومن هنا نرى تناقضا واضحا بين قواعد تسيير المؤسسات الجزائرية المبنية على العبادئ الليبرالية من جهة، والمشروع السياسي والاجتماعي للجبهة والذي أعلنته في مؤتمر الصومام من جهة أخرى، وهنا نتساءل عن أسباب هذا التناقض، فهل يعود إلى الطبيعة الاجتماعية والسياسية مختلف عناصر قيادة الثورة والتي تعود أصولها إلى انتشكيلات سياسية التي كانت موجودة قبل الثورة ؟ وهل هذه الطبيعة أدت إلى تبلور الصراع بين جناح ليبرالي وجناح اشتراكي

ونصيف هذا أيضا أن إصلاحات التشريعية التي كانت تتمتع بها الحكومة لمؤقتة أدت بها إلى نوع من الاستقلالية والذاتية، ولم تكن مجرد أداة طيعة في يد المجلس الوطني للثورة الذي يجتمع في فترات متباعدة - مرة واحدة في السنة - بالإضافة إلى أن الحكومة هي التي تستدعيه بالانعقاد في دورات استثنائية.

كما أن القيادة لم تصبح جماعية بوجود رئيس حكومة يجمع بين وظائف رئاسه الحكومة ووظائف رئاسة الدولة، وواقع أن مبدأ لقيادة الجماعية لم يكن حقيقة معاشة بل جاء كرد فعل وكرفض لقيادة الكاريزمية وتقديس الشخصية التي ميرت عهد مصالي، أكثر مما كان يشكل تعبيرا عن الديمقراطية وكأسلوب للعمل، حل الأجهزة

ولقد حاولت نصوص 1959 الفصل بين الدولة والحزب من جهة، وبين الحرب والجيش من جهة أخرى، بقصد توفير الظروف لملائمة لبروز سلطة مدنية لكر بدور جدوى، حيث بقي الخط بين هذه المؤسسات واضحا، والسلطة في واقع الأمر بيد الجيش، ويذكر سليمان الشبيح، أن القيادة الفعلية للثورة انتقلت إلى العسكريين وخاصة إلى البعثات لثلاث حتى الاستقلال ولم يكن هذا الثلاثي موحدا ولم يكن لحكومة المؤقتة أي سلطة فعلية عليه، وتمثل ذلك بالخصوص في عجزها عن استدعاء المجلس الوطني للثورة للدورة الثانية سنة 1959، مع جمعب تكلف هذا الثلاثي بذلك، وحدث ما يعرف باسم اجتماع العقلاء العشرة

ولقد سيطر البعثات الثلاث ابتداء من 1957 حتى 1962، بصفة مطلقة على قيادة الثورة، ولكن ابتداء من هذه السنة برزت لقيادة العامة للأركان تحت زعامة هواري بومدين كمعاقب حطير جدا لهذا الثلاثي، ويمكن لنا القول أيضا أن العديد في أشكال مؤسسات الثورة أسفر عن جسم متعدد الرؤوس بجلى ذلك بوضوح خلال أزمة صيف 1962، بظهور مركز متعددة للسلطة تسابقت وتصارعت معصف شديد من أجل الوصول إلى الحكم، واحتلال أجهزة الدولة الاستعمارية دور أن يكون هناك مركزا وحدا قدرا

على التحكيم بينها أو إخضاعها إلى إرادته، مما طرح إشكالية الشرعية بكل قوة مباشرة بعد دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ وقيام المجلس الوطني للثورة بعقد آخر دوراته والتي ما تزال مفتوحة إلى يومنا هذا.

المحتوى

الإهداء	3
المقدمة	5
جبهة التحرير الوطني تولد من رحم الأزمة	
1. اللجنة الثورية للوحدة والعمل وأهدافها	9
2. إجتماع مجموعة الـ 22 وقراراتها	13
ظهور جبهة التحرير الوطني وتطوراتها إلى غاية 1956	
1. ماهي حقيقة الجبهة	23
2. الجبهة بدون تنظيم قانوني	
أو مؤسساتي، هل هو دليل عجز؟	26
مؤتمر الصومام بين ثنائية تنظيم الثورة	
وفتح أبواب الصراع داخل الجبهة	
1. إنعقاد المؤتمر وأهميته	33
2. إنشاء المجالس الشعبية	
وتنظيم الفئات الاجتماعية والمهنية	35
3. إشكالية إيجاد قيادة جديدة للجبهة	39
4. مبدئي أولوية الداخل على الخارج	
والسياسي على العسكري	43
1. أولوية الداخل على الخارج	43
ب. أولوية السياسي على العسكري	52
5. جبهة التحرير الوطني وموقعها في ميثاق الصومام	61
مؤسسات الثورة وبداية التأسيس للصراع على السلطة	
1. المجلس الوطني للثورة	71

2.	لجنة التنسيق والتنفيذ	83
3.	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	87
	الصراع بين الحكومة المؤقتة والقيادة العامة للأركان	95
	الخاتمة	103
	المحتوى	107

طبع بمطبعة دار هومة- الجزائر 2015

34، حي لا بويار - بوزريعة- الجزائر

الهاتف : (021).94.19.36 / (021).94.41.19

الفاكس : (021).94.17.75 / (021).74.91.84

www.editionshouma.com
email: Info@editionshouma.com



من مواليد 1963/07/01

بشعبة العامر ولاية بومرداس.
زاول تعليمه الابتدائي بمسقط
رأسه. أما تعليمه المتوسط
والثانوي فتلقيه بمدينة ذراع

الميزان. وبعد حصوله على شهادة البكالوريا في
جوان 1982 التحق بمعهد التاريخ بجامعة الجزائر
التي تحصل منها على شهادة الليسانس في
جوان 1986.

وحصل من الجامعة نفسها على شهادة
الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر في جوان
1995. وفي جانفي 2005 تحصل على شهادة
الدكتوراه من جامعة الجزائر أيضا و هو حاليا
يشتغل أستاذا للتاريخ الحديث والمعاصر بقسم
التاريخ - كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة
جيلالي اليابس سيدي بلعباس .

دار
الكتاب

للإعلام والتوثيق

34 من boulevard - بومرداس - الجزائر

021 94 61 70 - 021 94 61 70
021 94 61 70 - 021 94 61 70

www.editionshouma.com

e-mail: info@editionshouma.com

9 789961 650493



9 789961 650493